آفاق برلمانية

برنامج مؤتمر مواطن السنوي
٢٦ و ٢٧ أيلول ٢٠١٤
ص ٢٣

٢٥ ايلول ٢٠١٤ م المجلد الثامن عشر العدد ١ | نشرة تصدر عن: مـواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | 25 September 2014 Volume 18, No. 1

التحديات والفرص بعد العدوان الإسرائيلي

صفحـ ٢ ـة

حوار فتحاوي حمساوي لا يبدد المخاوف من عودة الانقسام

صفحـ ٥ ـة

دعم شعبي وفصائلي للانضمام إلى محكمة الجنايات وتلكؤ رسمي

صفحـ ٧ ـة

في هذا العدد أيضاً:

- "عقيدة نتنياهو" الاستراتيجية بين الاستمرارية والتغيير ص٣
- إسرائيل تعاني من "ارتدادات" عدوانها ص٤
- إسرائيل ترفض التعاون مع التحقيق الدولي وشاباس يتوعد قادتها ص٦
- إشكالية معبر رفح بين عودة حرس الرئاسة وعودة السلطة ص٨
- الوفاق والمعابر والإعمار.. تشغل بال السائلين والمنتظرين ص٩
- ضربات موجعة للقطاع الاقتصادي جراء العدوان ص١٠
- ٥٥٠ مليون دولار خسائر القطاع الزراعي ص١١
- استهداف محطة الكهرباء يفاقم المعاناة ص١٢
- خسائر بالملايين في قطاع التعليم وجهود لإنقاذ العام الدراسي ص١٤
- كارثة اقتصادية يواجهها الصيادون ص١٥
- العدوان يخلّف الآلاف من حالات البتر والحروق والإعاقة ص١٦
- آمال فلسطينية بإبرام صفقة تبادل أسرى جديدة ص١٧
- غزة: انتعاش "موسم الهجرة" هرباً من الفقر والإحباط ص١٨
- حرب الصورة والكلمة أثناء العدوان ص١٩
- تصاعد الحالة الشعبية في الضفة ص٢٠
- مقاطعة المنتجات الإسرائيلية .. عقبات وفرص ص٢١
- أمريكا اللاتينية .. مخزون داعم لقضية فلسطين ص٢٢

الافتتاحية

ما هي المهام الوطنية الراهنة والمستقبلية؟

إن التراشق الإعلامي الحاصل منذ بضعة أسابيع حول ما قامت به الوزارة، أو ما لم تقم به من مسعى جاد لإعادة إعمار غزة، يحجب الرؤية عن القضية الأساسية التي تواجهنا كفلسطينيين.

ولا شك أن إعمار غزة بعد الدمار والفتك الذي حل بها، وإسعاف الجرحى أولوية أولى راهنة. غير أن هذا لا يمنع من رؤية الصورة السياسية الأوسع التي تتلخص في أن المشروع الصهيوني في فلسطين ما زال سائراً قدماً دون توقف. وبعد ثلاثة وعشرين عاماً من المفاوضات، منذ مؤتمر مدريد في نهاية العام ١٩٩١ وحتى الآن، لا يمكن الاستمرار في التصرف على أننا ما زلنا في مرحلة انتقالية.

إن جوهر المشروع الصهيوني يكمن في المسعى للاستحواذ على الأرض دون أهلها. ويتم ذلك بطرق وأساليب مختلفة، منها التهجير القسري متى سنحت الفرصة لذلك، كما حصل في العام ١٩٤٨ والعام ١٩٦٧، وكما من الممكن أن يحصل مستقبلاً في الضفة الغربية إن سنحت الظروف الإقليمية والدولية بذلك، وفي سياق مواجهات من نوع محدد، ليس من المستحيل أن تحصل مستقبلاً. هذا إضافة إلى "التهجير الطوعي" بفعل الحصار المتزايد ومصادرة الأراضي وتكثيف الاستيطان.

لذا، يجب أن نسأل: ما هي الأولويات السياساتية التي يجب أن تحكم عمل الوزارات والدوائر الحكومية المختلفة والقطاع الأهلي أيضاً في مواجهة هذه المخاطر؟

من الجلي، أن الأولوية الأولى هي العمل ما أمكن للحفاظ على شعب على أرضه، وأن ينعكس هذا بوضوح كسياسات حكومية في نواحٍ مختلفة من الحياة؛ سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية. وهذا يستلزم إعادة النظر في السياسات الحالية التي لا تربطها قواسم مشتركة معروفة في القطاعات الحيوية منها الكهرباء، والماء، والزراعة، والتجارة، والضمان الاجتماعي، والصحة، من بين نواحٍ أخرى، بحيث تهدف جميعها إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

إن شعار "الصمود"، شعار الانتفاضة الأولى، ليس شعاراً ساكناً كما قد يتبادر إلى البعض، بل العكس تماماً، إذ أن صمود شعب على أرضه يستلزم عملاً دؤوباً حثيثاً ومقاوماً أيضاً على أكثر من صعيد في وجه سياسات الاحتواء والعزل والتهجير.

إن هذه مسؤولية كبيرة، تقع أولاً على السلطة التنفيذية وتقع أيضاً على أعضاء المجلس التشريعي الذين من المفترض أن يراقبوا عمل السلطة التنفيذية لما فيه من مصلحة عامة. ولن ينفع التحجج بالانقسام أو أن مدة المجلس قد انتهت. فما داموا يتقاضون رواتب تدفع من ضرائب الشعب، يتوقع منهم أن يكونوا في حجم المسؤولية. لقد آن الأوان لإعادة نظر جذرية بما تقوم به الحكومة أو لا تقوم به في مواجهة هذه المخاطر.

التحديات والفرص بعد العدوان الإسرائيلي

هاني المصري

بعد أن وضع العدوان الإسرائيلي أوزاره، اتّضح أنّ المخاطر السياسيّة بعده لا تقل عن المخاطر أثناءه. فالتنصل الإسرائيلي واضح من تطبيق اتفاق "وقف إطلاق النار" الذي كان مبدئياً وليس نهائياً، واقتصر على إعلان من وزارة الخارجيّة المصريّة من دون وثيقة رسميّة موقّع عليها، فهذا الاتفاق لم يحقق جميع المطالب الفلسطينيّة، لكنه تضمن جزءاً منها، وبخاصة وقف العدوان، والبدء في الإعمار، وتخفيف الحصار، وفتح المعابر ما بين غزة وإسرائيل. أما رفع الحصار كلياً وفتح المعابر وإعادة بناء الميناء والمطار وتشغيلهما، وإطلاق سراح الأسرى، فقد تم تأجيلها إلى مفاوضات لاحقة، عقدت اولى جلساتها الثلاثاء الماضي على أن تستأنف اواخر الشهر القادم، من دون تحديد سقف زمني لنهايتها.

ماطلت إسرائيل –كعادتها دائماً- في تطبيق ما تم الاتفاق عليه، وقامت بانتهاكات لا حصر لها، وأعلنت على لسان عاموس جلعاد، عضو الوفد الإسرائيلي للمفاوضات، رئيس الهيئة السياسية والأمنية في وزارة الحرب، أنه ليس هناك نيّة إسرائيليّة للاستجابة للمطالب الفلسطينيّة، وأن الوفد الإسرائيلي سيماطل في المفاوضات، وذَكَرَ أن الاتفاق على عقدها لم يحدد جدولاً زمنياً لها.

إذا أخذنا المقدمات المتراكمة والتجربة الطويلة العريضة عن السلوك الإسرائيلي في المفاوضات، فمن المتوقع أن تحاول إسرائيل أن تحقق في المفاوضات ما عجزت عن تحقيقه في الحرب والعدوان، مستغلة الحاجات الإنسانيّة الملحّة والأوضاع الصعبة الناجمة عن العدوان، الذي خلف أكثر من ٢١٥٥ شهيداً، و١١ ألف جريح، وتدمير حوالي ١٧ ألف منزل بشكل كلي، و٤٠ ألفاً بشكل جزئي، إضافة إلى تدمير مئات المساجد والمدارس والمؤسسات الصحيّة والتعليميّة والمجتمعيّة.

كما ستحاول إسرائيل توظيف الخصومة بين مصر و"حماس" في محاولة لتوسيع الفجوة، والمضي قدماً في رمي قطاع غزة في حضن مصر، والتنصل من المسؤوليات الإسرائيليّة عنه، والمترتبة على إسرائيل بوصفها لا تزال وفقاً للقانون الدولي دولة محتلة للقطاع، لأنها لا تزال تمارس كل أنواع التأثير عليه، من خلال الحصار البري والبحري والجوي، والتوغلات المستمرة، والاعتداءات المتواصلة.

كذلك ستوظف حكومة نتنياهو تجدد تبادل الاتهامات والتراشق الإعلامي بين الفريقين المتنازعين في الساحة الفلسطينيّة، من أجل تحميل الفلسطينيين المسؤوليّة عن عدم استئناف المفاوضات، وتعذر الوصول إلى اتفاق سلام، بحجة عدم وجود شريك فلسطيني، وعن مسؤولية الحرب وعدم تطبيق وقف إطلاق النار، وعدم رفع الحصار والشروع في إعادة الإعمار.

إن الخلافات الفلسطينيّة – الفلسطينيّة المتجددة والمتصاعدة تنذر بالعودة إلى مربع الانقسام، ويمكن أن تؤثر على أداء المفاوض الفلسطيني في المفاوضات غير المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعاية مصريّة في القاهرة. كما أن المفاوضات في ظل هذه الأوضاع، يمكن أن تكون مفاوضات للمصالحة بين الأطراف الفلسطينيّة قبل أن تكون مفاوضات بينها وبين الإسرائيليين؛ لذا لا بد من الاتفاق على رؤية فلسطينيّة واحدة تحدد الأهداف الفلسطينيّة، وما يمكن تحقيقه، وكذلك إعادة تشكيل الوفد الفلسطيني بصورة تجعله قادراً على تحقيق هذه الأهداف.

الموقف الإسرائيلي واضح جداً، وهو عدم تمكين المقاومة من إحراز أي إنجاز سياسي، وربط أي تقدم حقيقي وجوهري بتحقيق الشروط الإسرائيليّة المتعلقة بسحب سلاح المقاومة، أو بضمان عدم تمكينها من تعويض خسائرها وتجديد قواها وتطويرها؛ لذا ربطت إسرائيل فتح المعابر وتخفيف الحصار وإعادة الإعمار بوجود مشاركة ورقابة إسرائيليّة ودوليّة، وأن تكون عبر السلطة التي يمثلها الرئيس "أبو مازن"، مع أن عودة السلطة إلى غزة ليست محل اتفاق داخل الحكومة الإسرائيليّة، فهناك وزراء لهم مؤيدون في كل القطاعات، بما فيها الأمنيّة والعسكريّة، لا يريدون عودة السلطة وتقويتها، لأنها لا تلبي كل مطالب إسرائيل، وتستخدم أشكالاً من المقاومة الشعبيّة والسلميّة، وتهدد بتسليم "مفاتيح السلطة" ووقف التنسيق الأمني، واللجوء إلى الأمم المتحدة والانضمام إلى مؤسساتها، وبخاصة محكمة الجنايات الدوليّة، وطلب الحماية الدوليّة. كما تخشى إسرائيل من أن عودة السلطة يمكن أن تقوي الموقف الفلسطيني، وتساعد على إنهاء الانقسام الذي يعتبر مثل "الدجاجة التي تبيض ذهباً" لإسرائيل، ولا تريد التفريط بها في أي حال من الأحوال.

إضافة إلى ما سبق، تريد إسرائيل –كما جاء في توصية رُفعت إلى الحكومة من قبل الأجهزة الأمنيّة– تخفيف الحصار؛ حتى لا يؤدي استمراره إلى عودة الحرب بصورة اضطراريّة من دون رغبة، حتى من فصائل المقاومة الفلسطينيّة، ولاحظنا أن الحكومة الإسرائيليّة، متذرعة بكل ما سبق، تحاول تأجيل عقد المؤتمر الدولي حول الإعمار قدر ما تستطيع، أو عقده وإفراغه من مضمونه، أو إفشاله بسبب انقسام الفلسطينيين وتنازعهم، أو بسبب سلاح المقاومة، أو لأن الدول المانحة لا تريد إعادة الإعمار في القطاع، كونها تعلم أنه سيتم تدميره مجدداً.

كما تريد إسرائيل أيضاً أن تكون بضائعها مصدراً رئيساً من مصادر المواد التي ستستخدم في إعادة الإعمار، فإسرائيل التي دمرت طائراتها وصواريخها ومدافعها القطاع، تريد أن تساهم مساهمة رئيسيّة في إعادة إعماره، إذ يصبح تدمير القطاع وإعادة إعماره تجارة إسرائيليّة رابحة، الأمر الذي يشجعها على إعادة تدميره من جديد، وبالتالي يجب بذل كل الجهود لمنع مساهمة إسرائيل في إعادة الإعمار لأسباب أخلاقيّة وقانونيّة وسياسيّة واقتصاديّة ووطنيّة. فالمطلوب ملاحقة إسرائيل لمعاقبتها على جرائم الحرب التي ارتكبتها، وتعزيز المقاطعة الشاملة لها، وعزلها وفرض العقوبات عليها، وليس مكافأتها والتعامل معها وكأنها دولة عاديّة وصديقة.

لا تريد حكومة نتنياهو عودة السلطة إلى قطاع غزة إلا بقدر ما تؤدي عودتها إلى رمي القطاع في حضن مصر وتأجيج الانقسام، وبالتالي منع عودة السلطة الفعليّة، وبقدر ما تستفيد من هذه العودة على كل المستويات والصعد، بما في ذلك، بل أهمُّه، منع إطلاق عمليّة سياسيّة جديدة متجاوزة التزامات "أوسلو" المجحفة، وما سمي "عمليّة السلام" التي لا يربطها بالسلام إلا الاسم، بل هي ساعدت وغطّت على كل ما من شأنه جعل السلام مستحيلاً.

حاول الرئيس "أبو مازن" في مسعى منه لكسر هذه الحلقة الجهنميّة –على الرغم من هجومه غير المبرر على "حماس" الذي رافقه قدر كبير من الافتعال- الاستفادة من إنجازات الصمود والمقاومة والوحدة التي تجسدت أثناء العدوان، ومن الالتفاف الشعبي حول المقاومة، وما أدى إليه ذلك كله من عودة القضيّة الفلسطينيّة إلى الصدارة، واتضاح حقيقة الصراع والدور الاستعماري الاستيطاني العنصري لإسرائيل، وحقيقة ما ارتكبته من جرائم ضد الإنسانيّة؛ وذلك من خلال طرح مبادرة سياسيّة تسرّع في التوصل إلى اتفاق سلام، وتقوم مبادرة الرئيس على مراحل عدة:

المرحلة الأولى، إعطاء فرصة لـلإدارة الأميركيّة لاستئناف المفاوضات الثنائيّة برعاية أميركيّة انفراديّة، على أساس الاتفاق على مرجعيّة تستند إلى إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة على حدود ٦٧ ومبدأ "تبادل الأراضي" سيئ الصيت والسمعة، ضمن جدول زمني قصير متفق عليه. وهذه المرحلة يمكن أن تستمر من ثلاثة إلى أربعة أشهر.

المرحلة الثانية، وتبدأ في حال موافقة الإدارة الأميركيّة وإسرائيل على المرجعيّة التي يقترحها الرئيس، وبناء على ذلك تقوم إسرائيل بتجميد الاستيطان وإطلاق سراح الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل أوسلو، وتستمر المفاوضات لمدة تسعة أشهر، تركز الأشهر الثلاثة الأولى على الحدود، بينما تتناول الأشهر الستة المتبقية بقيّة قضايا الوضع النهائي: القدس، الأمن، الاستيطان، اللاجئين، الأسرى، المياه.

المرحلة الثالثة، في حال عدم موافقة الإدارة الأميركيّة وإسرائيل على المبادرة؛ يتوجه الرئيس إلى مجلس الأمن، في محاولة للحصول على قرار بتجسيد الدولة الفلسطينيّة على حدود ٦٧ خلال فترة زمنيّة محددة.

وبالفعل، رفض جون كيري، وزير الخارجيّة الأميركيّ، مبادرة الرئيس، واعتبرها خطوة أحاديّة الجانب، وذلك أثناء لقائه وفداً فلسطينياً ضم صائب عريقات وماجد فرج في واشنطن، وهدد باستخدام إدارة أوباما الفيتو ضدها إذا طُرِحت على مجلس الأمن. وطلب كيري فترة لدراستها لكي يضمن إضاعة المزيد من الوقت وعدم توجه الرئيس إلى مجلس الأمن، وإلى الخيارات التي يهدد بها، ناصحاً بوضع القضيّة الفلسطينيّة في هذه الفترة بالثلاجة لوجود قضايا عاجلة لها الأولويّة الآن، أهمها الحرب الدوليّة على الإرهاب، التي تتركز في هذه الفترة على "داعش"، وتهدف في الحقيقة إلى إعادة رسم المنطقة وتقسيمها وتوزيعها على أساس المعطيات الجديدة التي تتكاثر في السنوات الأخيرة، ولأن الإدارة الأميركيّة مشغولة بانتخابات الكونجرس النصفيّة التي ستعقد في شهر تشرين الثاني القادم، إضافة إلى أن الفلسطينيين مشغولون برفع الحصار وإعادة الإعمار وعودة السلطة إلى قطاع غزة.

مبادرة الرئيس كانت ستكون جيدة لو لم تتضمن الرهان مجدداً على الإدارة الأميركيّة المنحازة جوهرياً لإسرائيل، ولو كانت جزءاً من مقاربة شاملة جديدة تسعى إلى استنهاض كل عناصر القوة، ومبنيّة على أساس إعطاء الأولويّة لتحقيق الوحدة استناداً إلى أجندة وطنيّة متفق عليها، وشراكة حقيقيّة على مستوى صنع القرار الوطني في إطار منظمة التحرير، وعلى مستوى السلطة من خلال حكومة فلسطينية قوية تمثل الجميع، وقادرة على أداء مهماتها والالتزام بواجباتها تجاه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب التوافق على استراتيجيات قادرة على تغيير ميزان القوى، بما يكفل تحقيق الأهداف الوطنيّة، ومن دون تأجيل خطوات عاجلة ملحّة بحجة إعطاء الإدارة الأميركيّة فرصة، وإعطاء مجلس الأمن الدولي بعد استنفاد الفرصة الأولى فرصة ثانية، ما يشكل إضاعة للوقت الثمين في ظل الزخم الذي أحدثه العدوان والمعرّض للاندثار إذا لم تتم المحافظة على قوة الدفع.

المطلوب –وهو أفضل مليون مرة مما يجري حتى الآن- عدم الرهان مجدداً على المفاوضات الثنائيّة والرعاية الأميركيّة الانفراديّة، وعدم الذهاب إلى مجلس الأمن إلا بعد أن يكون الفلسطينيون مسلحين بوحدة حقيقيّة، على أساس هدف واقعي يمكن تحقيقه، ومقاومة ومقاطعة فعّالة، ودعم عربي ودولي، وبعد التوقيع على كل الاتفاقيات الدوليّة، والانضمام إلى الوكالات الدوليّة كافة، بما فيها، وعلى رأسها محكمة الجنايات الدوليّة، وتفعيل كل القرارات الدوليّة المناصرة للقضيّة الفلسطينيّة، وبخاصة الفتوى القانونيّة لمحكمة لاهاي، وتقرير "غولدستون"، وقرار الدولة المراقبة، وبعد الحصول على قرارات جديدة عبر الجمعيّة العامة للأمم المتحدة تطالب بمحاكمة إسرائيل على جرائمها الاستيطانيّة وغيرها؛ ما يرسل رسالة واضحة جداً إلى الأميركان والإسرائيليين والعالم كله؛ بأن الفلسطينيين جادّون بتغيير قواعد اللعبة وعمل كل ما يلزم لدحر الاحتلال وتجسيد الدولة.

يحضرني في هذه المرحلة الدقيقة تاريخ الصراع الطويل العريض ضد المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري، وكيف أنه لم يكن تاريخاً من الهزائم فقط، وإنما شهد بطولات وانتصارات في ثورة الثلاثينيات التي شهدت أطول إضراب في التاريخ، ومعركة الكرامة ١٩٦٨، وصمود بيروت في العام ١٩٨٢، وحرب أكتوبر ١٩٧٣، والانتفاضتين الأولى والثانيّة (١٩٨٧ و٢٠٠٠)، ومواجهة العدوان الإسرائيلي لثلاث مرات في السنوات الست الماضية. على الرغم من كل هذه الانتصارات، فإننا حصدنا هزائم، لأن الانتصارات العسكريّة وتلك التي حققتها المقاومة الشعبيّة لم تجد الأداء السياسي المتناسب معها، وأدت إلى هزيمة المنتصر، أو في أحسن الأحوال إلى تحقيق إنجازات وانتصارات أقل، أو ليست بمستوى البطولات والتضحيات والانتصارات. فهل نستوعب الدرس قبل أن يتحول انتصار الفلسطينيين الأخير في غزة إلى هزيمة؟

"عقيدة نتنياهو" الاستراتيجية بين الاستمرارية والتغيير

أنطوان شلحت

لاحظ محلل الشؤون العربية في **صحيفة هآرتس** الإسرائيلية (٢٠١٤/٩/١٧)، أن شعار "حماس هي داعش وداعش هي حماس"، الذي رفعه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بالتزامن مع ذروة الحرب العدوانية التي شنتها حكومته على قطاع غزة مؤخراً، سرعان ما انتشر جيداً، ونوّه بأن الحرب التي قرّر الرئيس الأميركي باراك أوباما في نهاية المطاف أن يخوضها ضد قاطعي الرؤوس، من شأنها أن تنقذ إسرائيل من عزلتها التي تفاقمت ولو لفترة زمنية محدودة.

لكنه في الوقت عينه، لفت إلى أن المقارنة بين الحرب ضد "داعش"، والحرب ضد "حماس"، ديماغوغية بامتياز. فـ"حماس" لم تسيطر على أراضٍ في دولة إسرائيل كي تقيم فيها مسلخاً بشرياً. وهي منذ سبعة أعوام محاصرة مع مئات ألوف الفلسطينيين داخل قطاع غزة، لكنها تعتبر "عنصراً مسؤولاً" في إمكانه منع الهجمات ضد إسرائيل. ولا تأتي رؤيتها النهائية بشأن إقامة دولة إسلامية على حساب تطلعها الوطني إلى قيام دولة قومية فلسطينية. وهي تقبل بمبدأ الدولة الفلسطينية ضمن حدود ١٩٦٧ حتى لو كانت تحلم بإقامة دولة فلسطينية على جميع أراضي دولة إسرائيل. ولا يختلف حلمها هذا عن الذين يحلمون بوهم "أرض إسرائيل الكاملة" على جميع أراضي فلسطين. ولا ترفض الحركة المفاوضات السياسية مع إسرائيل، وهي في هذه الأثناء تجري معها محادثات (غير مباشرة) من أجل التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم.

بيد أن هذا التقييم، الذي يتسم بقدر من التحليل الواقعي، لا يقع على آذان صاغية في المؤسستين السياسية والعسكرية في إسرائيل.

ووفقاً لآخر التصريحات الصادرة عن نتنياهو، يمكن الاستنتاج أنه ماضٍ قدماً نحو تجيير هذا الشعار لتسويغ إصراره على أن يبقى "أمن إسرائيل" في صدارة الجدول العام لحكومته الثالثة، مع ما يتطلبه ذلك من قرارات حاسمة؛ في مقدمها تغيير سلم أولويات الميزانية الإسرائيلية العامة للأعوام المقبلة.

وبغية إقناع الرأي العام بجدوى هذا الإصرار، يستعين رئيس الحكومة الإسرائيلية أكثر شيء بوقائع الحرب الأخيرة على غزة ونتائجها، وبمترتبات تحوّل تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) إلى "قوة إقليمية" لناحية نشوء اصطفافات جديدة على مستوى منطقة الشرق الأوسط والعالم.

وفي سياق ذلك، يشدّد على أن ثمة واقعاً أمنياً جديداً يواجه إسرائيل، ويُلزمها بزيادة قدرات جيشها، سواء الهجومية منها التي تكلّف أموالاً طائلة، أو الدفاعية التي تكلّف أموالاً طائلة أيضاً، ما يعني ضرورة الحصول على موارد مالية أكبر بكثير مما كان الجيش التقليدي الذي يخوض حرباً بالأسلحة التقليدية بحاجة إليه. ولتحقيق هذا، يجب أن يكون الأمر مستنداً إلى اقتصاد قويّ.

وحتى لا يضيع القارئ في وهج عبارات تعميمية، نتوقف عند خطاب ألقاه نتنياهو يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ أمام المؤتمر الدولي الرابع عشر لـ "معهد سياسة مكافحة الإرهاب" في هرتسليا.

في هذا الخطاب، كرّر نتنياهو أن الشرق الأوسط يتمزّق أشلاء، حيث تنهار بعض الدول فيه، وتصعد من فتحات الكثبان الرملية تيارات إسلامية متشدّدة بشتى أشكالها، حاملةً معها عداواتها القديمة- الجديدة. وفي ضوء ذلك، يواجه الشيعة السنة، وتتصارع التيارات السنية مع بعضها، فيما تُجمع على مكافحة الغرب وإسرائيل. وتوظّف جميع هذه التيارات المتشددة الأسلوب ذاته - "الإرهاب". ويستهدف هذا "الإرهاب" أولاً أبناء شعوب هذه التيارات، ثم يستهدف إسرائيل. غير أن "الإرهاب" الذي يستهدف إسرائيل يُمارَس -برأيه- على نحو شديد الخصوصية، كونه لا يستهدف المدنيين الإسرائيليين فحسب، بل أيضاً يجري تطبيقه بدايةً من خلال استخدام المدنيين لديهم (يقصد الفلسطينيين) دروعاً بشرية.

وبموجب قراءة نتنياهو، فإن هذا الواقع يجعل الأنظمة الديمقراطية، وأولها إسرائيل، إلى جانب الدول الديمقراطية جميعاً، تواجه تحديَين كبيرَين:

الأول، ضرورة استخدام أسلحة دقيقة لإصابة "الإرهابيين" أنفسهم حصراً كلما أمكن ذلك، مع تقليل عدد الخسائر اللاحقة بالسكان أو الأشخاص غير الضالعين بـ"الإرهاب" قدر المستطاع، مع الأخذ بالاعتبار أن الأسلحة الدقيقة تقتضي تقنيات متقدمة ورؤوس أموال من جرّاء تكلفتها الباهظة.

الثاني، "الدفاع عن النفس" إزاء عمليات إطلاق النار العشوائية التي يقوم بها هؤلاء "الإرهابيون"، مستهدفين المدن والتجمعات السكنية. وبحسب ما قاله، أطلق هؤلاء خلال العملية العسكرية الأخيرة في القطاع، ما لا يقلّ عن ٣٥٠٠ قذيفة صاروخية على الأراضي الإسرائيلية.

عند هذا الحدّ أشار نتنياهو إلى أن إسرائيل وبمعاونة سخية من الولايات المتحدة، قامت بتطوير منظومة "القبة الحديدية" المضادة للصواريخ، مشدداً على أن هذه المنظومة بات شأنها الآن شأن البندقية، والقصد أن امتلاك صاروخ اعتراضي واحد منها لا يكفي، بل هناك حاجة لآلاف الصواريخ من هذا القبيل، بما يتيح إمكان إنشاء "قبة حديدية" تغطي جميع مدن إسرائيل.

ومضى قائلاً: إننا بحاجة إلى الكثير الكثير من الموارد. وبالتالي تقتضي الضرورة منا -عند التعامل مع الواقع الجديد الذي بات العالم بأسره يعرفه- إحداث تغيير في سلّم أولوياتنا. ولا يمكننا القول إننا سنخوض القتال وفق مفاهيم الحروب السابقة، بل يتعين علينا أن نتأهب لمواجهة الواقع الجديد، ما يعني بالضرورة اضطرارنا إلى زيادة ميزانية وزارة الدفاع؛ سواء في العام المقبل أو في الأعوام التي تليه. ولا خيار آخر أمامنا كون الحياة أو الأمن يأتي في صدارة الاعتبارات.

يصعب القول إن استنتاجات نتنياهو هذه جديدة كل الجدة، فقد سبق له في سياق خطاب استراتيجي اعتبره البعض استثنائياً، ألقاه أمام ندوة عقدها "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب في ٩ حزيران/يونيو ٢٠١٤، وكان موضوعها "خيارات إسرائيل بعد وصول الحل الدائم إلى طريق مسدودة"، أن طرح عقيدة سياسية- أمنية من المفترض برأيه أن تسمح لإسرائيل بأن تعبر بسلام الاضطرابات الحالية وتسونامي الإسلام المتشدّد.

وقد رأى محللون عدة، أنه على الرغم من أن المقصود بموضوع الندوة بالطبع الحل الدائم للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، فإن رئيس الحكومة ألقى خطاباً تناول مجموعة من الموضوعات الأخرى التي كان يجب التحدث عنها. ومع أنه تطرّق إلى تفاصيل الشروط الأمنية لـ"حل الدولتين"، فإن هذا جاء في إطار الإستراتيجيا العامة للأمن القومي لإسرائيل. وهو لم يطرح قطّ إمكان معاودة المفاوضات مع الفلسطينيين، ولا طرح خطة إسرائيلية مستقلة.

وعوضاً عن ذلك كله، عرض على سامعيه "عقيدة نتنياهو" المحدّثة حيال الاضطرابات التي تجتاح الشرق الأوسط وانتشار الجهاد العالمي في المنطقة.

وبحسب بعض هؤلاء، فإن الحصة الأساس في عقيدة نتنياهو هذه مخصصة لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الذي -برأيه- سيستمر أعواماً عديدة، وخلالها سيهدد الإسلام المتشدد السلام في المنطقة وأمن سكانها لعقد من الزمن أو أكثر على الأقل. لكن نتنياهو مقتنع بأنه بعد أعوام، وربما في نهاية العقد الحالي، فإن الإسلام الراديكالي والجهاديين من أتباع القاعدة سيهزمان مثلما هُزم النازيون.

بعد ذلك انتقل نتنياهو إلى شرح عقيدته الأمنية التي من المفترض أن تسمح لإسرائيل بأن تعبر بسلام المرحلة الحالية من الاضطرابات وتسونامي الإسلام المتطرّف.

وبموجب ما يؤكده محلل الشؤون الأمنية في الموقع الإلكتروني لـ **صحيفة يديعوت أحرونوت** رون بن يشاي، فإن هذه العقيدة تعيد إلى الأذهان "استراتيجية دول الطوق الثالث" التي وضعها أول رئيس حكومة في إسرائيل ديفيد بن غوريون في خمسينيات وستينيات القرن العشرين الفائت.

كانت فكرة بن غوريون –آنذاك- التحالف مع دول في الشرق الأوسط لها مصالح مشتركة مع "الدولة اليهودية"، ولكن لا حدود مشتركة لها مع إسرائيل، وهذه المصالح هي التي سمحت لإسرائيل بالتعاون مع هذه الدول بهدف إضعاف أو كبح النيات العدوانية للدول المجاورة لها، مثل التحالف مع شاه إيران، والتحالف مع تركيا، ومساعدة الأكراد، وغير ذلك.

وقد تكلم نتنياهو أيضاً عن أربعة تحديات أمنية تقف في صلب هذه العقيدة:

الأول، تحصين الحدود والدفاع عنها عن طريق بناء سياج أمني في الشرق عند منطقة الحدود مع الأردن، إلى جانب السياج الموجود في هضبة الجولان، وذلك الموجود في سيناء (على طول منطقة الحدود مع مصر). يضاف إلى ذلك وجود عسكري على نهر الأردن، والمحافظة على استقلالية إسرائيل العسكرية. وقد أوضح نتنياهو أنه في ظل الشروط الحالية، لا يمكن الاعتماد على قوات عربية درّبها أجانب. وأعطى نماذج على فشل هذه النظرية، غامزاً من قناة واشنطن التي دربت الجيش العراقي، وبعد انسحابها من هناك انهار هذا الجيش.

الثاني، السيطرة الأمنية على المنطقة الواقعة بين الأردن والتجمعات السكانية الإسرائيلية. وبكلمات بسيطة، فإن إسرائيل لا تريد أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة من السلاح الثقيل فحسب، بل أيضاً تريد أن تكون إسرائيل قادرة على القيام بعمليات إحباط وردع عسكرية داخل أراضيها، وبذلك تكون الدولة الفلسطينية ذات سيطرة سياسية واقتصادية فقط. ودحض نتنياهو القول إن السيطرة الأمنية الإسرائيلية تشكل تعدياً على السيادة الفلسطينية، وأعطى مثالاً اليابان وألمانيا وجنوب كوريا التي توجد فيها قوات عسكرية أميركية للدفاع عن المصالح الأمنية للولايات المتحدة.

الثالث، التعاون الإقليمي المحدود بين إسرائيل ودول عربية معتدلة بهدف كبح الإسلاميين الجهاديين المتشددين. كرر نتنياهو رغبته في التعاون مع دول الخليج، وفي طليعتها السعودية، لكنه أقر للمرة الأولى علناً بأن إسرائيل مستعدة لمساعدة الأردن عسكرياً، وأنها تؤيد تطلع كردستان نحو الاستقلال السياسي. ويعتبر نتنياهو مصر شريكاً في هذا المعسكر.

الرابع، منع إيران من التحول إلى دولة عتبة نووية. ففي رأي نتنياهو أن من الأفضل لإسرائيل وللسلام في العالم، عدم التوصل إلى اتفاق مع إيران على التوصل إلى اتفاق سيئ. وسبب ذلك أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، فإن العقوبات الاقتصادية على إيران ستستمر، وفي النهاية ستضطر إيران إلى الرضوخ لمطالب الغرب بدلاً من أن يخضع الغرب لمطالبها. ويطالب نتنياهو بتجريد إيران من قدرتها على تخصيب اليورانيوم، مثلما جرى مع سورية لدى تجريدها من القدرة على إنتاج سلاح كيميائي.

واستشف بن يشاي أن هناك بنداً أساسياً وجديداً في "عقيدة نتنياهو الأمنية" برز في هذا الخطاب، فحواه السعي إلى إيجاد "حل مؤقت" للصراع مع الفلسطينيين في إطار هذا التعاون الإقليمي.

وكتب قائلاً: صحيح أن نتنياهو لم يقل ذلك، لكن يُفهم من كلامه أنه يرى الحل المؤقت للنزاع مع الفلسطينيين في إطار التعاون الإقليمي الذي تكلم عنه. لم يقل هذا صراحة، لكن دفاعه عن مطالبة كردستان بالاستقلال أمر جديد. فمن الواضح جداً لكل من ينظر إلى الخريطة، أن موقع كردستان المستقلة بين إيران وتركيا وسورية والعراق، من شأنه أن يجعل منها حليفاً استراتيجياً مهماً لإسرائيل. وهكذا، فإن التعاون السري الموجود منذ أعوام سيغدو حقيقة رسمية اليوم.

بعد هذا الخطاب، ولدى قرب انتهاء الحرب على غزة، تحدّث نتنياهو عما سمّاه "أفق سياسي جديد" أصبح ماثلاً أمام إسرائيل.

وما يجب الانتباه إليه أن هذا الأفق غير مرتبط بالدفع قدماً بتسوية سياسية مع الفلسطينيين، إلا إذا كانت تلبي رؤية إسرائيل الأمنية وفق العقيدة السالفة.

يبدو من المعقول أكثر الافتراض أن ما يسعى نتنياهو نحوه من وراء "الأفق السياسي"، هو تعاون إقليمي محدود بين إسرائيل و"دول عربية معتدلة"؛ بهدف كبح الإسلاميين الجهاديين المتشددين.

إسرائيل تعاني من "ارتدادات" عدوانها مع تفجر العنصرية رسمياً وشعبياً

بلال ضاهر

تركت الحرب الأخيرة على قطاع غزة تأثيراً كبيراً على إسرائيل وسكانها في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفجرت بشكل عنيف ظاهرة العنصرية على المستويين الرسمي والشعبي.

وانتهت الحرب في وقت يدور فيه نقاش في إسرائيل حول ميزانية الدولة للعام المقبل. وعلى الرغم من أن مثل هذا النقاش، وبخاصة حول ميزانية الأمن، يدور كل عام عشية إقرار الميزانية، فإن النقاش هذا العام جاء حاداً وعنيفاً أحياناً، بسبب تأثير الحرب. وأهم ما يميز السجال حول ميزانية الدولة هذا العام هما أمران، وكلاهما مرتبطان بالناحية الأمنية. الأمر الأول يتعلق بتكلفة الحرب، والخلاف بين وزارة الدفاع، التي تقول إن تكلفة الحرب بلغت حوالي تسعة مليارات شيكل، ووزارة المالية، التي تقول إن التكلفة بلغت ستة مليارات شيكل.

والأمر الثاني يتعلق باختلاف وجهات النظر حول ميزانية الدولة بين رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير المالية، يائير لبيد. فقد أعلن نتنياهو عن نيته زيادة ميزانية الأمن بشكل كبير بادّعاء التمكن من مواجهة "التهديدات والتحديات في المنطقة"، فيما صرح لبيد أن لديه "خطوطاً حمراء"، وأنه ملتزم بوعود أطلقها خلال الانتخابات لناخبيه بتحسين أوضاع الطبقة الوسطى، ولذلك سيسعى إلى رفع الميزانيات المدنية والاجتماعية أو على الأقل عدم تقليصها. وأثار هذا الخلاف أزمة داخل الحكومة، وراح الجانبان يلوحان بتقديم موعد الانتخابات.

وتأثير آخر للحرب على الحكومة الإسرائيلية يتعلق بأداء القيادة السياسية والعسكرية أثناء الحرب نفسها. وفي هذا السياق، وجه الوزيران أفيغدور ليبرمان ونفتالي بينيت، العضوان في الحكومة الأمنية المصغرة (الكابينت)، انتقادات لنتنياهو، ووزير الدفاع موشيه يعلون، ورئيس أركان الجيش بيني غانتس، بسبب امتناعهم في بداية العدوان عن اتّخاذ قرار بشن اجتياح بري للقطاع. وبعد اتّخاذ قرار كهذا وخلال الاجتياح، وجها انتقادات مفادها أن الاجتياح ليس واسعاً، وطالبا باحتلال القطاع. وانضم إليهما عضو آخر في "الكابينت" عن حزب الليكود، هو الوزير غلعاد أردان. وأثارت هذه الانتقادات أزمة داخل الحكومة بعد اتهامات لنتنياهو ويعلون وغانتس بالانفراد بالقرار، وعدم طرح قضايا عديدة متعلقة بالحرب على "الكابينت"، وعدم عقد اجتماعات دورية للحكومة بكامل هيئتها. وكُشف النقاب، مؤخراً، عن أن بينيت استقى معلومات خلال الحرب من ضابط بصورة غير قانونية.

ومن الجهة الأخرى، فإن عريضة ضباط وجنود وحدة التنصت الاستخباري، "الوحدة ٨٢٠٠"، التي أعلنوا من خلالها رفضهم أداء الخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية، تعتبر واحدة من نتائج الحرب.

وقال الموقعون على العريضة في بيان ردوا فيه على الانتقادات ضدهم، إنه "لا ننفي الدور المهم لـ٨٢٠٠ في الحفاظ على أمن مواطني إسرائيل، لكن السنوات الطويلة التي خدمنا خلالها في الوحدة، أثبتت لنا، بصورة مؤكدة، أن دور الوحدة في المناطق (الفلسطينية المحتلة) يتجاوز الدفاع عن النفس، والحديث لا يدور عن مهمات عينية، وإنما عن تعريف دور الوحدة. وأنشطة الوحدة في الحلبة الفلسطينية هي جزء لا يتجزأ من النظام العسكري المفروض على الفلسطينيين، ويمس بالأبرياء ويبعد نهاية الصراع".

وعلى صعيد السياسة الخارجية، تعرضت إسرائيل لانتقادات دولية واسعة بسبب الوحشية التي مارستها ضد الفلسطينيين خلال العدوان. ولعل الأزمة الأكبر في هذه الناحية، كانت مع الإدارة الأميركية، وبخاصة بعد أن طالب الرئيس باراك أوباما نتنياهو بإيقاف الحرب "فوراً".

وعلى الرغم من ذلك، فإن إسرائيل تعتبر أنه توجد نواحٍ إيجابية في العلاقات الخارجية، وبخاصة التنسيق الكامل بينها وبين مصر حول شروط وقف إطلاق النار، حسب ادّعائها، واعتبار إسرائيل أنها سوية مع مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة تقف في صف واحد ضد "الإرهاب"، ومن ضمن ذلك فصائل المقاومة في غزة. وانطلاقاً من ذلك، تحدث نتنياهو، أكثر من مرة، عن "أفق سياسي".

تأثير الحرب على الإسرائيليين

تأثير الحرب كان أكبر على السكان في إسرائيل، بالأساس بسبب تعرض معظم مساحة هذه الدولة، من النقب جنوباً وحتى جنوب حيفا شمالاً، لقصف صاروخي، ومن ضمن ذلك مدينة تل أبيب ومنطقتها، والقدس وبعض المستوطنات في الضفة الغربية أيضاً. وقد أدى هذا القصف الصاروخي إلى شعور الإسرائيليين كلهم بأن الصراع موجود وحي ويمكن أن يشكل خطراً عليهم.

الأمر الثاني الذي كان له تأثير بالغ على الإسرائيليين هو استمرار الحرب ٥١ يوماً، وهذه أطول حرب خاضتها إسرائيل منذ العام ١٩٤٨. كذلك، فإن عدد القتلى الإسرائيليين في هذه الحرب كان مرتفعا جداً بنظر الإسرائيليين، وبلغ ٧١ قتيلاً، بينهم ٦٧ ضابطاً وجندياً. والجدير بالذكر في هذا السياق، أن الإسرائيليين يعتبرون مقتل العسكري أخطر من مقتل المدني. كذلك، فإن عدد العسكريين الجرحى زاد على ١٥٠٠ جريح.

وكان لاستمرار الحرب كل هذه الفترة تأثير بالغ على تراجع ثقة الإسرائيليين، وبشكل خاص سكان الجنوب، بالجيش. وقد هجرت الغالبية الساحقة من سكان الجنوب بلداتهم، ونزحوا إلى مناطق وسط إسرائيل وشمالها. وشكّل إعلان غانتس، خلال الحرب، عن أن بإمكان سكان الجنوب العودة إلى بيوتهم، بعد الإعلان عن تهدئة لمدة ٧٢ ساعة، علامة فارقة بما يتعلق بالثقة بالجيش. إذ بعد مرور وقت قصير تجدد القتال. ويشير محللون إسرائيليون إلى أن هذه ستكون أحد محاور التحقيق في الحرب في حال تم تشكيل لجنة تحقيق.

وعلى الرغم من مرور أسابيع عدة على انتهاء الحرب، فإن سكان الجنوب، وبخاصة منطقة "غلاف غزة" (أي البلديات الصغيرة المحيطة بالقطاع) وبلدة سديروت، ما زالوا حتى الآن يتخوفون من استئناف القتال. وتأتي هذه التخوفات بسبب أقوال ضباط حول احتمال استئناف الحرب، لاسيما في ظل الحديث عن عدم وجود إمكانية للتوصل إلى اتفاق من خلال المفاوضات في القاهرة. ويرى المحللون أن أكثر ما يمكن أن تقدمه إسرائيل لا يصل إلى الحد الأدنى من مطالب الفصائل. ونشرت، مؤخراً، تقارير إعلامية تتحدث عن مخاوف سكان الجنوب من عدم تمكنهم من الاحتفال بعيد رأس السنة العبري الذي يصادف يومي ٢٥ و٢٦ أيلول الحالي، إضافة إلى الكشف عن نية بعضهم الانتقال إلى الشمال خلال فترة العيد خوفاً من تجدد القتال مع إنتهاء فترة وقف إطلاق النار.

ونقل موقع "والـلا" الإلكتروني عن أحد سكان سديروت قوله إنه "إذا لم يتم إبرام اتفاق، فإن إطلاق الصواريخ سيتجدد. والمشكلة هي أننا فقدنا الردع بسبب جبن الحكومة وترددها. ففي كل مرة وافقنا فيها على وقف إطلاق نار، خرقه الفلسطينيون. ولو سمح رئيس الحكومة للجيش بإنجاز المهمة وضرب قادة "حماس"، لحظي سكان سديروت وغلاف غزة بالأمن والهدوء، وليس بالخوف عشية الأعياد. وبسبب هذه المخاوف فإن الكثيرين من سكان غلاف غزة سيقضون فترة العيد بعيداً عن هذه المنطقة، لكي يشعروا بالأمن والأمان. توجد مخاوف، والوضع ليس شبيهاً بالعمليات العسكرية السابقة عندما كان يسود الأمن في نهايتها. إننا خائفون".

أضرار اقتصادية

إلى جانب ذلك، فإن سكان الجنوب تضرروا اقتصادياً منذ بداية الحرب. فالكثير من المصالح التجارية والمصانع أغلقت أبوابها، كما أن المزارعين في الكيبوتسات (القرى التعاونية) توقفوا عن العمل. وتحدثت تقارير عن تراجع كبير في القدرة الشرائية.

لكن هذه الأضرار الاقتصادية لم تنحصر بجنوب إسرائيل. فقد تراجع قطاع السياحة، مثلاً، في جميع أنحاء إسرائيل. وقالت صحيفة "كالكاليست" الإسرائيلية، إنه خلال شهر تموز/يوليو الماضي، تراجع عدد السياح الداخلين إلى إسرائيل بنسبة ٢١٪، كما تراجع عدد المبيت في الفنادق خلال الشهر نفسه بنسبة ٢٤٪.

وقال موقع "يديعوت أحرونوت" الإلكتروني، إنه إلى جانب فرع السياحة، تضررت خلال الحرب وبعدها فروع أخرى مثل التعليم، والرياضة، والثقافة، والترفيه. وعموماً، تراجعت خلال الحرب القدرة الشرائية، والأهم من ذلك أن هذا التراجع ما زال قائماً، وإن كان بنسبة أقل، بعد انتهاء الحرب. ولا يزال فرع المطاعم والمقاهي يعاني من أزمة منذ بداية الحرب.

كذلك، فإنه بسبب الحرب على غزة، ألغت وزارة المالية الإسرائيلية التوقعات بشأن نمو اقتصادي، وأعلنت عن تراجع النمو خلال العام ٢٠٠٤ بنسبة ٠,٥٪، مشددة على أن السبب يعود إلى تبعات الحرب. كذلك أعلنت الوزارة عن تراجع توقعات النمو للعام المقبل بنسبة ٠,٢٪، أي بدلاً من نمو بنسبة ٣٪ سيكون هناك نمو بنسبة ٢,٨٪.

ونقلت صحيفة إسرائيل اليوم عن مسؤول في وزارة المالية قوله إنه "رأينا أن الربع الثالث من العام الحالي تأثر كثيراً جداً بالحرب، وبعد نمو بنسبة ١,٧٪ في الربع الثاني، و٢,٩٪ في الربع الأول، فإننا نقدر أنه سيكون هناك انتعاش سريع نسبياً في وتيرة نمو الربع الأخير من هذا العام".

ارتفاع نسبة الراغبين في الهجرة

وبلغ تأثر الإسرائيليين بالحرب بصورة سلبية إلى درجة دفعت ما لا يقل عن ٣٠٪ منهم، وفقاً لاستطلاع نشرته القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، إلى التعبير عن استعدادهم للهجرة من إسرائيل. وقال هؤلاء إنهم يفكرون بجدية بالهجرة في حال تمكنوا من ذلك. والأمر المثير أيضاً في هذا السياق أن ٦٤٪ من الإسرائيليين قالوا إنهم ينظرون بشكل إيجابي، أو أنهم لا يبالون حيال من يقرر الهجرة من البلاد. وكان الإسرائيليون في الماضي ينظرون بصورة سلبية إلى من يهاجر من إسرائيل. وأجرت القناة مقابلات مع إسرائيليين نفذوا قرارهم بالهجرة، وانتقلوا للسكن في أوروبا، وبخاصة في برلين ولندن.

وقال شاب هاجر إلى مدينة ميونيخ الألمانية، "توصلت إلى النتيجة بأني لم أعد أملك قوة أكثر. ولا أعرف كيف أشرح ذلك، لكن في البلاد ينتابني شعور ... لا أعرف إذا تعين أن أقول إن لا مستقبل في البلاد، لكن توجد ضغوط هائلة طوال الوقت، وليس مهماً من أين تأتي هذه الضغوط، من الصواريخ أو الضرائب أو الأجواء في الشوارع".

تفجر العنصرية

قبل اندلاع الحرب بين إسرائيل وفصائل المقاومة، نفذت إسرائيل حملة عسكرية واسعة في الضفة الغربية، جرى خلالها اعتقال مئات الفلسطينيين في أعقاب اختطاف المستوطنين الثلاثة وقتلهم. وفجرت هذه الحادثة موجة عنصرية عارمة، شعبية ورسمية.

وعلى المستوى الشعبي، هاجمت مجموعات من الشبان اليهود المحرضين مواطنين عرباً في القدس وتل أبيب و"نتسيرت عيليت" (قرب الناصرة) وغيرها. وانتشرت بشكل كبير كتابة الشعارات المسيئة للعرب، ومن ضمنها "الموت للعرب". ووصلت الأمور حداً بدأ يتخلى فيه الكثير من العرب عن ارتياد أماكن الترفيه في المدن الكبرى. لكن ذروة هذه الموجة العنصرية كانت باختطاف الفتى المقدسي محمد أبو خضير وحرقه حياً.

وعلى المستوى الرسمي، وصلت العنصرية في إسرائيل إلى حد سماح المحكمة لجماعة من المتطرفين اليهود، يطلقون على نفسهم اسم منظمة "ليهافا"، بالتظاهر قبالة قاعة أفراح ضد زواج الشاب العربي محمود منصور من مدينة يافا بشابة يهودية من المدينة. وشارك المئات في هذه التظاهرة التي تخللتها أعمال شغب ومحاولة التعرض للمدعوين، واعتقلت الشرطة عدداً من المتظاهرين، لكن سرعان ما أطلقت سراحهم.

مع اتّساع الفجوة في مواقف الطرفين بعد العدوان

حوار فتحاوي حمساوي لا يبدد المخاوف من عودة الانقسام إلى المربع الأول

عيسى سعد الله

شكك مسؤولون ومحللون بإمكانية تحقيق نتائج إيجابية قد تفضي إلى إنهاء الخلافات القائمة والمحتدمة بين حركتي فتح وحماس، على الأقل خلال الجولة الجديدة من الحوار بين الطرفين التي انطلقت في القاهرة الأسبوع الجاري، طالما أن السائد لا يزال الحديث عن الوحدة، ولكن بعقلية الإقصاء.

وعزا هؤلاء تشاؤمهم وتشكيكهم إلى اتساع الفجوة في مواقف الطرفين في معظم القضايا الخلافية وصعوبة حلها في ظل الأوضاع والمعطيات السياسية والاقتصادية الراهنة، لاسيما بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ورغبة كل طرف في استثمار نتائج الحرب لصالحه.

ففي الوقت الذي تعتبر فيه حركة حماس أنها حققت انتصاراً في الحرب، ومن واجبها جباية ثمن الانتصار من حيث تعزيز موقعها في النظام السياسي الفلسطيني على مستوى كل من السلطة ومنظمة التحرير، ترى حركة فتح والرئيس محمود عباس أن "حماس" تلقت هزيمة قوية، ولا بد من استثمار الإجماع الإقليمي والدولي على ضرورة عودة السلطة إلى الحكم في قطاع غزة في تحقيق هدفها الاستراتيجي، وبخاصة في ظل ربط المجتمع الدولي والمانحين قضية إعادة إعمار قطاع غزة بعودة حكم السلطة الجدي والحقيقي إلى القطاع.

ولا يلوح في الأفق القريب حل لمعضلة إعادة توحيد المؤسسات المدنية والأمنية التي تشكل مدخلاً لممارسة حكومة الوفاق الوطني مسؤولياتها في القطاع، بما في ذلك معالجة أزمة رواتب موظفي الحكومة السابقة في غزة، والتي تعتبر من المشاكل التي تهدد بتفجير الحوار بين الطرفين في كل لحظة.

ويلقي كل طرف المسؤولية على الطرف الآخر، دون أن يقيم أي منهم الحلول الممكنة، كما يؤكد محللون.

وبحسب مسؤولين في حركتي فتح وحماس، فإن الحوار سيبحث كل القضايا الخلافية العالقة ولكن دون أن يعطي هؤلاء وعوداً بحلها، فضلاً عن تباين النظر لأولوية كل من هذه القضايا على أجندة الحوار.

وأكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وعضو وفدها الخماسي للحوار مع "حماس، صخر بسيسو في تصريحات صحافية، أن أول أهداف الحوار بالنسبة لحركته هو تمكين حكومة التوافق الوطني الفلسطيني من القيام بدورها في قطاع غزة، ما يتطلب تفعيل عمل الوزارات، وعودة الموظفين إلى عملهم وحل مشكلة القوانين وقضية الأمن ومسؤولياته.

"حماس" جاهزة لبحث كل القضايا

وكان الدكتور إسماعيل رضوان، القيادي في حركة حماس، اتّهم حركة "فتح" بتعطيل المصالحة، نافياً عدم جاهزية حركة حماس لها.

وقال رضوان لـ"آفاق برلمانية" إن "حماس جاهزة لتنفيذ كل استحقاقات المصالحة والاجتماع بحركة فتح"، مبيناً أن عقد الاجتماع المرتقب بين الحركتين متوقف على جهوزية "فتح".

ورفض رضوان اتهامات الرئيس عباس ومسؤولي السلطة وفتح لحركته بتشكيل حكومة ظل في قطاع غزة، مؤكداً أن "حركة حماس قدمت كل ما هو مطلوب لتسهيل عمل حكومة التوافق التي لم تقم بدورها حتى الآن".

ودلل على ذلك بقبول الحركة تشكيل الحكومة على الرغم من عدم وجود أي وزير منها، وعدم رضاها عن عدد من الوزراء.

وانتقد سلوك رئيس الحكومة رامي الحمد الله والوزراء لعدم قدومهم إلى قطاع غزة، مقللاً من أهمية حديثهم عن معيقات إسرائيلية وحمساوية. كما أكد استعداد "حماس" الدائم لتوفير "الضمانات الأمنية" اللازمة لزيارة وعمل الحمد الله وكل وزرائه في غزة.

ولوح رضوان بعدم قبول "حماس" استمرار عمل الحكومة بعد انتهاء عمرها الزمني والمحدد بستة أشهر إذا لم تقم بممارسة عملها وتحل المشاكل العالقة، وبخاصة مشكلة موظفي الحكومة السابقة الذين لم يتقاضوا رواتبهم عن طريقها حتى الآن.

وألمح إلى نية حركة حماس العمل على تشكيل حكومة وحدة من الفصائل كما تم الاتفاق عليه في اتفاق الشاطئ للمصالحة بعد انتهاء عمر الحكومة الحالية.

وتساءل عن مصير المرسوم الرئاسي الخاص بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وللمجلس الوطني التي يفترض أن يتم إجراؤها حسب اتفاق الشاطئ بعد ستة أشهر من تشكيل الحكومة، لاسيما أن إجراء الانتخابات خلال ستة أشهر كان شرطاً للرئيس عباس.

ودعا رضوان الرئيس عباس إلى إصدار المرسوم بإجراء الانتخابات فوراً للبدء بالتحضير لها، وعدم تضييع الوقت بكيل الاتهامات لحركة حماس.

فتح: المصالحة متوقفة على "حماس"

من جانبه، قال النائب عن حركة فتح محمد حجازي، "إن تحقيق المصالحة يتوقف، بشكل أساسي، على تجاوب حركة حماس مع استحقاقات المصالحة واتفاق الشاطئ، وتسليمها للسلطة والحكم في غزة بشكل كامل على أساس أن الحكم والمال العام للسلطة والجميع".

وحذر حجازي في حديث لـ"آفاق برلمانية" من أنه "دون تحقيق هذه الأمور ستبقى المصالحة حبراً على ورق"، محذراً من تعمق فجوة الانقسام والوصول إلى شقاق كبير ونهائي إذا لم تقبل "حماس" بتسليم مقاليد الحكم بشكل كامل.

وأكد أن "عدم تنفيذ المصالحة وتمكين حكومة الوفاق من ممارسة مسؤولياتها ومهامها على أرض الواقع، سيؤثر سلباً على فرص عقد مؤتمر المانحين لعملية إعادة الإعمار، ومن ثم تنفيذ هذه العملية، كون المجتمع الدولي يرغب في أن يكون قطاع غزة جزءاً من الشرعية الوطنية الفلسطينية وتحت سيطرة حكم شرعي".

وعزا حجازي عدم قبول "حماس" تسليم السلطة بشكل كامل إلى "رؤيتها وقناعتها بأن لها الحق في الاستمرار في الحكم بعد سبع سنوات من حكمها منفردة وبشكل غير شرعي لقطاع غزة".

وقال: تحدثنا مع قادة حركة حماس منذ زمن بشأن ضرورة تنفيذ اتفاق المصالحة، ولكن لا يوجد تطبيق على أرض الواقع.

ورفض هجوم "حماس" على رئيس وأعضاء الحكومة لعدم قدومهم إلى قطاع غزة، متسائلاً عن التسهيلات التي قدمتها الحركة للوزراء الموجودين في غزة؟

كما اتّهم حجازي "حماس" بمحاولة الحصول على المال من قبل الحكومة، دون أن يكون للوزراء صلاحيات في قطاع غزة.

وقال: إن القرار بتنفيذ المصالحة مرهون بمدى الجدية عند الأطراف المحلية، وليس للجهات الخارجية علاقة بذلك إذا كانت هناك إرادة وطنية حقيقية.

ووصف الواقع القائم في القطاع بالمؤلم والصعب والمعقد، مؤكداً أن "تحقيق المصالحة صعب جداً وأصعب مما يتوقعه أحد".

واعتبر أن "عدم تمكين حكومة الوحدة من ممارسة كامل صلاحيتها في قطاع غزة أعاد المصالحة إلى المربع الأول قبل تشكيل حكومة التوافق"، منوهاً إلى أن الاتهامات الأخيرة التي وجهها مسؤولو "حماس" للرئيس ووزراء الحكومة والسلطة "تزيد الطين بلة، ولا تساعد في تهيئة الأجواء المناسبة".

انتقاد التراشق الإعلامي

أما محمد البريم، الناطق باسم لجان المقاومة الشعبية، فانتقد حالة التراشق والاتهامات المتبادلة عبر وسائل الإعلام بين الحركتين.

وأكد البريم لـ"آفاق برلمانية" أن "هذه الاتهامات لن تخدم ولن تحل المشكلة، بل ستعمقها، والشعب هو ضحيتها".

واستبعد تحقيق اختراق حقيقي في مسألة تحقيق المصالحة وحل الخلافات القائمة بين الطرفين، نظراً للفجوة العميقة بينهما، وتشبث كل طرف بموقفه.

وقال: إن الطرفين لا يقيمان وزناً لمشاكل المواطنين، وبخاصة المتضررين من الحرب، ولو كانا يقيمان لها وزناً لتصالحا وأنهيا الخلافات بصورة حضارية سريعة بعيداً عن لغة المناكفات.

كما انتقد البريم حديث الرئيس عباس عن وجود حكومة ظل في قطاع غزة، وانجرار بعض قادة "حماس" خلف هذه الاتهامات وردهم باتهامات مضادة، مفضلاً حل الخلافات من خلال طاولة الحوار بدلاً من التراشق الإعلامي.

وحذر من تأخر إعادة الإعمار وتحقيق انفراجة في مفاوضات التهدئة غير المباشرة في القاهرة لاستكمال إجراءات الاتفاق على تثبيت وقف إطلاق النار والتوصل إلى تهدئة بين الفصائل وإسرائيل.

وقال: إسرائيل تستغل الخلافات الفلسطينية العميقة من أجل التسويف والمماطلة والإمعان في خرق اتفاق وقف إطلاق النار.

وشكك البريم في إمكانية إدخال مواد الإعمار وقدرة السلطة على فعل ذلك، في ظل الخلافات القائمة والغموض حول مصير وقدرة حكومة التوافق على العمل ورغبتها في ذلك.

واعتبر أن "عمل حكومة التوافق في قطاع غزة مهم جداً، وعليها القيام بحل قضية موظفي الحكومة السابقة وصرف رواتبهم كونهم العنوان الأبرز للأزمة بين الطرفين".

وأوضح أن "حكومة التوافق تستطيع العمل في غزة إن أرادت ذلك، ولا أحد يمنعها، بل على العكس، الكل بما فيه حركة حماس، يرغب في ذلك، ولكن ليس بصورة انتقائية".

وانتقد تقليل حكومة التوافق من أهمية دور موظفي الحكومة السابقة، وعدم قيامها بحل جذري وأساسي لمشكلة رواتبهم التي باتت تهدد مصير الوفاق الفلسطيني.

وشدد البريم على أن "الخلافات الثنائية بين الحركتين، لن تؤثر عليهما بل على المواطنين بشكل عام".

حكومة الظل

من جانبه، أكد يسري درويش، عضو المكتب السياسي للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، وجود حكومة ظل في قطاع غزة تابعة لحركة حماس، تمارس عملها وتعطل عمل حكومة التوافق، "وهو ما يمنع تحقيق المصالحة الوطنية، ويضع العراقيل أمام عمل حكومة التوافق".

واتهم وكلاء الوزارات في قطاع غزة الذين تم تعيينهم في عهد حكم حركة حماس، بالعمل "كوزراء موازين لوزراء حكومة التوافق"، مشيراً إلى وجود قرارات ارتجالية تعطل تحقيق المصالحة وعمل الحكومة.

وقال درويش لـ"آفاق برلمانية": المطلوب من أجل تحقيق المصالحة الوطنية هو الجدية من حركة حماس وتسليمها السلطة، مضيفاً أنه "لا يوجد عذر لحركة حماس للاستمرار بتعطيل عمل حكومة التوافق، وبخاصة بعد انتهاء العدوان وآثاره الكارثية".

وطالب "حماس" بالكف عن الحديث عن "انتصارات وهمية"، حسب تعبيره، والعمل بشكل جدي من أجل التخفيف من مشاكل المواطنين، والسماح للسلطة والحكومة بممارسة عملها مع قرب استحقاق عقد مؤتمر إعادة الإعمار.

وفي المقابل، طالب درويش الوزراء بـ"القدوم إلى غزة والعمل وتحمل الإهانات كما يتحملها المواطنون العاديون".

وقال: لا يجوز أن يخشى المسؤول الإهانة في وقت يهان فيه الشعب كل يوم وكل لحظة.

واعتبر درويش أن "تمكين حكومة التوافق من العمل هو الأساس في تحقيق المصالحة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتعرض هذه الحكومة لمعيقات من الاحتلال الإسرائيلي ومن حركة حماس في الوقت نفسه".

واقترح على حركة حماس أن تقدم على "خطوة جريئة" قد يكون فيها إحراج للسلطة والرئيس عباس، وهي "سحب قواتها من على معبر رفح، والطلب من الرئيس تسلم صلاحيته، والحكم عليه إذا كان يريد أن يحكم أم لا".

المصالحة وعلاقتها بالحرب

ويرى المحلل السياسي ناجي شراب، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر، أن السبب الحقيقي وراء عدم تحقيق المصالحة هو رغبة كل طرف في تحقيق إنجازات لصالحه بعد انتهاء الحرب.

وقال شراب لـ"آفاق برلمانية": السلطة ترى في انتهاء العدوان فرصة لعودتها إلى قطاع غزة، لاسيما في ظل الرغبة الدولية الجارفة بذلك، وفي الوقت ذاته تستغل ضعف حركة حماس وعدم خروجها بأي نتيجة إيجابية بعد انتهاء الحرب.

واعتبر أن "الحرب لعبت دوراً ضد حركة حماس، لأنها وبعكس الحربين السابقتين، خرجت خاسرة ودون تحقيق نتائج إيجابية، ودون أن تستفيد منها"، لكنه قال: إن حركة حماس لا تزال تعتقد أنها انتصرت في الحرب، وتريد استغلال ذلك من خلال خلق جسم سياسي موازٍ يضمن بقاءها ممسكة بزمام الحكم في غزة، وهذا كله يلعب ضد تحقيق المصالحة.

وانتقد شراب "مبالغة السلطة الفلسطينية في حديثها عن الشرعية ووحدانيتها من أجل تعميق وجودها في قطاع غزة"، معتبراً ذلك معيقاً رئيسياً أمام تحقيق المصالحة.

واتهم العديد من الأطراف الدولية والإقليمية بتعطيل تحقيق المصالحة بشكل مباشر وغير مباشر، وقال: إن الكل من هذه الأطراف له مصالح في عدم تحقيق المصالحة، ويستغل علاقته بكل من حركتي فتح وحماس من أجل تحقيق ذلك.

كما انتقد تغيب حكومة التوافق عن العمل في غزة، وقال: كان ينبغي على نائب رئيس الوزراء زياد أبو عمرو، ابن قطاع غزة، أن يتخذ من قطاع غزة مقراً له فور تشكيل الحكومة.

واعتبر شراب أن عدم قدرة حكومة التوافق على القيام بواجبها يكمن أيضاً في ضعفها منذ اليوم الأول لتشكيلها.

أما المحلل السياسي الدكتور هاني البسوس، فقال: إن المصالحة عادت إلى المربع الأول قبل تشكيل حكومة الوفاق، بسبب التصريحات والاتهامات المتبادلة بين الطرفين (حماس وفتح).

وعبر البسوس عن تشاؤمه من إمكانية تحقيق المصالحة في القريب، أو حتى أن تفضي لقاءات الحوار بين الطرفين إلى تحقيق أي أمور إيجابية.

وقال: في أفضل الأحوال يمكن أن نتحدث عن مصالحة شكلية، ولكن ليس بالشكل المطلوب، مؤكداً أن الواقع صعب جداً ولا يمكن تجاوزه بسهولة في ظل تمسك الطرفين بمواقفهما.

لجان محلية تعمل على توثيق الانتهاكات وجرائم الحرب

إسرائيل ترفض التعاون مع التحقيق الدولي وشاباس يتوعد قادتها بمحكمة الجنـ

فايز أبو عون

ما أن أعلن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في أعقاب جلسته التي عقدها في الثالث والعشرين من شهر تموز/يوليو الماضي، عن تشكيله لجنة تحقيق دولية، حتى سارعت أربع مؤسسات حقوقية في غزة وبشكل منفرد، ومثلها نقابة المحامين بغزة، إلى تشكيل لجنتين قانونيتين منفصلتين عن بعضهما البعض، للقيام بحملة توثيقية موحدة لجرائم العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ولتقديم المساعدة إلى فريق التحقيق الدولي.

وكان مجلس حقوق الإنسان شكل لجنة برئاسة البروفيسور القانوني الكندي ويليام شاباس للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت خلال العدوان الإسرائيلي الذي استمر على قطاع غزة ٥١ يوماً على التوالي، وسقط خلاله نحو ٢١٥٥ شهيداً، وأكثر من ٢٠ ألف مصاب.

وشُكلت لجنة المؤسسات الحقوقية من مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق "القانون من أجل الإنسان"، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، فيما شُكلت لجنة نقابة المحامين من النقابة نفسها رئيساً، وممثل عن كل من وزارة الصحة، ووزارة الداخلية، والهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، وهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، إضافة إلى الدكتور عبد الرحمن أبو النصر- عضواً، والدكتور محمد أبو سعدة- عضواً، والدكتور محمد النحال- عضواً، والدكتور حنا ناصر– عضواً، والدكتور معتز قفيشة- عضواً.

وكان مندوب فلسطين الدائم لدى مجلس حقوق الإنسان إبراهيم خريشة قال في تصريح صحافي تناقلته وسائل الإعلام، إنه "وفقاً لما أبلغت به دولة فلسطين، فإن لجنة التحقيق برئاسة شاباس ستصل إلى قطاع غزة في الأسبوع الأول من تشرين الأول المقبل للبدء في مهام عملها، على أن ترفع اللجنة تقريراً مكتوباً في آذار المقبل، ويتم عرضه على مجلس الأمن الدولي".

وأضاف خريشة: ننظر بأهمية كبيرة إلى بدء عمل اللجنة، وما ستعده من تقرير يتضمن كافة الانتهاكات الإسرائيلية ضد المدنيين وممتلكاتهم في غزة، بما في ذلك استهداف مؤسسات الأمم المتحدة.

مطالبات إسرائيلية بإبعاد شاباس

ويأتي إصرار لجنة التحقيق الدولية على القدوم إلى غزة، وسط مطالبات إسرائيلية للأمم المتحدة بإبعاد شاباس عن عضوية ورئاسة لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلها رئيس مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في الانتهاكات التي جرت في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، وبخاصة منذ ١٣ حزيران/يونيو الماضي، مقابل مطالب فلسطينية عدة بالإبقاء عليه مع ضرورة الإسراع في القدوم.

وجاء طلب إسرائيل هذا على لسان رئيس البعثة الإسرائيلية لدى الأمم المتحدة رون بروسور، في خطاب كان وجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وقال فيه: إن شاباس له مواقف سابقة معادية لإسرائيل، وبما يعني أنه سيكون الخصم والحكم في آن واحد.

كما اتّـهـم السفير الإسرائيلي مجلس حقوق الإنسان بتبني أجندة معادية لإسرائيل دائماً، في حين تابعت منظمة "يو ان ووتش" من جانبها، ومقرها في جنيف، والمعروفة بدفاعها الدائم عن إسرائيل، حملة ضد اختيار شاباس، حيث قالت في بيان وزعته في جنيف: إن شاباس كان قد أعرب في أكثر من مناسبة عن رغبته في أن يرى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ورئيس إسرائيل شمعون بيريس في قفص الاتهام أمام محكمة الجنايات الدولية.

في المقابل، ذكـر خريشة أن اللجنة المذكورة "ستطلع على واقـع قـطـاع غـزة على إثـر الهجوم الإسرائيلي، وتستمع للمتضررين، مع التركيز على ما أصاب المدنيين من انتهاكات أبادت عائلات بأكملها"، معتبراً أن إعلان مقاطعة إسرائيل لعمل اللجنة لن يؤثر على عملها.

وأكـد في الوقت ذاتـه استعداد الجانب الفلسطيني لتحمل أي مسؤوليات قانونية عن اتهامات قد توجهها اللجنة له، لافتاً إلى استمرار الجهود الفلسطينية والعربية لحشد الدعم لطلب عقد مؤتمر الـدول السامية الموقعة على اتفاقية جنيف "بغرض تأمين حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين".

وتعقيباً على الحملة الإسرائيلية، أكد شاباس أنه على الرغم من الضغوطات الشديدة التي تمارسها إسرائيل حكومةً وإعلاماً، ومطالبته بالتنحي عن رئاسة اللجنة، فإنه لن يستقيل، وقال في تصريحات لـ صحفية الشرق الأوسط اللندنية: لا، لن أستقيل إلا إذا رأى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن وجودي على رأس اللجنة سيعطل سير التحقيق، وإلا فلن أستقيل.

ونوه إلى أن اللجنة ستأخذ بعين الاعتبار، وبجدية، أي صور أو وثائق أو معلومات تقدم لها من مختلف الأطراف، لدعم التحقيق بعد التحقق من مصداقيتها وتاريخها، كل من يحتفظ بمعلومات أو وثائق عليه تقديمها للجنة التحقيق. وأضاف: ما عليهم فقط سوى الانتظار بضعة أيام وسنطلق موقعنا على الإنترنت الذي سيكون جزءاً من الموقع الرسمي للأمم المتحدة ... سننشر كل التفاصيل عن طريقة إرسال المعلومات إلينا، وما هي طبيعة المعلومات التي نحتاجها.

حماية دولية للشعب الفلسطيني

وفي سياق متصل، قال أمين سر نقابة المحامين بغزة المحامي زياد النجار، "إن إعلان مجلس النقابة في الثامن عشر من شهر آب/أغسطس الماضي، عن تشكيل لجنة قانونية لمساعدة عمل فريق التحقيق الدولي برئاسة البروفيسور ويليام شاباس للتحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية التي ارتكبت في غزة، جاء تنفيذاً واستناداً إلى طلب الرئيس محمود عباس القاضي بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني".

وأضـاف النجار لـ"آفاق برلمانية"، إن النقابة تداعت لعقد اجتماع طـارئ بمقرها في غـزة، حيث عملت على تشكيل لجنة خبراء قانونية لمتابعة طلب الرئيس توفير الحماية الدولية ووضعه موضع التنفيذ، موضحاً أن اللجنة القانونية المساعدة لفريق التحقيق الدولي المزمع حضوره إلى فلسطين للتحقيق في الجرائم الإسرائيلية، شُكلت من الجهات السالف ذكرها.

ولفت إلى أن تشكيل اللجنة القانونية جاء أيضاً استناداً إلى القرار الذي صدر عن مجلس حقوق الإنسان في جلسته التي انعقدت في الثالث والعشرين من شهر تموز الماضي، والذي جاء بناء على طلب من دولة فلسطين بمجلس حقوق الإنسان، تشكيل لجنة تحقيق دولية في الجرائم التي ارتكبتها، وما زالت، سلطات الاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، والتي كان آخرها العدوان الحربي على القطاع.

وبيَّن أنه "يحق للجنة الاستعانة بأي خبراء أو كفاءات تراها مناسبة تحقيقاً للمصلحة العليا للشعب الفلسطيني"، موضحاً أن "مجلس النقابة يضع هذه اللجنة تحت تصرف وزارة العدل، أو أي جهة رسمية أخـرى"، وقد بـدأت منذ اللحظات الأولى للعدوان بتوثيق جرائم الاحتلال والمجازر المرتكبة بالصورة والصوت، من خلال جمع الكثير من الأدلة والوثائق وتسجيل شهادات من الناجين من المجازر في أنحاء القطاع كافة.

وقـال النجار: هذه الوثائق جميعها ستكون جاهزة لتقديمها للجنة التحقيق الدولية التي شكلها مجلس حقوق الإنسان، أو أي لجنة تحقيق أخـرى، وعلى الجميع المضي قُدماً في عمليات التحقيق حتى تقديم كافة مجرمي الحرب الإسرائيليين من القادة السياسيين والعسكريين للمحكمة الجنائية الدولية حتى ينالوا عقابهم.

ودعـا أبـنـاء الشعب الفلسطيني الـذيـن تعرضوا لانتهاكات جسيمة، أو حتى بسيطة، أو تعرضت منازلهم أو منشآتهم الصناعية أو الزراعية، أو ما شابه ذلك، للضرر، ولديهم شهادات حية، إلى تقديمها للجنة التحقيق في النقابة ليتم توثيقها وتقديمها للجهات الدولية التي ستصل إلى القطاع قريباً، معرباً عن أمله في "أن تكون لجنة التحقيق الدولية على درجة عالية من الحيادية والنظر للضحية والاستماع لمأساتها ومشاهدة ما خلفته آلة الحرب الإسرائيلية بحقها من عمليات قتل ودمار وتشريد، وما خلفته أيضاً من أمراض جسدية ونفسية ستبقى ملازمة لها فترات طويلة جداً".

توثيق موحد للجرائم

وفي سياق متصل، قال مدير وحدة البحث الميداني في مركز الميزان لحقوق الإنسان سمير زقوت، إن أربع منظمات حقوقية شرعت خلال الأسبوع الأول من شهر أيلول/سبتمبر الجاري بحملة توثيقية موحدة لجرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها على قطاع غزة الذي استمر ٥١ يوماً على التوالي.

وذكر زقوت لـ"آفاق برلمانية"، أن المؤسسات الحقوقية الأربـع اتخذت قـراراً منذ بداية العدوان على غزة يـقضي بتوحيد جهودها في الميدان والعمل كفريق ميداني واحد لتوثيق جرائم الحرب من حيث عدد الشهداء، وأسمائهم، وطريقة قتلهم، وأماكنها.

وأضاف: كما اتّخذت اللجنة قراراً بالاستماع إلى الجرحى ومكان الإصابة وزمانها وطبيعتها، وأيضاً من حيث المنازل المدمرة كلياً وجزئياً، بهدف مساعدة كافة لجان التحقيق الدولية التي من المتوقع أن تصل إلى غزة خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول المقبل، موضحاً أن "هذا العمل يحتاج إلى جهد جبار ومتواصل من أجل توفير قاعدة بيانات موحدة لا لبس ولا تضارب فيها، من حيث الأرقام، أو الأسماء، أو حتى الأسباب.

وأوضح زقوت أن "كافة المعلومات والشهادات التي يتم أخذها من أصحابها، أو من شهود العيان، ستكون دقيقة ومشفوعة بالقسم وغير متضاربة على الإطلاق"، منوهاً إلى أن "الكثير من المؤسسات الدولية التي شكّلت لجان تحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية، سواء في عدوان ٢٠٠٨- ٢٠٠٩، أو في عدوان ٢٠١٢، اعتمدت بالأساس على ما قمنا بتوثيقه كونه أكثر دقة ومطابقاً للواقع على الأرض".

١٠٠ باحث ميداني

وبيَّن أن مؤسسات حقوق الإنـسـان الأربـع، جندت طاقماً مكوناً من حوالي ١٠٠ باحث وباحثة ميدانيين، ومشرف ومشرفة ميدانيين أيضاً، ومدخلي بيانات لأجهزة الحاسوب لعمليات المسح الميداني وتعبئة الاستمارات، ومن ثم إدخالها ضمن قواعد البيانات المحوسبة، مضيفاً أنه جرى تدريب الفريق على منهجية العمل الموحدة بين المؤسسات، باستمارات خاصة لجمع بيانات وافية عن الضحايا وظروف قتلهم، أو عن المنازل والممتلكات المدنية الأخرى.

وتابع زقوت أنه "سيتم تجهيز عشرات آلاف النسخ من استمارات جمع المعلومات حول الانتهاكات، لتوثيق الشهداء الذين قتلوا على أيـدي قـوات الاحتلال أو في مواجهتها، والجرحى من الأطفال والنساء، والمنازل السكنية، والمنشآت الصناعية، والمنشآت التجارية، والمنشآت العامة، وتشمل المدارس والمساجد والجامعات والدوائر الحكومية وغيرها"، لافتاً إلى أن هذا العمل يجري تنفيذه بالتوازي مع عمليات التحقيق وجمع الإفادات من الضحايا وشهود العيان حول الظروف والطريقة التي ارتكبت فيها قوات الاحتلال جرائمها بحق السكان المدنيين وممتلكاتهم.

إعداد ملفات جرائم الحرب

وقال: إن هذه المؤسسات الحقوقية تعمل خلال الفترة نفسها على إعداد ملفات جرائم الحرب إكمالاً لعملها السابق في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، كما أنها تحضر لعمليات الملاحقة والمساءلة التي ستقوم بها بشكل مشترك أيضاً، حيث تسعى لتجهيز المعلومات الضرورية حول ما ارتكب من جرائم حرب لعرضها أمام لجنة التحقيق الدولية التي شكلها مجلس حقوق الإنسان.

ونوّه إلى أن هذا العمل يتطلب تعاوناً من الضحايا وشهود العيان، كما يتطلب تعاون الجهات المختصة في مساعدة المؤسسات بالوصول إلى التقارير الطبية والخرائط وغيرها من الوثائق الضرورية لدعم عمليات التوثيق، داعياً المواطنين وجهات الاختصاص كافة، إلى "التعاون ودعم الجهود على الأرض، حرصاً على إنجاز العمل بأسرع وقت ممكن، وفي دقة متناهية، لأن ذلك كله يشكل مكونات أساسية وضرورية في إعداد الملفات بجرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان الأخير وما قبله".

لجان متخصصة بالتوثيق الجنائي

بدوره، أوضح المحامي صلاح عبد العاطي، مدير مكتب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في غزة، ومنسق التوعية الجماهيرية والتدريب في الهيئة، أن ممثلين عن عدد من الهيئات الحقوقية والأهلية أقروا تشكيل لجان متخصصة بالتوثيق الجنائي للعدوان الإسرائيلي والجرائم التي ارتكبت بحق المدنيين في قطاع غزة، ورفد لجنة التحقيق الدولية والمؤسسات الوطنية الحقوقية الإقليمية والدولية بالمعلومات والتقارير الموثقة.

ودعا عبد العاطي إلى بحث آخر المستجدات المتعلقة بالقطاع، وأثرها على حالة حقوق الإنـسـان، إضافة إلى تشكيل لجنة خاصة تهدف إلى التدخل بشكل مهني وعلمي مدروس، في الآليات المتاحة لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين قضائياً.

ونوه إلى أن ذلك يستدعي انضمام فلسطين الفوري إلى "ميثاق روما" المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، والاستفادة من الولاية الجنائية الدولية في القضاء الإقليمي والـدولـي، لملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، مؤكداً في الوقت نفسه على ضرورة تزويد اللجنة الدولية بكافة المعلومات والتقارير اللازمة لسير عملها.

وشدد عبد العاطي على "أهمية توحيد خطاب كافة المؤسسات الحقوقية، والمؤسسات الرسمية، واستخدام مصطلح المقاومة باعتباره حقاً مشروعاً وفق القانون الدولي ومتاحاً ضد الاحتلال، وتبني مصطلحات أخرى تعبر عن الحالة الفلسطينية الحاضرة، وهي إنهاء الاحتلال والاستقلال، وحق تقرير المصير بصفتها قضايا جوهرية، وضـرورة التأكيد دوماً على أن جوهر الصراع هو التحرر من الاحتلال".

وأكد "ضـرورة الاستجابة السريعة والطارئة للقضايا الإنسانية، بما يشمل الإغاثة والإيواء، والمساعدات الإنسانية المختلفة، وما يرتبط بذلك من إجـراءات فورية، ومخاطبة أصحاب الشأن وتقديم المعلومات اللازمة لذلك، وتحديد أنواع الاحتياجات المطلوبة وفق الأولويات، والقيام بحملة ضغط ومناصرة وإعـلام يتوحد فيها الخطاب بأكثر من لغة؛ بهدف التوعية بالحقوق الوطنية، والتعريف بإجرام الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين".

تعنت إسرائيلي مع الاستعداد لمواجهة قانونية

وفي مؤشر على الكيفية التي سوف تتعامل فيها الحكومة الإسرائيلية مع لجنة التحقيق الدولية، وأي مبعوثين دوليين لرصد انتهاكاتها، منعت إسرائيل مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بوضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مكاريم ويبيسنو من دخول الضفة الغربية، بما فيها القدس، لرصد انتهاكات الاحتلال للقانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان بحق الشعب الفلسطيني.

وأعلن ويبيسنو عن ذلك في بيان وزعه مكتب الأمم المتحدة في القاهرة، موضحاً أنه سيقوم بزيارة رسمية إلى المنطقة من ٢٠ إلى ٢٨ أيلول الجاري، تهدف إلى جمع

حتى لا يفلت قادة الاحتلال من العقاب وتتكرر تجربة "غولدستون"

دعم شعبي وفصائلي للانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية يعطله تلكؤ القرار الرسمي

حنان أبو دغيم

جرائم يصنف الكثير منها كجرائم حرب ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال حربها الأخيرة على قطاع غزة، موجبة على حد إيمان الفلسطينيين تقديم قادة الاحتلال السياسيين والعسكريين للمحاكمات الدولية، وعلى رأسها محكمة الجنايات الدولية التي يعد ميثاق روما الممهد لعضوية فلسطين فيها.

وعلى الرغم من التوجه الشعبي الفلسطيني بشأن وجوب ملاحقة قادة إسرائيل أمام المحاكم الدولية، وتحديداً محكمة الجنايات الدولية، فإن القيادة الفلسطينية لم تتخذ قراراً، بعد، بالأمر، علماً أن المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية "فاتو بنسودا" صرحت، مؤخراً، بأن عدم انضمام دولة لميثاق روما يقضي بعدم فتح تحقيق أو نظر بجرائم اقترفت بحق مواطني تلك الدولة، كما هو الحال بالنسبة لفلسطين، إذ يشار إلى أن السلطة الفلسطينية لم توقع حتى اليوم على ميثاق روما الخاص بتشكيل محكمة الجنايات الدولية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتقديمهم للعدالة.

الأمر اضطر منظمات حقوق إنسان فلسطينية إلى مطالبة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بالتوقيع والمصادقة، دون أي تأخير أو إبطاء، على ميثاق روما، كي تتمكن من تفريغ مئات الملفات أمامها لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وبخاصة أنها تمتلك أدلة إدانة واضحة على كل ما اقترفته إسرائيل من جرائم من خلال عملها القانوني الميداني لتجميع أدلة الإدانة وتوثيق الجرائم.

وجوب ملاحقة المجرمين

وقال عصام يونس، مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة: العمل القانوني بدأ منذ اليوم الأول للعدوان الأخير، بشكل متواصل ومتلاحق، وبخاصة أننا نتحدث عن جرائم حرب غير مسبوقة من حيث كمّها ونوعها، وبالتالي بحاجة إلى توثيق كل ما يجري.

وشدد يونس على أن "جرائم الحرب تستوجب ملاحقة من اقترفها، ومن أمر باقترافها، وحتى من تغاضى عن اقترافها، وبالتالي فإن هذا العمل يجب أن يتم حتى النهاية، وطريق العدالة هو طريق ذو اتجاه واحد لا رجعة عنه، ويجب السير فيه بمهنية حتى النهاية مهما كانت الكلفة السياسية لذلك".

ونوه إلى "ضرورة الإسراع في التوقيع على ميثاق روما، من أجل فتح الباب أمام المؤسسات الحقوقية لملاحقة إسرائيل، وإمطار هذه المحاكم بآلاف القضايا الموثقة والمدينة لإسرائيل".

التوقيع مطلوب فوراً

وأضاف: لا يوجد سبب لتأخير التوقيع والمطلوب فوراً، لأنه لا خيار سوى هذه المحكمة، وليتحمل العالم مسؤولياته القانونية والأخلاقية تجاه الضحايا في فلسطين، مؤكداً في الوقت ذاته على أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الحقوقية من أجل ملاحقة قادة الاحتلال، ليس على جرائم الحرب الأخيرة فحسب، وإنما على كل الأعمال العدائية والإجرامية التي ارتكبتها بحق الفلسطينيين المدنيين والعزل منذ العام ٦٧، سواء تلك الجرائم المرتكبة بعد تاريخ إنشاء محكمة الجنايات، أو من خلال ملاحقتها على الجرائم المستمرة، حتى وإن ارتكبت قبل هذا التاريخ، مثل الاستيطان والتهجير القسري والإبعاد، أو عبر اللجوء إلى وسائل قانونية أخرى غير محكمة الجنايات".

وحسب ما يقول يونس، فإن "محكمة الجنايات هي مسار ووسيلة، وهناك طرق أخرى مثل مجلس حقوق الإنسان الذي سيصل وفد لجنة التحقيق الدولية التي شكلها قريباً إلى قطاع غزة من أجل التحقيق في ما ارتكبته إسرائيل من جرائم".

وترجح زينب الغنيمي، مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة في غزة، أن "مزيداً من الضغوط تُمارس على السلطة الفلسطينية، ولكن نحن، كفلسطينيين، جاهزون لدفع أثمان رفض هذا الضغط، وبخاصة أن الكل الفلسطيني وافق بشكل لا لبس فيه على التوجه إلى المحكمة"، مؤكدّة على أنه "يجب القيام بهذه الخطوة فوراً، وأعتقد أن السلطة كان لها دور في عقد جلسة مجلس حقوق الإنسان الاستثنائية أثناء الحرب، وكانت جلسة مهمة وكذلك ما نتج عنها، لاسيما تشكيل لجنة للتحقيق في الجرائم التي ارتُكبت في قطاع غزة، وهذه خطوة متقدمة، ونأمل أن تشكل نتائج هذه التحقيقات والتوصيات أساساً لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين من قبل محكمة الجنايات الدولية".

دعوات فصائلية

وفي سياق متصل، يدرك الفلسطينيون جيداً أن مماطلة السلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس عباس وعدم إسراعها في التوقيع على الميثاق، وبالتالي عدم ملاحقة إسرائيل في المحاكم الدولية، قد يكون عاملاً مشجعاً على ارتكاب مزيد من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، كما حدث في تجربة تقرير غولدستون، وهذا ما يؤكده النائب محمد فرج الغول، رئيس كتلة التغيير والإصلاح (حماس)، ورئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي.

وقال الغول: إن الانضمام للمحكمة الدولية يتيح توفير عامل ردع للاحتلال بشأن تكرار ارتكاب الجرائم بحق الشعب الفلسطيني مستقبلاً، معرباً عن استغرابه الشديد لتقاعس السلطة فيما يخص التقدم للانضمام لميثاق روما حتى الآن، على الرغم من المجازر البشعة التي يرتكبها الاحتلال بحق سكان قطاع غزة، وبخاصة الأطفال والنساء.

وكان د. موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس قد أكد في تغريدة له على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" أن الحركة وقعت على ورقة اشترط الرئيس عباس موافقة الفصائل عليها، قبل ذهابه للتوقيع على ميثاق روما الأساسي، الذي يمكن فلسطين من الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية. غير أن الرئيس صرّح بأنه لا يعتد بتوقيع أبو مرزوق على الورقة، وأنه يريد توقيع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، الذي عاد للتأكيد في تصريحات صحافية متكررة على مطالبته الرئيس بالتوجه الفوري إلى محكمة الجنايات، وهو ما فعله أيضاً نائب مشعل، ورئيس حكومة حماس السابقة، إسماعيل هنية.

بدوره، اعتبر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية جميل مزهر أن "الانضمام للمحكمة الجنائية مهم وضروري وغير قابل للتأجيل أو المساومة"، ودعا الرئيس إلى "عدم التلكؤ والتباطؤ في هذا الأمر الذي يعد مطلباً فلسطينياً عاماً، ويجب أن لا يتم التعامل معه كورقة مساومة"، متسائلا: ما الذي يعيق الرئيس عن ذلك، وبخاصة بعد إبداء الفصائل موافقتها، بل وبالعكس دفعها وتأكيدها على ضرورة عدم التخاذل في الأمر؟!

وقال مزهر: إن مسؤولية المضي قدماً بالانضمام للمحكمة "منوط بقرارات الرئيس أبو مازن الذي كان ينتظر توقيع القوى، والجميع وقع الآن، ولم يعد ما يستدعي تأخير ذلك".

تداعيات في الحسبان

وتعد اتفاقية روما الأساسية هي المعاهدة المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية التي تأسست سنة ٢٠٠٢ كأول محكمة قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم الاعتداء. وتعمل هذه المحكمة على إتمام الأجهزة القضائية الموجودة، فهي لا تستطيع أن تقوم بدورها القضائي ما لم تبد المحاكم الوطنية رغبتها أو كانت غير قادرة على التحقيق أو الادعاء ضد تلك القضايا، فهي بذلك تمثل المآل الأخير. فالمسؤولية الأولية تتجه إلى الدول نفسها، كما تقتصر قدرة المحكمة على النظر في الجرائم المرتكبة بعد ١ يوليو/تموز ٢٠٠٢، تاريخ إنشائها، عندما دخل قانون روما للمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ.

لذلك، يحذر الكاتب المختص بالشؤون الإسرائيلية توفيق أبو شومر من مغبة التوقيع غير المدروس على الاتفاقية لتداعيات التوقيع والالتزام بالميثاق، "الأمر الذي سيؤدي إلى احتمال محاكمة قادة بعض الفصائل الفلسطينية أيضاً في المحكمة نفسها بعد توجيه اتهامات لها بارتكاب جرائم ضد الإسرائيليين، واعتبار قادة الفصائل مجرمي حرب أيضاً، الأمر الذي لا يقبله أي فلسطيني".

وقال أبو شومر إن عدداً من خبراء القانون في العالم هم من اليهود، وكثير منهم شارك في صياغة الميثاق، "لذلك قد تكون لهم قدرة كبيرة وحنكة قانونية يستطيعون من خلالها تمليص إسرائيل وتبرئتها، وفي المقابل تقديم أدلة على إدانة الفصائل الفلسطينية وقادتها".

لذلك، حسب ما يرى أبو شومر، "لن يكون مجدياً الدخول في هذه المعركة، وبخاصة أن هذه المحكمة في النهاية هي محكمة رمزية، ففي حال كانت هناك أدلة قاطعة على ارتكاب إسرائيل جرائم حرب، فإنها قد تحاسب قادة إسرائيليين، ولكنها لن تضع إسرائيل في قفص الاتهام كما يتصور البعض".

في مقابل ذلك، شدد على "ضرورة العمل على توظيف الجمعيات والمؤسسات الخارجية، وبشكل فردي، من أجل ملاحقة القادة الإسرائيليين السياسيين والعسكريين، وتقديمهم للمحاكمات الدولية بعد بلورة صيغة قانونية قوية ثابتة تعمل هذه المؤسسات بناء عليها".

ونوه إلى أنه من المهم معرفة أنّ قرارات المحكمة الجنائية الدولية، ومنذ نشأتها، لم تصدر إلا بحق الضعفاء في أفريقيا ويوغسلافيا، الأمر الذي قد يشكل خطراً على المقاومة الفلسطينية إذا ما قامت فلسطين بالمصادقة على ميثاق روما، "كونها ما زالت الطرف الضعيف في هذه المعادلة".

غير أن شعوان جبارين، مدير مؤسسة الحق، يؤكد على الرغم من هذه المخاوف، أنه "آن الأوان للانضمام إلى المحكمة، وبخاصة في ظل العدوان على قطاع غزة"، مؤكداً أن القيادة "لم تقدم الطلب حتى الآن خشية من العقوبات التي قد تفرضها الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا".

وأضاف جبارين في تصريحات نشرتها وسائل الإعلام يوم ١٨ آب الماضي: المخاوف من أن قادة ومقاتلي المقاومة قد تتم محاكمتهم هي أمر يمكن تفهمه. ويمكن تجنب ذلك من خلال عدم إعطاء المحكمة اختصاصاً بأثر رجعي، وبذلك يمكن لفلسطين أن تضمن عدم التحقيق في العمليات السابقة. وفي هذا حماية للفلسطينيين من أي أفعال ارتكبت قبل تاريخ التصديق. وهذا أيضاً سيوفر الحماية للإسرائيليين المسؤولين عن "عملية الرصاص المصبوب" وغيرها من الهجمات والجرائم اللاحقة.

حملة شعبية

وفي اطار الضغط على القيادة الفلسطينية، نظمت حملة شعبية من أجل جمع مليون توقيع لمطالبة الرئيس بالتوجه إلى محكمة الجنايات، حيث قالت الحملة في بيان لها، "إن لا سبيل للرد وردع إسرائيل على جرائم الحرب التي ترتكبها بحق أبناء شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية إلا بمحاكمة مسؤوليها كمجرمي حرب وملاحقتهم قانونياً ودولياً".

وأوضحت الحملة أنها قامت بعمل صفحة على وسائل التواصل الاجتماعي، وإنشاء عريضة على موقع "أفاز"، وموقع "فيس بوك"، للتوقيع على العريضة.

ودعت "أبناء شعبنا البطل للتوقيع والانضمام للحملة والمشاركة في الأنشطة الجماهيرية التي تنوي الحملة الدعوة لها في إطار الضغط من أجل توقيع ميثاق روما والذهاب إلى محكمة الجنايات الدولية".

وقال المواطن عبد المجيد العيلة (٤٥ عاماً): أقل شيء يجب عمله الآن هو السعي إلى محاكمة إسرائيل على كل الجرائم التي ارتكبتها في قطاع غزة، مضيفاً: لقد أصبحت هناك فرصة قوية، وبخاصة بعد موافقة الفصائل، فلماذا التأخير؟

ويعتقد محمد النزاز، أحد الذين فقدوا بيوتهم خلال العدوان، أن "هذه الفرصة قوية من أجل جعل الاحتلال يدفع ثمن مجازره في غزة".

كما قال أمجد العشي، وهو طالب حقوق: على القيادة الفلسطينية وكل المؤسسات الحقوقية أن تبذل كل جهد ممكن، سواء بالتوجه لمحكمة الجنايات الدولية أو ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين في أي محفل كان، مطالباً بتكثيف الجهود في سبيل ذلك، والأهم -حسب رأيه- "توحيد الصف الفلسطيني وتوحيد الجهد الرسمي والشعبي والمؤسساتي من أجل محاكمة إسرائيل على جرائمها".

ـايات الـدوليـة

المعلومات الأولية بخصوص الوضع الحالي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عقب العمليات العسكرية التي شنتها إسرائيل خلال الشهرين الأخيرين، مشيراً إلى أنه سيزور الأردن ومصر خلال جولته هذه.

وأكد البيان أن ويبيسنو سيسعى إلى دخول غزة عبر معبر رفح بين مصر وجنوب قطاع غزة، معبراً عن خيبة أمله لعدم التمكن من زيارة الضفة الغربية والقدس المحتلة والحديث وجهاً لوجه مع الضحايا والشهود لرصد الادّعاءات المتعلقة بانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بسبب رفض سلطات الاحتلال.

وقال البيان: إن المقرر سيقدم إحاطة شفهية للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ حول نتائج وخلاصات مهمته، فيما سيقدم تقريراً مفصلاً عن مهمته وتوصياته لمجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٥، وهو الوقت نفسه الذي يفترض أن تنهي فيه لجنة التحقيق الدولية عملها.

وعلى الرغم من تأكيد إسرائيل عدم تعاونها مع لجنة التحقيق الدولية، فإنها تقوم بتجهيز المواد القانونية وتبلور موقفها القانوني دون أي علاقة باللجنة المذكورة، أو أي نية لديها بالتعاون معها وتسليمها أي معلومات أو معطيات، علماً أن النشاط القانوني الإسرائيلي يجري بكثافة في أروقة النيابة العامة العسكرية ووزارتي القضاء والخارجية ومجلس الأمن القومي ومكتب رئيس الحكومة وفقاً لما تناولته بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية.

وتحاول إسرائيل عبر ذلك الاستعداد إلى أي مواجهة قانونية قد تفرض عليها على المستوى الدولي، إذ تقوم النيابة العسكرية في المرحلة الأولى، حسب ادّعاءات مصادر إسرائيلية، بالتحقيق في "الشكاوى" المتعلقة بخرق القانون الدولي، و"محاكمة" الجنود الإسرائيليين في حال وجد مثل هذا الخرق. وتهدف هذه العملية وعمليات التحقيق الداخلي التي تجريها النيابة العسكرية إلى إظهار ما تسميه "مدى جدية المنظومة القانونية الإسرائيلية"، في مسعى لإجهاض أي تدخل قانوني وقضائي خارجي بحجة عدم فعالية النظام القضائي الإسرائيلي.

وزعمت مصادر قضائية إسرائيلية أن الاستعدادات القانونية والتنفيذية التي سبقت العدوان على قطاع غزة، والمرافقة القانونية لمراحل العملية كافة، ستساهم بشكل حاسم في إثبات "عدالة وصوابية" الخطوات التي اتخذتها إسرائيل خلال الحرب، ويدور الحديث هنا عن محاولة تبرير مئات العمليات الميدانية التي تم توثيقها أو حصلت على مصادقة قانونية خلال الحرب. وتنوي إسرائيل مع نهاية تحقيقاتها، صياغة تقرير يتناول الجوانب القانونية للحرب، وسيحتوي على معلومات كثيرة جداً تتناول نشاطات وعمليات الجنود الإسرائيليين من جهة، و"جرائم الحرب" التي ارتكبتها "حماس" من جهة أخرى، وفق ما نقله موقع "nrg" العبري.

غير أن الموقع ذاته نقل عن شاباس تأكيده في مقابلة لشبكة "سي أن أن" الأميركية، إن هدفه الأساسي يتمثل بمحاكمة قادة إسرائيل أمام محكمة الجنايات الدولية، إذ قال: صحيح أن الفلسطينيين لم ينضموا حتى الآن لمحكمة الجنايات الدولية، لكن هناك إشارات جيدة على قرب انضمامهم، والتقرير الذي سأصدره نهاية التحقيق سيصل إلى يد المدعية العامة فاتو بنسودة، وهي من سيقرر مع من ستجري التحقيق، لكن من المهم أن نوضح أن القادة الذين ستقرر المدعية العامة التحقيق معهم سيواجهون مشكلة كبيرة، وسيتم تقييد حرية حركتهم وتنقلهم إذا توصلنا إلى نتيجة بأنهم مجرمو حرب.

ما زال رهينة للتجاذبات السياسية الداخلية

إشكالية معبر رفح بين عودة حرس الرئاسة إليه وعودة السلطة إلى القطاع

محمد الجمل

تعامل الغزيون بحذر مع اتفاق التهدئة الذي تم التوصل إليه ما بين الوفد الفلسطيني الموحد وإسرائيل، يوم ٢٦ آب الماضي، أملاً بأن يشكل بداية لرفع الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة منذ سبع سنوات.

وانصب اهتمام سكان القطاع على معبر رفح، الذي أخرجته مصر، بتوافق مع الجانب الفلسطيني، من مفاوضات التهدئة مع إسرائيل، واعتبرته شأناً فلسطينياً مصرياً لا علاقة لإسرائيل به، في حين اعتقد كثيرون أن فصل معبر رفح عن قضية فتح المعابر التي تسيطر عليها إسرائيل سيسهل ويسرع من فتح معبر رفح، وبخاصة بعد توافق الجميع على تولي حرس الرئيس زمام الأمور في المعبر وعلى طول الحدود بين قطاع غزة ومصر.

وما هي إلا أيام حتى انتشح المشهد بالسواد من جديد، وعاد التراشق الإعلامي ما بين الفصيلين المتخاصمين، ومعه الاتهامات المتبادلة، ما عرقل تنفيذ مجمل التفاهمات المتعلقة باتفاق المصالحة، لاسيما دور حكومة الوفاق الوطني، فضلاً عن موضوع تشغيل وحفظ أمن معبر رفح والحدود.

مواضيع متشابكة

وقال المحلل والكاتب في الشأن السياسي طلال عوكل، إنه لا يمكن النظر لموضوع معبر رفح بمعزل عن باقي القضايا السياسية المحيطة، فالمعبر هو جزء من مشكلة كبيرة، برزت بعد اتفاق الشاطئ، وتضخمت بعد انتهاء العدوان على قطاع غزة.

وبين عوكل في حديث لـ"آفاق برلمانية"، أن "اتفاق المصالحة حدد آليات فتح المعبر، بناء على ما قالته مصر، وهو عودة حرس الرئاسة لتولي زمام الأمور في معبر رفح، وهذا لن يحدث بصورة منفردة، فعودة حرس الرئيس إلى المعبر سترافقه عودة السلطة إلى قطاع غزة، والانتشار على الحدود المصرية، وفي معبر كرم أبو سالم، وتولي المسؤولية على قطاع غزة".

ونوه إلى أن "هناك أسئلة كبيرة لا يستطيع أحد الإجابة عنها في ظل هذا الوضع المعقد، ففي حال عادت السلطة إلى القطاع، كيف ستسيطر على الأمور والحكم فعلياً لحركة حماس؟ وماذا بخصوص السلاح، وبخاصة أن اتفاق أوسلو حدد أن السلاح هو مع السلطة؟ وغيرها من الأسئلة".

وأوضح أن تحقيق هذا الأمر يبدو صعباً، فالواضح أن الأمور عادت وفق ما كانت عليه قبل العدوان، من حيث عودة المناكفات والاتّهامات، واتساع الفجوات بين الطرفين. وهذا يؤسس لمرحلة ضبابية، ومن شأنه عرقلة كل شيء، حتى إعادة الإعمار، التي ربطت وفق اتفاق وقف إطلاق النار بتولي السلطة زمام الأمور في قطاع غزة.

وشدد عوكل على أن "الأمر غاية في الصعوبة والتعقيد، وهو ناتج عن اتفاق مصالحة ضبابي، غير مبني على حوارات معمقة وجادة"، مبيناً أن تجاوز هذه الخلافات بحاجة إلى تحلي كل طرف بروح المسؤولية، وتقديم تنازلات حقيقية، والعمل بروح وطنية، بعيداً عن منطق الحزبية والفصائلية، التي كانت ولا تزال سبباً في كل ما عاناه ويعانيه الشعب الفلسطيني".

واعتبر أن "الجانبين (فتح وحماس) يعيشان بمعزل عن معاناة الناس، فلا أحد يكترث بما ينجم عن استمرار إغلاق المعبر، ولا بتأخر إعادة الإعمار، وكل منهما يحاول فرض أجندته ورؤيته، وفي النهاية، فإن الضحية الأكبر لهذا كله سيكون المواطن المسحوق، الذي قدم تضحيات جسيمة، وينتظر بأمل أن تتوج تلك التضحيات بإنجازات".

وفيما يخص دور مصر في فتح المعبر، قال عوكل: مصر كانت صريحة وواضحة في هذا الجانب، فهي سحبت البساط من تحت أقدام إسرائيل، وأعلنت أن المعبر شأن فلسطيني مصري خالص، ووضعت محددات واضحة لفتحه، بعودة حرس الرئيس والسلطة إلى المعبر، لذلك لا يمكن لأي طرف أن يضع اللوم على مصر في تأخر فتح المعبر، بعد أن أضحت الكرة في الملعب الفلسطيني.

ولم يستبعد "أن تكون التسهيلات التي وضعتها مصر على المعبر بشكل إنساني واستثنائي بعد العدوان، كفتحه بصورة شبه يومية أمام بعض الفئات، سبباً في تلكؤ بعض الأطراف في تنفيذ الاتفاقات، كون المعبر مفتوحاً"، متسائلاً: هل هناك ضمانات لاستمرار فتحه؟ وهل طريقة تعامل السلطات المصرية مع الطرف الفلسطيني في المعبر مرضية؟ ولذلك فإن معضلة المعبر بحاجة إلى جهد فلسطيني جدي من أجل التوصل إلى توافق كامل على فتحه بصورة منتظمة.

تفاهمات بحاجة إلى تطبيق

من جانبه، أكد نافذ غنيم، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، أن فتح معبر رفح بات ضرورة ملحة، لتخفيف معاناة المواطنين، وبخاصة بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، مبيناً أن "هناك اتفاقات وتفاهمات فلسطينية فلسطينية، وفلسطينية مصرية، تنص بشكل صريح على تولي حرس الرئيس المسؤولية على المعبر والمنطقة الحدودية الممتدة جنوب مدينة رفح، كمقدمة من أجل فتح المعبر بصورة طبيعية".

وأعرب غنيم، في حديث لـ"آفاق برلمانية"، عن اعتقاده بأن "من يؤخر فتح المعبر هو الطرف الفلسطيني وليس المصري، فمصر جاهزة لفتحه فور تنفيذ ما اتفق عليه، لكن ثمة من يعيق ويعرقل عودة قوات حرس الرئيس لتولي المسؤولية على المعبر".

واستهجن "تلكؤ بعض الأطراف" في تنفيذ الاتفاقات، على الرغم من حاجة الناس الملحة لفتح المعبر، والعودة من جديد لمربع التراشق الإعلامي والاتهامات المتبادلة، واصفاً ذلك بمثابة "تنكر واضح لتضحيات الفلسطينيين التي قدمت خلال العدوان الإسرائيلي الأخير".

وقال غنيم: بعد أن أعلنت مصر بصراحة أن المعبر هو شأن فلسطيني مصري، وأن فتحه مرهون بعودة حرس الرئيس، وسيطرته على المعبر والحدود، فإن التلكؤ والمماطلة لم يعد مقبولاً، فوضع المواطنين في قطاع غزة لا يحتمل مزيداً من المناكفات.

ودعا حركتي فتح وحماس إلى "البدء الفوري في تنفيذ اتفاق الشاطئ، وما سبقه وتبعه من تفاهمات، وتسهيل عودة حرس الرئيس للمعبر والحدود، والعمل على تسليم الحكومة الفلسطينية زمام الأمور في قطاع غزة، لأنه، بدون ذلك، لن تحل الإشكالات العالقة، وفي مقدمتها فتح معبر رفح، وإدخال مواد البناء لإعادة إعمار قطاع غزة".

وذكّر غنيم الأطراف كافة "بالموقف المصري الثابت، ومفاده أن مصر لن تتعامل إلا مع حكومة فلسطينية شرعية، وليس مع تنظيمات أو أحزاب، واستمرار اللعب على هذا الوتر، لن يخدم المصلحة الفلسطينية مطلقاً".

وكان عزام الأحمد، رئيس الوفد الفلسطيني الموحد في مفاوضات القاهرة، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أكد في تصريحات صحافية أن مصر لن تفتح معبر رفح جنوب قطاع غزة بشكل دائم إلا بوجود السلطة الفلسطينية.

"حماس" لا تمانع

في المقابل، أكد القيادي في حركة "حماس"، وكيل وزارة الخارجية الأسبق في حكومة غزة، د. أحمد يوسف، أن الحركة "لا تمانع مطلقاً تولي حرس الرئيس مسؤولية معبر رفح، ومنطقة الحدود، وهي على استعداد للمساعدة في إنجاح هذا الدور، والتنسيق مع حرس الرئاسة، فالحركة مع أي جهد ينهي أو يخفف معاناة الفلسطينيين المحاصرين في قطاع غزة".

وبين أن "فتح معبر رفح مصلحة فلسطينية عليا، يجب على الجميع أن يعمل من أجلها، فإضافة إلى كون المعبر بوابة الفلسطينيين نحو العالم الخارجي، ويسهم في تسهيل سفرهم، واستمرار إغلاقه يلحق الأذى بقطاعات واسعة من سكان القطاع، فهو أيضاً بوابة مهمة لوصول المتضامنين العرب والأجانب للقطاع، ومعظم هؤلاء يحملون معهم مساعدات طارئة لسكان القطاع، وبعضهم يكون في جعبته مشاريع مهمة وحيوية بغية تنفيذها في القطاع، مثل مستشفيات أو مراكز صحية، أو غيرها، وتلك المشاريع مهمة جداً، وبخاصة في المرحلة المقبلة، وحاجة غزة المدمرة لأي مشاريع".

وقال يوسف لـ"آفاق برلمانية": إن تأخر تولي حرس الرئيس مسؤولية معبر رفح، أمر لا يتعلق بخلافات سياسية كما يسود الاعتقاد، فمصر طلبت إرسال مجموعة من حرس الرئيس إلى القاهرة، بغية تدريبهم وتأهيلهم ليتولوا مسؤولية المعبر، وضبط الحدود وتأمينها، وهذا يحتاج إلى وقت، وربما يصل هؤلاء إلى القطاع فور انتهاء فترة تدريبهم، متمنياً حدوث ذلك في أسرع وقت ممكن، "فالجميع ينتظرون بترقب معبراً مفتوحاً، وحرية حركة بلا معوقات".

وشدد على ضرورة أن تتولى حكومة التوافق الوطني مسؤولياتها في قطاع غزة، سواء على المعبر أو الحدود، أو فيما يتعلق بإعادة إعمار القطاع، منوها إلى أن "حركة حماس لا تمانع تولي هذا الدور للحكومة، وستساعد من أجل حدوثه".

وفيما يخص الأنفاق، وإمكانية بقائها في حال سيطرة حرس الرئاسة على الحدود المشتركة مع مصر، أكد يوسف أنه "لا مصلحة لأحد في القطاع ببقاء الأنفاق التجارية، طالما كان هناك بديل لها، فالأنفاق حفرت في ظل ظروف قاهرة، وكانت تشكل بديلاً قسرياً للفلسطينيين، من أجل جلب السلع والاحتياجات التي منعت إسرائيل وصولها للقطاع، ولن يعود لها أي دور حال فتحت المعابر بصورة طبيعية".

وأكد ضرورة أن يتم تجاوز كل الخلافات القائمة، وصولاً إلى حالة توافق فلسطيني بين الجميع، بما ينعكس إيجاباً على مختلف القضايا، وفي مقدمتها فتح معبر رفح، وإعادة إعمار القطاع.

خلافات .. ولكن!

أما النائب عن كتلة "فتح" البرلمانية، وعضوها في حوارات المصالحة في القاهرة، أشرف جمعة، فأكد أنه لا يمكن أخذ موضوع المعبر بصورة منفصلة عن باقي القضايا السياسية المحيطة، فالمعبر هو جزء من الخلاف العميق بين حركتي فتح وحماس، الذي ازدادت حدته بعد العدوان.

وبين أن "موضوع فتح معبر رفح تم تأجيل النظر فيه خلال مفاوضات التهدئة التي جرت في مصر خلال شهر آب، باعتبار أنه موضوع فلسطيني مصري، لا دخل للاحتلال فيه، وبعد العدوان كان من المفترض أن يتم النظر فيه وفق اتفاق الشاطئ، والمحددات المصرية، التي أكدت أن المعبر سيفتح بوجود حرس الرئيس وحكومة التوافق الوطني، وتسلمهم مهام الأمن في المعبر وعلى طول الشريط الحدودي الفاصل بين الأراضي المصرية وقطاع غزة".

وأوضح جمعة أن الخلافات العميقة التي حدثت لاحقا أجلت البحث في موضوع المعبر، لذلك فإن الحوار المقرر بين وفدين من قيادتي "فتح" و"حماس" يفترض أن يحسم أموراً عديدة، ومن بينها موضوع المعبر، محذراً من عواقب فشل الطرفين في التوصل لصيغ تفاهمية، "لأن ذلك سيكون وبالاً على سكان القطاع، ولن يفتح المعبر، ولن تحدث إعادة إعمار".

وطالب الجميع بتغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الحزبية، والنظر إلى معاناة الناس التي نجمت عن سنوات الحصار الطويلة، وما تبعها من عدوان واسع على قطاع غزة، طال الشجر والحجر والبشر.

استعداد للتعاون

بدوره، أكد مدير معبر رفح خالد الشاعر، أن "إدارة المعبر الحالية هي إدارة تنفيذية، تنفذ التعليمات التي تصلها من الجهات العليا"، لكنه شدد على استعداد الإدارة الحالية للتعاون مع أي جهة فلسطينية، بما يسهم في فتح المعبر بصورة دائمة، وتخفيف معاناة المواطنين.

وقال الشاعر لـ"آفاق برلمانية": الإدارة الحالية للمعبر عملت ولا تزال في ظروف معقدة وصعبة، وبخاصة بعد تعرض المعبر لقصف إسرائيلي مرتين خلال فترة العدوان، ما تسبب في إصابة ثلاثة من أفراد طاقم العمل فيه، وتضرر صالات ومرافق حيوية داخل المعبر.

وأوضح أنه "على الرغم من ظروف القصف والعدوان، لم يتوقف العمل في المعبر يوماً واحداً، طالما كانت البوابة المصرية مفتوحة".

وفيما يخص عمل المعبر خلال الفترة الماضية، بين أن "الجانب المصري لا يزال يقصر السفر على فئات محددة من المسافرين، وهم أصحاب الإقامات العربية والأجنبية، والأجانب ممن يحملون جنسيات غير فلسطينية، إضافة إلى المرضى ممن يحملون تحويلات مرضية رسمية من قبل وزارة الصحة الفلسطينية، وبعض حملة التأشيرات في الخارج".

وأوضح أن "الآلاف من ضمن الفئات المذكورة سمح لهم بالسفر من خلال المعبر أثناء فترة العدوان وما بعدها، إضافة إلى عشرات الجرحى، لكن هذا الوضع غير كافٍ، فثمة عشرات الآلاف من الراغبين في السفر لأسباب متعددة، ومن بينهم طلبة ما زالوا ممنوعين من مغادرة القطاع، بسبب أزمة المعبر".

وأضاف الشاعر: حتى من ضمن الفئات المسموح لها بالسفر، يتم إرجاع ما بين ١٥-٢٠٪ من مجموع المغادرين لأسباب عدة، تتعلق أحياناً بأمور أمنية، أو ربما بتشابه في الأسماء مع أشخاص تمنعهم مصر من دخول أراضيها.

وناشد السلطات المصرية فتح المعبر بصورة كاملة، وتسهيل حركة المسافرين الفلسطينيين من خلاله، باعتباره بوابة قطاع غزة نحو العالم الخارجي.

الوفاق والمعابر والإعمار.. تشغل بال السائلين والمنتظرين

مشيرة توفيق

أحياء بأكملها، مساكن جبلت بعرق أصحابها قبل أن تطل إلى الحياة شامخة في طابقٍ أو طابقين أو حتى عشرة طوابق، شوارعٌ، ملاعب، أراضٍ زراعية، مؤسسات حكومية، وأخرى صحافية قطعت ألسنتها، بل اجتثت وخرجت كاملة من قلب الحياة ... لا تسل أين هي! وكأنها كانت صرحاً من خيال فهوت، بل صرح اسمه غزة؛ غزة التي ما انفكت تنتظر إعادة إعمارها!

"صرنا نكتب أسامينا وأرقام جوالاتنا على لوحة جلد ونعلقها على ردم البيت، البيت إللى راح وما لحقنا ناخد منه قشة، طلعنا حافيين بعد ما أنذرونا إن البيت حينقصف، بالعافية حملنا الأولاد وطلعنا فيهم، وهينا لليوم مشردين، أنا وجوزي وأولادي الأربعة قاعدين عند أهلي بنستنى حد يشرفنا يحصي الأضرار، البيت مش بس حيطان، البيت كل قطعة فيه جاية من دم قلوبنا، معلبات وسكر وزيت بدناش، بدنا تبنولنا بيوت ونعيش بكرامتنا".

كلمات قالتها ناهد السلقاوي، من دير البلح وسط القطاع، بحرقة بالغة، وقالها أمثالها كثيرون ممن دمرت بيوتهم، وباتوا هائمين على وجوههم لا يجدون شقة يستأجرونها، ولا يجدون من يحصي مفردات الدمار الذي لحق بحياتهم وشتتها، فإما لجأوا إلى أقارب، وإما باتوا في عراء مراكز الإيواء.

أبرز العقبات

في السياق ذاته، حيث تكثر الأسئلة حول إعمار غزة المعلق على شماعة الانقسام الفلسطيني حيناً، وشماعة الحصار حيناً آخر، طالب وزير الأشغال العامة والإسكان في حكومة الوفاق الوطني مفيد الحساينة كل الجهات المعنية بالفتح الفوري للمعابر، من أجل إدخال مواد البناء اللازمة لإعادة إعمار القطاع، قائلاً: لم يتم إدخال ما يزيد على ٦٠٠ صنف من احتياجات القطاع، بما فيها الإسمنت، منذ فرض الحصار الإسرائيلي على القطاع. غزة الآن بحاجة إلى إدخال ١٥٠٠ شاحنة يومياً على الأقل للإيفاء بمتطلباتها.

وعند سؤاله عن نفاد صبر الشارع الفلسطيني إذا ما استمر الوضع القائم بوجود آلاف النازحين الفلسطينيين دون مساكن، وبخاصة مع اقتراب فصل الشتاء، أكد الحساينة أن جهود الحكومة مستمرة بالتنسيق المشترك مع الجهات المشاركة في مؤتمر المانحين من أجل الضغط وجمع تبرعات سخية.

خطة شاملة

ورأى الحساينة أن إغلاق المعابر يعد أبرز العقبات التي تقف بوجه الإعمار، معتبراً الخلاف بين حركتي فتح وحماس "زوبعة في فنجان، وستنتهي سريعاً، وبخاصة مع اعتراف الأخيرة بحكومة الوفاق".

وبخصوص تضارب الأنباء حول جاهزية الخطط التي تتبنى إعادة الإعمار، بيّن الحساينة وجود خطط عاجلة تنفذ في الفترة الحالية تضع ترميم المنازل التي دمرت بشكل جزئي، وإيواء المشردين، على رأس أولوياتها، مع وجود عقبات كثيرة في إيجاد شقق سكنية للإيجار الذي ستدفع الحكومة تكاليفه، جنباً إلى جنب مع خطة شاملة سيتم البدء بتنفيذها بعد عرضها على مؤتمر إعادة الإعمار المتوقع عقده في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وستشمل بناء البيوت، وإزالة الركام، والنهوض بالحياة الاقتصادية عموماً.

وكان المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار" أعد وثيقة خلصت إلى أن خسائر قطاع الإسكان بلغت ١,٣٨ مليار دولار، بعد أن طال الدمار ٦٠ ألف وحدة سكنية بأضرار تراوحت ما بين الدمار الشامل والضرر البسيط إلى المتوسط.

عدنان أبو حسنة، المستشار الإعلامي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، قال: قرابة ٦٠ ألف لاجئ ما زالوا يقيمون في المدارس التابعة لـ"الأونروا"، ونحن نعمل باجتهاد بالغ على تقليص عدد هذه المدارس، بجمع النازحين في عدد أقل من المدارس، والبحث عن شقق لإيوائهم، لأننا أمام تحدٍّ هو نجاح واستمرار العملية التعليمية في القطاع.

أزمة العودة إلى المدارس

أبو حسنة رفض الاتهامات التي وجهت بشأن "استعجال العودة إلى المدارس في ظل وجود عائلات نازحة كثيرة لم ترسل أطفالها إلى المدرسة لعدم توفر زي مدرسي أو مصروف أو حتى جاهزية نفسية"، مبيناً أن "الأونروا" عملت على تدريب ٧٨٠٠ مدرس حول كيفية التعامل مع الطلبة وتنشيطهم وتهيئتهم وتقديم الدعم النفسي لهم، وتعاونت مع وزارة التربية والتعليم للاستفادة من المدارس التابعة لها.

وأكد أن "الأونروا" ما زالت في مرحلة الإغاثة، وأنها تستثمر كل فرص التعاون مع المؤسسات الدولية في قطاع غزة للتمكن من التقييم العادل للأضرار التي تعرّض لها المواطنون وفق آلية واضحة ومحددة تضمن الوصول إلى الجميع.

ونوه أبو حسنة إلى أن "الأونروا" تعمل جاهدة على وضع رؤيتها لإعمار القطاع الذي يشكل اللاجئون ٧٠٪ من سكانه، مضيفاً: ١١٠ منشآت تابعة للوكالة دمرت أثناء العدوان، وقد سبق أن اتبعنا آلية صارمة في إدخال مواد البناء إلى القطاع، سنتبعها هذه المرة من أجل إعمار منشآتنا، ولكنني أؤكد أنه لم يطلب منا حتى اللحظة أن نستخدم هذه الآلية بشكل موسع عند إعمار القطاع.

إهدار التضحيات

بدوره، رد عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومسؤولها في القطاع، جميل مزهر، على تصريحات عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، التي أكدت على استحالة "دخول مليم واحد للقطاع دون وجود حكومة شرعية"، وتصريحات موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، عن إمكانية التفاوض المباشر مع الاحتلال لمعالجة مشكلات القطاع، بتحميل "طرفي الانقسام الفلسطيني مسؤولية إهدار التضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب الفلسطيني عبر شلال الدم، وما حل بالممتلكات من تدمير وخراب".

وشدد مزهر على أن "إعادة الإعمار أبرز أولويات المجتمع الفلسطيني في الفترة الحالية، لذلك يتوجب تركيز الجهود من أجل تعميق الوحدة الوطنية لئلا يقف غيابها عائقاً دون ذلك".

وكشف عن لقاءات جمعت الجبهة الشعبية مع حركتي الجهاد الإسلامي والجبهة الديمقراطية، وتم التأكيد خلالها على أهمية التنسيق للقاء مع حركتي فتح وحماس من أجل محاصرة التراشق الإعلامي بينهما.

ورأى مزهر أن "حركة حماس تتعامل بردات الفعل"، وأن "قبولها المبدئي للجلوس مع الاحتلال والتفاوض في موضوعة الإعمار، يعني خروجها عن أهم مبادئها التي قامت عليها".

لجنة وطنية إسلامية

كما طالب مزهر الرئيس محمود عباس "بتحمل مسؤولياته والانضمام لميثاق روما، والتوجه لمحكمة الجنايات الدولية من أجل ملاحقة الاحتلال على جرائمه، وتحميله مسؤولية التدمير ودفع تكاليف إعادة الإعمار وفقاً للقانون الدولي، وكذلك الدعوة إلى اجتماع الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير، وتشكيل لجنة وطنية إسلامية للمتابعة والإشراف على ملف الإعمار.

وحذر من إمكانية استخدام أدوات الضغط الشعبي والجماهيري في حال استمر الانقسام في الحيلولة دون عمل حكومة التوافق الوطني على الأرض كما يشترط المجتمع الدولي.

بازار الخسائر

حسب وثيقة "بكدار" أيضاً، بلغت التكلفة الإجمالية لإعادة إعمار وتنمية قطاع غزة ٧,٨ مليار دولار، على أن يحدث ذلك في مدة أقصاها خمس سنوات. وفي هذا السياق، اعتبر أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة الأزهر، د. سمير أبو مدللة، أن "الوصول إلى إحصاءات دقيقة للأضرار التي لحقت بقطاع غزة، بعيداً عن البازار التي تطرح فيه كل جهة أرقامها الخاصة، من أبرز تحديات الفترة الحالية".

وقال: عدم الدقة في الأرقام التي تقدم للجهات المانحة يعني افتقاد المصداقية، لذلك أقترح أن يتم تشكيل لجنة مكونة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والوزارات المختصة، ومؤسسات المجتمع المدني، لتولي مهمة جمع البيانات.

وأضاف أبو مدللة: هناك تحديات أخرى تقف بوجه إعادة الإعمار، منها أن تلتزم الدول المانحة بدفع أموال الإعمار، وألا تتكرر تجربة عدوان ٢٠٠٨ حين لم يصل من الأربعة مليارات دولار شيء.

مشكلة عويصة

كما شدد أبو مدللة على ضرورة وجود ضمانات دولية تلي الاتفاق الموقع مع الجانب الإسرائيلي تضمن عدم تكرار العدوان، "وإلا فالبقاء في دائرة التدمير والتعمير مشكلة عويصة".

ورأى أن "تشكيل حكومة وحدة وطنية من الفصائل الفلسطينية كافة هو الحل إن لم تتمكن حكومة الوفاق من أخذ دورها على الأرض"، متوقعاً أن تتضح الرؤية بشأن الجهة التي ستقوم بالرقابة على دخول الإسمنت والحديد خلال مؤتمر المانحين.

خطة الإنعاش والإعمار

أما الحكومة، فقدرت أن عملية إعادة إعمار قطاع غزة ستكلف ٤ مليارات دولار على الأقل، وفق الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار التي تم الإعلان عنها بعد مصادقة الحكومة عليها يوم ٢٠ أيلول الجاري. وتم إعداد الخطة من قبل اللجنة الوزارية العليا لإعادة إعمار غزة، برئاسة نائب رئيس الوزراء، وزير الاقتصاد الوطني، الدكتور محمد مصطفى، ولجنة فنية مكونة من ٢٠ وزارة ومؤسسة وطنية، وفريق مكون من أكثر من ٢٠٠ خبير، غالبيتهم في قطاع غزة.

وقال مصطفى في استعراضه للخطة، إن حجم الدمار الذي خلفه العدوان يعتبر غير مسبوق، حيث ستبلغ تكلفة إعادة إعمار وتأهيل البنى التحتية وحدها ١,٩ مليار دولار، كما ستصل تكلفة إعادة إعمار المنازل وإصلاح المتضرر منها ما يزيد على المليار دولار، مضيفاً: ما يقارب ١٨٪ من المنازل في غزة قد تضرر أو تدمر بالكامل، هذا يعني أن ما يزيد على ١٠٨ آلاف مواطن من شعبنا في غزة مشردين بلا مأوى، ومع اقتراب فصل الشتاء سيصبح توفير الملاجئ لهؤلاء الأشخاص أولوية قصوى يجب العمل عليها فوراً.

ونوه إلى أن إعادة تنشيط الاقتصاد ودفعه باتجاه الإنتاجية تعتبر كذلك أولوية للحكومة، حيث يهدف برنامج الحكومة إلى تخصيص حوالي ١,٢ مليار دولار بهدف تمكين القطاعات الاقتصادية الإنتاجية من النهوض والعودة إلى العمل، وتوفير الغذاء والسلع الأساسية، وتوفير فرص العمل والمشاركة في عملية إعادة الإعمار.

وحسب الخطة، تقدر الحكومة أنها بحاجة إلى ٧٠٠ مليون دولار من أجل دعم الاحتياجات الإنسانية، الاجتماعية، الصحية والتعليمية لعشرات الآلاف ممن فقدوا منازلهم ومصادر دخلهم وأفراداً من عائلاتهم خلال العدوان، ما أدى إلى زيادة مطّردة في أعداد الفقراء والمحتاجين والمشردين والأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام.

وكان مصطفى أعلن في وقت سابق عن وجود خطة قدمها ممثل الأمم المتحدة روبرت سيري، ووافق عليها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، خارج إطار مفاوضات التهدئة في القاهرة، لإعادة إعمار قطاع غزة، تقوم على تسهيل دخول مواد إعادة الإعمار إلى القطاع تحت رقابة المنظمة الدولية.

وتتضمن خطة سيري آليه رقابة وفق نظام حاسوبي، تشرف على إدخال واستخدام جميع المواد اللازمة لإعادة الإعمار. وقال مصطفى في تصريحات صحافية: قبلنا الخطة لأنها تسهم في تسريع إعادة الإعمار، وتقدم ضمانات للدول المانحة في شأن هذه العملية، وتالياً تشجعها على تقديم العون اللازم لإعادة الإعمار في المؤتمر المقبل، لكننا نطالب برفع الحصار كاملاً عن قطاع غزة.

وأضاف أن الأمم المتحدة والشركات الخاصة ستقوم بإدخال مواد إعادة الإعمار، وأن الأمم المتحدة ستتولى الرقابة على استخدام هذه المواد داخل قطاع غزة، منوهاً إلى اتصالات مع الجانب الإسرائيلي لتوسيع معبر كرم أبو سالم لزيادة قدرته على إدخال مواد إعادة البناء المطلوبة. وهو ما أكد رئيس هيئة الشؤون المدنية في السلطة حسين الشيخ الاتفاق عليه، منوهاً إلى الاتفاق على توسعة المعبر ليتسع لأكثر من ٧٠٠ شاحنة يومياً، إضافة إلى البدء بإعداد طواقم فلسطينية للعمل على معبري كرم أبو سالم وبيت حانون.

تبقى الإشارة إلى الاستدراك الأهم في تصريحات مصطفى، وهو أن "الحكومة ستقوم بكل ما هو مطلوب لإنجاز إعادة الإعمار بصرف النظر عن الواقع السياسي"، مضيفاً: توفير بيئة سياسية (أي المصالحة) سيسهل مهمتنا في إعادة الإعمار، وعدم توفير مثل هذه البيئة سيجعل مهمتنا صعبة.

ويبدو أن إعادة إعمار قطاع غزة تواجه تحديات حقيقية، مصحوبة بقلق الشارع وأنينه وتشرده العالق على أملٍ يبدو أنه بالفعل في علم الغيب ويد الله!

محاولات الإنعاش مرتبطة بمؤتمر إعادة الإعمار

ضربات موجعة للقطاع الاقتصادي جراء استهداف المنشآت الصناعية والتجارية

آلاء الهمص

بدا واضحاً أن المؤسسات الاقتصادية والصناعية في قطاع غزة كانت من أبرز الأهداف الإسرائيلية في العدوان الأخير، حيث تعمدت آلة الحرب الإسرائيلية ضرب وتدمير عشرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة، ملحقة خسائر فادحة وغير مسبوقة بالقطاع الاقتصادي، تقدر بمئات الملايين من الدولارات.

ووفقاً لخبراء ومطلعين، فإن العدوان الأخير على القطاع خلف خسائر فاقت كل الحروب السابقة، جراء الاستهدافات المباشرة للمنشآت الاقتصادية من مصانع، ومـزارع، ومنشآت تجارية.

مصانع أبيدت

وقال ماهر حبوش، مدير عام مصنع حبوش للمنظفات، إنه تلقى في نهار يوم ١٧ آب/أغسطس اتصالاً من جيش الاحتلال يفيد بنيته تدمير المصنع غرب مدينة غزة، خلال خمس دقائق، على الرغم من وجوده وسط منطقة سكنية لا يتواجد فيها أي موقع لإطلاق الصواريخ، أو أي أعمال مقاومة.

وبين حبوش أن دقائق معدودة فصلت ما بين الاتصال المذكور وتنفيذ غارة جوية وصفها بالعنيفة، أدت إلى تدمير المصنع بشكل كامل، كما أن الصواريخ الغريبة التي أطلقت باتجاه المصنع تسببت في اشتعال حريق، أتى على ما سلم من مبانٍ ومخازن تابعة للمصنع، حيث استمر الحريق المذكور سبع ساعات متواصلة.

وأبدى استغرابه لتدمير مصنعه، فلا سبب مقنعاً يدفع إسرائيل لاستهدافه، "وبخاصة أن كل المواد الداخلة في صناعة المنظفات تصل إلى القطاع عن طريق المعابر الإسرائيلية، وبتصريح الجانب الإسرائيلي وموافقته، ما يعنى أنها لا تشكل أي خطر على إسرائيل وليست من المواد الممنوعة من دخول القطاع".

وأضاف: خلال الحرب أدخلنا كمية كبيرة من البضائع والمواد الخام اللازمة لعمل المصنع، بتصريح من الجانب الإسرائيلي، ولا أرى هدفاً من وراء تدمير المصنع سوى استهداف الاقتصاد الفلسطيني وتدميره، منوهاً إلى أن المصنع يعيل نحو ٢٨ عائلة، من عائلات العمال والشركاء في المصنع، جميعهم أصبحوا الآن بلا عمل، ويعيشون حالة فقر.

خسائر كبيرة

ونوه حبوش إلى أن الآلات المخصصة لصناعة الصابون والمنظفات مكلفة جداً، فقد قام باستيرادها منذ سنوات من الخارج، مقدراً خسائره بعد تدمير المصنع بنحو مليون دولار قيمة الآلات، و٣ ملايين دولار قيمة المواد الخام والبضائع المتواجدة في المخازن، التي أحرقت وأتلفت بشكل تام، جراء اشتعال النيران لمدة طويلة، وبخاصة أن المواد الموجودة معظمها بلاستيكية وكيماوية قابلة للاشتعال.

وأوضح أنه بصدد رفع قضية في المحاكم الدولية ضد إسرائيل عن طريق بعض المراكز الحقوقية، للمطالبة بتعويض مالي لإعادة بناء المصنع، ومواصلة العمل به، مضيفاً أنه بحاجة إلى أكثر من عام في حال وجود تعويض مالي لبناء مصنعه بشكل جزئي وإعادة العمل به.

ولم يختلف حال سلامة غبون عن سابقه، فهو يمتلك مخزناً ومصنعاً صغيراً لإنتاج وتوزيع أعلاف خاصة بالدواجن شرق مدينة رفح، وكان المخزن يحوي كميات كبيرة من الأعلاف حين تعرض للقصف والتدمير من قبل دبابات وطائرات إسرائيلية، صبيحة الأول من آب الماضي، أو ما يطلق عليه محلياً "الجمعة الأسود".

غبون تعرض لخسائر كبيرة وغير متوقعة، ألحقت ضرراً مباشر به وبأشقائه الستة، ممن وضعوا كل ما يمتلكون من أجل إنشاء المخزن والمصنع، الذي يزود مئات المزارع بحاجتها من الأعلاف.

وإضافة إلى مصنعه الذي تحول إلى كومة من الركام، فقد لحقت أضرار كبيرة بمزارع للدواجن يمتلكها في المنطقة نفسها، وتسببت القذائف التي استهدفت المزارع بصورة مباشرة في نفوق آلاف الدواجن الناضجة.

وبين غبون أن "المصنع كان ينتج ما يقارب ٢٠- ٣٠ طناً يومياً من الأعلاف، حتى خلال أيام العدوان على القطاع، إلا أنه توقف عن العمل بعد استهدافه وتدميره"، مشيراً إلى أن خسائره تقدر بنحو ٣٦٠ ألف دولار، عبارة عن آلات ومواد خام وأجهزة حاسوب في المصنع، ونحو ٢٠٠ ألف دولار خسائر مزارع الدواجن.

وأكد أنه في حال فتحت المعابر وتم تسهيل دخول المواد الخام والماكينات، فإنه يحتاج لقرابة الشهرين لإعادة بناء المصنع، وإنتاج الأعلاف كما السابق، مناشداً الجهات الحكومية والمؤسسات المعنية تعويض أصحاب المنشآت الصناعية والاقتصادية بشكل عاجل، وإيلاء ذلك أهمية خاصة.

خطط تدميرية ممنهجة

ويرى الخبير الاقتصادي أمين أبو عيشة، أن "إسرائيل منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية، عملت بشكل ممنهج على تدمير أشكال البنية الاقتصادية الفلسطينية كافة، ابتداءً من سيطرتها على المعابر، وهي شريان الحياة لقطاع غـزة، ومن ثم اتباعها نظام التقطير فيما يخص السلع والخدمات"، مبيناً أن "إسرائيل تعتمد في تاريخها على مبدأ وجود اقتصاد صوري غير فاعل أو حقيقي للاقتصاد الفلسطيني".

وقال أبو عيشة إن "إسرائيل حاولت بشكل ممنهج من خلال خطة استراتيجية معدة مسبقاً، تدمير منظومة المعابر والتحكم والقرصنة بها، من خلال تقنين وصول البضائع والسلع، وبخاصة تلك التي تشكل نواة لعمل المصانع والمنشآت الاقتصادية، إلى جانب سعيها على مدار سنوات من عمر اتفاقية أوسلو، إلى السيطرة على المنظومة المالية في السلطة الفلسطينية، كما أوقفت حوالي ١٢٠ ألف عامل كانوا يعملون في أراضي ٤٨".

وأضاف: على مدار السنوات السابقة، عملت إسرائيل على الحيلولة دون تمكين الشعب الفلسطيني من بناء أي مقومات تمكن الاقتصاد من النهوض بشكل حقيقي، فعدوانها الأخير على قطاع غزة يعتبر مثالاً على ذلك، إذ خلف خسائر كبيرة في القطاعات الاقتصادية كافة.

ونوه إلى أن "القطاع خلال السنوات الثلاث الماضية، اتبع سياسة إحلال الواردات والاعتماد على الذات، حتى وصل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية، التي كان بعضها يصدر لأوروبا وغيرها من البلدان، لكن هذا الوضع لم يرضِ إسرائيل، التي سارعت لاستغلال العدوان لوأد كل المحاولات التي سعت ولا تزال إلى الاكتفاء الذاتي"، مذكراً باستهداف وقصف مخازن زراعية في الأراضي المحررة غرب مدينة خان يونس، التي كانت تعد أهم مناطق الزراعة الواسعة في القطاع.

وأوضح أبو عيشة أن "إعادة إعمار قطاع غزة، والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، تتطلب العمل على أمرين مهمين، هما مؤتمر إعـادة الإعمار المقرر عقده في مصر الشهر المقبل، الـذي من المتوقع أن يجمع مليارات عـدة من الدولارات دعماً للقطاع، إلى جانب فتح المعابر"، مشيراً إلى أنه "في حال توفر هذين البندين، فإن عملية إعادة الإعمار سوف تستغرق سنتين كحد أعلى، ويشمل ذلك الاقتصاد الفلسطيني واسترداد عافيته".

واعتبر أن من ضمن الـشروط التي يجب أن تتوفر لإعادة بناء وتنمية القطاع الاقتصادي، وجود حكومة قوية قادرة على اتّخاذ القرار، إلى جانب إعادة تأهيل العمالة الفلسطينية، مطالباً "الغرف التجارية والتكتلات المهنية كافة، بإعادة تأهيل هؤلاء العمال، وفق خطة عاجلة، أو تكتيكية، لاسيما أنه لم يكن هناك تأهيل بالقدر المطلوب على مدار سنوات الانقسام".

أرقام وإحصاءات

بدوره، أكد الناطق الرسمي باسم وزارة الاقتصاد الوطني في غـزة، طـارق لبد، أن "الاحـتـلال استهدف المنشآت الصناعية والاقتصادية والتجارية وضربها في مقتل، حيث تعمد في العدوان الأخير استهداف معظم القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى حالة شلل شبه تام في هذه القطاعات، إذ دمر أكثر من ٤٠٠ مصنع بشكل كامل، و٦٠٠ مصنع بشكل جزئي، بينما دمر أكثر من ١١٠٠ منشأة تجارية تدميراً كاملاً، و٤٠٠٠ منشأه تجارية تدميراً جزئياً".

وأوضح لبد أن خسائر القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية بلغت أكثر من ٩٦٠ مليون دولار، حسب إحصاءات مبدئية قامت بها وزارة الاقتصاد، بالتعاون مع الجهات المعنية، كما استهدف الاحتلال معظم الأراضي الزراعية، وتجاوزت قيمة خسائر القطاع الزراعي خلال الحرب ٣٥٠ مليون دولار.

وأكـد أن "المصانع الفلسطينية استهدفت في كل أمـاكـن وجـودهـا فـي القطاع، وليس فقط القريبة من المناطق الحدودية ومحاور التماس مع الاحتلال، ما يبين أن الاستهدافات كانت مباشره ومتعمدة للاقتصاد الفلسطيني بكل قطاعاته"، موضحاً أن "هناك مصانع بعيدة كل البعد عن كل مظاهر العمل العسكري، لكن الاحتلال استهدفها بشكل مباشر، إلى جانب استهدافه الورش الصناعية الصغيرة الموجودة أسفل المباني السكنية".

وقـال: لـم يكن الاسـتـهـداف الإسرائيلي للمصانع والمنشآت عشوائياً، بل كان ممنهجاً، بهدف تدمير البنية الصناعية، التي تعتبر أساس بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني المقاوم، فالاحتلال يشن حرباً اقتصادية موازية للحرب العسكرية.

ونوه لبد إلى محالات الاحتلال في السنوات الماضية فرض تعميق التبعية الاقتصادية على الفلسطينيين، من خلال اتفاقيات سياسية، وقد حقق نجاحاً على هذا الصعيد، مضيفاً: الجزء الذي لم ينجح فيه من هذه الاتفاقيات، حاول أن يفرضه على الشعب الفلسطيني من خلال استهداف المؤسسات الاقتصادية في قطاع غـزة، وتغييب وجود منتجات وطنية فلسطينية، والاعتماد بشكل كامل إما على المنتجات المستوردة من الخارج وإما المصنعة في دوله الاحتلال.

وأوضح أن "الوزارة عززت خلال السنوات الماضية مفهوم المنتج الوطني، من خلال اتباع سياسة إحلال الـواردات داخل قطاع غزة، ونجحت بشكل كبير جداً في الاعتماد على المنتجات المحلية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات، وبخاصة الزراعية".

وشدد على أن "الهدف وراء الاستهداف الكامل والشامل للمنشآت الاقتصادية والصناعية والتجارية هو تدمير بنية الاقتصاد داخل قطاع غزة، ودفع المواطن الفلسطيني إلى الاعتماد بشكل كامل على الاقتصاد الإسرائيلي".

الإعمار وإنعاش الاقتصاد

وبخصوص إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وتعويض أصحاب المنشآت الاقتصادية، أشار لبد إلى أن القطاع يتطلع إلى انعقاد مؤتمر إعادة الإعمار في القاهرة، "لبحث إمكانية تعويض أصحاب المصانع التي دمرت من أجل إعادة بنائها، لاسيما أن ذلك مرتبط بسرعة التحرك الدولي من أجل إغاثة قطاع غزة والقطاعات الاقتصادية فيه".

وأكـد أن "هـنـاك مسؤولية كبيره تقع على عاتق المؤسسات الدولية والمانحة، التي يجب عليها أن تحترم التزاماتها تجاه المجتمع الفلسطيني".

ودعا لبد المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية إلى تكثيف جهودها "من أجل رفع دعاوى قضائية ضد دولة الاحتلال فيما يتعلق باستهداف المصانع والمنشآت التجارية، التي لم يكن هناك أي مبرر لاستهدافها وبشكل متعمد، ولم تكن تستخدم لأي أغراض عسكرية، وذلك لإلزام إسرائيل بتعويض أصحابها"، مؤكداً أن "التعويض الـذي ستدفعه إسرائيل سيشكل رادعـاً للاحتلال عن استهدافها مجدداً".

وعـن استعدادات وزارة الاقتصاد لمواجهة الأزمـة الاقتصادية بعد العدوان على القطاع، بين أن "الـوزارة تعمل وفق خطة طوارئ بشكل مستمر، وبخاصة أن القطاع يتعرض بشكل متواصل للاعتداءات المتكررة من قبل الاحتلال. وتقضي الخطة بالمحافظة أولاً على الأسواق المحلية داخل القطاع من الاحتكار، الذي يمكن أن يضرب الاقتصاد الفلسطيني في العمق، إلى جانب محاولة تحديد احتياجات القطاع وسكانه من كل المنتجات".

ونوه إلى أن "الوزارة بصدد دراسة توفير المنتجات التي يحتاجها القطاع، إما من المنتج الفلسطيني الذي عاد جزئياً في بعض المصانع، وإما من بعض المصانع التي لم يصبها الدمار بشكل كامل، وفي حال عدم توفيرها المنتج الوطني لتلبية احتياجات القطاع، ستعمل الوزارة بالتعاون مع بعض التجار على استيرادها من دول صديقة".

وأضاف: "نحن مع سياسة مقاطعة المنتج الإسرائيلي الذي يساهم بنحو ١٦٪ من ميزانية جيش الاحتلال، التي يستخدمها لضرب المواطنين وممتلكاتهم والمنشآت الفلسطينية، كما سنحاول الاعتماد على منتجات مستوردة".

وبيّن لبد أن كل ما سبق "يندرج ضمن خطة الوزارة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي يشهدها قطاع غزة، والاستعداد لمواجهة أي طارئ قد يحدث داخل المجتمع الفلسطيني، لاسيما أن المجتمع بحاجه إلى الكثير من المواد، سواء على مستوى المواد الغذائية، أو غيرها من المواد التي يحتاجها المواطن بشكل يومي".

مزارعو المناطق الحدودية بحاجة لتعزيز صمودهم

٥٥٠ مليون دولار خسائر القطاع الزراعي خلال العدوان

فايز أبو عون

انتهى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بموجب اتفاق هش لوقف إطلاق النار بعد ٥١ يوماً من القصف التدميري، أُلقيت خلاله آلاف الأطنان من مختلف أنواع المتفجرات، مستهدفة بذلك وبشكل مباشر الأراضي الزراعية الخصبة، فأحدثت فيها دماراً هائلاً وشاملاً، وحُفراً قد يصل عمقها إلى أكثر من ١٥ متراً في بعض المناطق، فلا المزروعات الحرجية سلمت، ولا الأشجار المثمرة بقيت واقفة، ولا الزراعات الحقلية ظلت في مكانها، فجميع ذلك وغيره أصبح أثراً بعد عين.

وعلى الرغم من أن الحياة عادت إلى طبيعتها، والحركة دبت في أوساط الناس، بانتظار التوصل إلى اتفاق تهدئة طويل المدى، فإن جراح الحرب وآثارها النفسية لم تلتئم في نفوس المزارعين الذين ذهب شقى عمرهم بين عشية وضحاها بين مشاهد القتل والدمار، وفقدوا أغلى ما يملكون بحياتهم بعد الأنفس، وهي أشجار ومزروعات أخذت من جهدهم ووقتهم الكثير بعد أن رووها بدمهم وعرقهم الذي لا ينضب، فمنهم من وقف على أطلال أرضه وبيوته الزراعية يستعيد الذكريات، ومنهم من شمر ساعده ليعيد من جديد إصلاح ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية.

وبين هذا وذاك، يبقى المزارع البسيط الذي يتطلع إلى توفير قوت يومه وعائلته، يحلم بأن توفر له كل مقومات الصمود فوق أرضه المهددة دوماً بالمصادرة لصالح ما يُسمى بالحزام الأمني الذي يفصل بين شرق القطاع وشماله وداخل الخط الأخضر، ويلتهم ما طوله ٤١ كيلومتراً بعرض ٥٠٠ متر تقريباً من أراضي المواطنين الزراعية.

التدمير المتعمد للأراضي الزراعية

المزارع محمد البسيوني (٣٧ عاماً)، وقف متأملاً أرضه البالغة مساحتها ١٥ دونماً، وتبعد عن السياج الفاصل مسافة تتراوح ما بين ٧٠٠ إلى ١٠٠٠ متر تقريباً، في وقت يعتصر قلبه ألماً على ما لحق بأرضه الزراعية وبئر الماء وبعض المواشي والطيور التي نفقت بسبب العدوان الإسرائيلي، ولعدم قدرته على الوصول إليها وزرعها كما كل عام بسبب منع قوات الاحتلال الاقتراب من الحدود، بل وتهديدها بإطلاق النار على المواطنين إن اقتربوا منها.

وقال البسيوني الذي يعيل أسرة مكونة من ٩ أفراد، لـ"آفاق برلمانية"، "هذه هي المرة الخامسة الذي يُدمر فيها الاحتلال أرضي وأرض والدي التي تبلغ مساحتها نحو ١٠٠ دونم وملاصقة للحدود شرق معبر بيت حانون (إيرز) شمال القطاع، حيث اقتلع أشجار الزيتون التي كانت مزروعة على مساحة ٨ دونمات، وأيضاً اقتلع أشجار الجوافة التي كانت مزروعة على مساحة ٥ دونمات، إضافة إلى اقتلاع أشجار الحمضيات التي كانت مزروعة على مساحة دونمين من الأرض".

وأكد أن ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من عدوان متواصل، سرعان ما تزيد وتيرته خلال الحرب، وما يقوم به من عمليات تجريف لأراضيهم الزراعية، وتهديد مباشر لحياتهم، لن يثنيهم عن مواصلة صمودهم فوق أراضيهم وتحدي كل إجراءات الاحتلال العدوانية التي يقوم بها بهدف تفريغ الأرض من أصحابها لصالح ما يُسمى بالحزام الأمني.

وطالب البسيوني المفاوض الفلسطيني بالإصرار على مطلب إلغاء ما يُعرف بالحزام الأمني، وعدم القبول بأي شروط يضعها الاحتلال من شأنها منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية، وإعادة زراعتها والاستفادة منها، وبخاصة أن تربة الأراضي الحدودية من الأكثر خصوبة، كما أنها غنية بالمياه الجوفية العذبة الصالحة للزراعة الحقلية وأنواع الزراعات كافة.

خسائر القطاع الزراعي

وفي هذا السياق، أكدت وزارة الزراعة في غزة أن التقديرات الأولية لقيمة الأضرار والخسائر التي أصابت القطاع الزراعي جراء العدوان الإسرائيلي، تجاوزت ٥٥٠ مليون دولار، منها ٣٥٠ مليون دولار أضراراً وخسائر مباشرة، و٢٠٠ مليون دولار خسائر غير مباشرة.

ونوهت الوزارة إلى أن الأضرار والخسائر المباشرة توزعت على القطاعات الزراعية الفرعية بواقع ٢,٤ مليون دولار أضرار وخسائر الإنتاج النباتي، حيث استهدف الاحتلال، بشكل مباشر، أكثر من نصف المساحة الزراعية التي تقدر بنحو ١٤٠ ألف دونم، وتضررت المساحة الباقية بشكل أو بآخر نتيجة عدم القدرة على الوصول إليها نتيجة الجفاف.

وقال الدكتور نبيل أبو شمالة، مدير عام السياسات والتخطيط بوزارة الزراعة، في تصريح صحافي، "إن أضرار وخسائر الإنتاج الحيواني بلغت ٧٠,٨ مليون دولار، كما بلغت أضرار قطاع التربة والمياه ٦٨,٢ مليون دولار، وأضرار الثروة السمكية ١٠ ملايين دولار، فيما قدرت خسائر المحاصيل المخزنة بنحو ١,١٦ مليون دولار.

وأوضح أبو شمالة أن الأضرار تنوعت من حيث الاستهداف المباشر للأراضي الزراعية كبساتين الحمضيات والزيتون والفواكه الأخرى والدفيئات وزراعات الخضار المكشوفة، وكذلك استهداف منشآت الإنتاج الحيواني كمزارع الدجاج والأبقار والأغنام وخلايا النحل، وقوارب وغرف الصيادين التي تحتوي على المحركات وشباك الصيد.

وأشار إلى أنه تم استهداف آبار المياه وخزانات المياه العلوية وبرك تجميع المياه والخطوط الناقلة للمياه، إضافة إلى تدمير الأراضي الزراعية وتجريف التربة الزراعية الواقعة بمحاذاة الحدود الشرقية والبالغة مساحتها حوالي ٣٤ دونماً زراعيّاً تم قصفها وتجريفها بالكامل.

وأضاف أن قيمة الخسائر غير المباشرة الناتجة عن تكلفة الفرصة البديلة وتعطل الأيدي العاملة في القطاع الزراعي، قُدرت بنحو ٢٠٠ مليون دولار، موضحاً أن أكثر المحافظات تضرراً هي محافظة خان يونس، حيث بلغت قيمة الخسائر فيها ٧٩ مليون دولار، ثم محافظة غزة ٦٠ مليون دولار، تليها شمال غزة ٤٨,٥ مليون دولار.

بناء اقتصاد مقاوم

من جانبه، قال منسق القطاع الزراعي في شبكة المنظمات الأهلية، ومدير اتحاد لجان العمل الزراعي، المهندس محمد البكري: إن حجم الدمار الكبير الذي خلّفه الاحتلال جراء العدوان على قطاع غزة، والذي انتهك من خلاله جميع الأعراف والقوانين الدولية، وكذلك القيم الإنسانية والأخلاقية، يؤكد أن أمامنا مهام كبيرة وصعبة من أجل إعادة الاعمار وبناء اقتصاد فلسطيني مقاوم يستطيع الصمود.

وأضاف البكري: إن الأراضي والمنشآت الزراعية كانت هدفاً لغارات الاحتلال الإسرائيلي الجوية والبحرية والبرية، وهذا ما يؤكده حجم الأضرار التي نجمت عن الاستهداف المباشر للأراضي الزراعية كبساتين الحمضيات والزيتون والفواكه والخضار، وكذلك منشآت الإنتاج الحيواني كمزارع الدجاج والأبقار والأغنام وخلايا النحل وقوارب الصيادين.

وأكد أن "إعادة الإعمار يجب أن تكون ضمن رؤية وطنية فلسطينية تنموية تطويرية تأخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات، إذ أن السلطة مطالبة بتخصيص موازنات معقولة للقطاع الزراعي تأخذ بعين الاعتبار مساعدة المزارعين والصيادين في العودة إلى مزارعهم والبحر من أجل تفعيل عجلة الإنتاج".

ولفت البكري إلى أن أهم أولويات القطاع الزراعي تتمثل في إعادة إعمار الآبار وتوفير المياه وتأهيل الدفيئات وتوفير مستلزمات الإنتاج للخضار، وتأهيل المراكب وتوفير المعدات اللازمة للصيد، وتوفير الأعلاف والخدمات البيطرية، وتأهيل مزارع الدواجن، وتقديم المساعدات اللازمة للإنتاج، وتوفير السكن وأماكن إيواء للمزارعين الذين تم تدمير بيوتهم.

إنهاء المنطقة العازلة

وفي سياق متصل، عبر عدد من المزارعين عن تخوفهم من إمكانية إقدام الاحتلال على إقامة منطقة أمنية عازلة على طول الشريط الحدودي، قد تصل إلى مسافة كيلومتر من الحدود أو أكثر من ذلك، بذريعة منع زرع عبوات ناسفة، أو إطلاق قذائف صاروخية، أو حتى منع المقاومين من حفر أنفاق هناك.

المواطن ماجد وهدان (٥٤ عاماً) من سكان بلدة بيت حانون، الذي يملك أرضاً زراعية تصل مساحتها إلى نحو ٣٦ دونماً، قال لـ"آفاق برلمانية": منذ العام ٢٠٠٢ دمر الاحتلال الإسرائيلي أرضي أربع مرات، ولكنني وعلى الرغم من تعرضي وأفراد عائلتي جميعاً للاستهداف المباشر من قبل جنود الاحتلال بالقذائف المدفعية والطلقات النارية لطردنا من هناك ومنعنا من دخول أراضينا، فإننا واصلنا استصلاحها وإعادة تعميرها وزراعتها من جديد، وسنبقى كذلك حتى ولو قضى الاحتلال علينا جميعاً.

وأضاف وهدان الذي تبعد أرضه عن الشريط الحدودي نحو ٤٥٠ متراً: الآن في هذه الحرب أعاد الاحتلال اقتلاع أشجار الليمون التي كانت مزروعة على مساحة ١٠ دونمات، كما اقتلع أشجار الزيتون التي كانت مزروعة على مساحة ٤ دونمات، إضافة إلى تدمير بئر مياه، وتخريب المزروعات كافة من مختلف أنواع الخضار والبقوليات، ولكن هذا لن يُثنينا عن مواصلة تعميرها وإعادة زراعتها والتواجد فيها، مشدداً على ضرورة استخدام المفاوض الفلسطيني أدوات ضغط تمكنه من عدم السماح للاحتلال بتجاوز أو إلغاء أي اتفاق كما حدث في اتفاق التهدئة العام ٢٠١٢، الذي سمح للمزارعين بالوصول لأراضيهم، ومن ثم عاد الاحتلال ومنعهم بل وأطلق النار عليهم وقتل منهم من قتل وأصاب من أصاب.

المزارعون أكثر حذراً وقلقاً

بدورها، قالت المزارعة سالمة أبو مصطفى "أم حسام" التي تملك قطعة أرض تزيد مساحتها على ٣ دونمات شرق محافظة خان يونس، إنها ومعظم المزارعين الذين يملكون أراضيَ على الحدود، سواء في شمال القطاع أو شرقه، أصبحوا أكثر حذراً وقلقاً على مصيرهم، لاسيما أن جنود الاحتلال المتمركزين داخل دباباتهم وآلياتهم العسكرية أو يعتلون الأبراج العسكرية لا يتورعون عن إطلاق النار في أي لحظة ضاربين بعرض الحائط كل الاتفاقات الدولية والمحلية التي تُوقع معهم.

وأضافت أبو مصطفى: على الرغم من أن مفاوضات تثبيت وقف إطلاق النار والتهدئة ما زالت جارية حتى الآن بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بوساطة مصرية، فإن قوات الاحتلال لا تزال تمارس سياسة ترويع وترهيب المزارعين لإجبارهم على ترك أراضيهم وهجرتها بهدف الاستيلاء عليها لصالح ما يُسمى بالحزام الأمني، تحت حجج وذرائع أنها أراضٍ بور وغير مستخدمة.

وأكدت أن "طائرات الاحتلال الاستطلاعية والعمودية أصبحت لا تفارق سماء المنطقة الحدودية وعلى ارتفاعات منخفضة جداً، وكأنها في مهمة دائمة لاستهدافنا"، مشيرة إلى أن المزارعين يظهرون لهذه الطائرات بوضوح، كمزارعين كل همهم الزراعة وحرث الأرض وجني المحصول، ولا شيء غير ذلك.

وقالت: نتطلع إلى اليوم الذي نعود فيه إلى أراضينا بسلام دون خوف أو وجل من أجل استصلاحها وزراعة وحصاد محصول القمح والشعير والذرة، وإعادة زراعة أشجار الزيتون واللوزيات دون مراقبة من دوريات جنود الاحتلال، الذين لم ينفكوا عن التمركز والتموضع بمحاذاة السياج الأمني الفاصل وكأنهم في حالة استعداد دائم لاستئناف العدوان من جديد.

ونوهت إلى أن بعض المزارعين والمواطنين القاطنين على مسافة غير بعيدة من الحدود، وبخاصة ممن تعرض أحد أفراد عائلتهم للاستشهاد أو الإصابة برصاص جنود الاحتلال، يفضلون عدم الذهاب إلى مثل هذه المناطق، لاسيما في ظل الأوضاع الأمنية الصعبة وحركة الآليات العسكرية المحمومة تحسباً لوقوع إصابات جديدة، أو ما لا يحمد عقباه، مبيّنة أن سكان المناطق الحدودية هم الأكثر عرضة من باقي سكان القطاع للعدوان الإسرائيلي؛ سواء بالاستشهاد أو الإصابة أو الاعتقال في أحسن الظروف.

تحسين الواقع الزراعي

وإزاء ذلك، يمكن القول إن مطالب المزارعين للجهات المختصة في السلطة الوطنية تتمحور حول ضرورة تسهيل عملهم، وتحسين الواقع الزراعي في الأراضي المحررة، وأن تلبي التشريعات الفلسطينية حقوق المزارعين واحتياجاتهم، لخلق واقع زراعي أفضل خلال الفترة القادمة، وللمجتمع الدولي بضرورة قيامه بالضغط على حكومة الاحتلال، من أجل فتح المعابر، وتسهيل مرور المنتجات الزراعية.

واعتبر المزارعون خلال لقاء نظمه في غزة، مؤخراً، المركز العربي للتطوير الزراعي، وجمعية تطوير المزارعين، في إطار مشروع تقوية المزارعين وتمكينهم من المشاركة في السياسات الزراعية العامة، أن الواقع الزراعي في فلسطين بحاجة إلى توحيد الجهود المبذولة لتحسين أسس ومقومات التنمية الزراعية والبشرية، سواء على الصعيد الراهن أو المستقبلي، لاسيما بعد انتهاء الحرب والعدوان.

وأمام هذه الحالة المزرية للواقع الاقتصادي بشكل عام، وللقطاع الزراعي بشكل خاص، تبقى فئة المزارعين هي الأفقر على الدوام بين شرائح المجتمع قاطبة، وبحاجة إلى دعم متواصل، لاسيما أنه ليست لهم علاقة لا من قريب أو بعيد فيما ظهر على السطح من مناكفات سياسية داخلية قد تؤخر دعمهم وتعزيز صمودهم، كما تؤخر إعادة إعمار ما دمره الاحتلال، ليس في العدوان الأخير فحسب، بل وخلال الحربين السابقتين.

معالجة الأزمة تتأرجح بين الحاجة إلى الحلول الفورية والمشاريع الاستراتيجية

استهداف محطة الكهرباء يفاقم معاناة المواطنين والقطاعات الاقتصادية

علا أبو حسب الله

إذا كنت ترتب حياتك بناءً على جدول معد مسبقاً من قبل شركة توزيع الكهرباء، فلن تذهب إلى طبيب الأسنان أو الحلاق أو حتى لزيارة بعض الأقارب أو الأصدقاء قبل أن تعلم مسبقاً جدول الوصل والفصل الكهربائي في المنطقة، إذ أنك تعيش في بقعة جغرافية تسمى قطاع غزة، وتعاني أزمة الوجود هذه، لأكثر من ثماني سنوات، حيث ينفصل التيار الكهربائي ١٨ ساعة يومياً ويتم وصله ٦ ساعات فقط، ما أثر على جميع مناحي الحياة في ظل تفاقم معاناة المواطنين وأصحاب المصالح جراء العدوان الإسرائيلي.

وحسب محمد أبو شنب، رئيس اتحاد صناعات الملابس والنسيج في قطاع غزة، واتحاد الخياطين، "أثر انقطاع التيار الكهربائي، بشكل أساسي، على عملية الخياطة في قطاع غزة بشكل كارثي، حيث أصبح دوام العمال يرتبط بشكل وثيق بوصل التيار الكهربائي. وحتى في ساعات الوصل، لا تكون منتظمة، فلا يستطيع صاحب المصنع الاستفادة كلياً من هذه الفترة، حيث يضطر لاستدعاء العمال من بيوتهم".

وقال أبو شنب: يركز صاحب العمل، بشكل خاص، على استدعاء العمال المقيمين ضمن المنطقة نفسها، وعلى الرغم من ذلك، تتطلب فترة وصول العمال ما لا يقل عن ساعة على الأقل كي يباشروا عملهم الفعلي. فصاحب مصنع الخياطة أو المشغل المتوسط أو صغير الحجم الذي يعاني من عدم توفر الوقود المصري، وارتفاع كلفة الوقود الإسرائيلي، لا يستطيع إضافة كلفة الوقود لتشغيل المولدات على سعر منتجاته، نظراً لحالة الركود التي تشهدها سوق غزة إثر تراجع القدرة الشرائية للمواطنين.

وأضاف: بعد انقطاع الوقود المصري رخيص الثمن والمهرب عبر الأنفاق إلى قطاع غزة، أصبح الاعتماد الكلي على الوقود الإسرائيلي، حيث يبلغ سعر اللتر ما يقارب ٧ شواكل، والمولد يحتاج إلى ٣ لترات في الساعة الواحدة. لذا التكلفة أصبحت مرتفعة جداً، وإضافتها إلى السلعة والمنتج أمر غير ممكن، لأن السلعة في الأصل يجب أن تكون أقل من المستورد حتى تستطيع المنافسة.

عين بصيرة ويد قصيرة

وتابع أبو شنب: هناك طلب في السوق الآن، فهذا موسم أعياد ومدارس، وهناك مخازن بأكملها من البضائع المستوردة لهذه المواسم احترقت في العدوان الأخير، ولذلك هناك فرصة للمصانع لتقتحم الأسواق، لكن هذا غير متحقق بسبب عدم وجود كهرباء. وهناك العديد من المناقصات لا تزال مطروحة من قبل بعض المؤسسات على حقائب وملابس المدارس، لكن لا أحد يستطيع المنافسة عليها بسبب أزمة الكهرباء.

وقال: البضاعة الفلسطينية ممتازة، والعامل الفلسطيني ماهر وقادر على أن ينافس ويعمل لمدة تزيد على ١٦ ساعة لزيادة الإنتاج والتصدير للخارج، لكن أزمة الكهرباء حالت دون ذلك، والوضع لا يمكن له أن يبقى هكذا لمدة طويلة، ويجب إيجاد حلول مؤقتة كتوفير مولدات كبيرة تشغل مصانع عدة، أو توفير أجرة عمال أو أي شيء من هذا القبيل لحين حل مشكلة الكهرباء.

التيار الكهربائي عصب الحياة

الصيدلانية إيمان غبن (٢٩ عاماً)، شرحت معاناتها على طريقتها، فقالت: أنا أسكن في الطابق الثامن في أحد الأبراج السكنية في مدينة غزة، وكل حياتي مبرمجة بحسب جدول الكهرباء. ولأننا نسكن في طابق مرتفع لا يستطيع أحد زيارتنا إلا في ظل وجود الكهرباء. وفي يوم زيارة الضيف، تضيع فترة وصل التيار الكهربائي لمدة أربع أو ست ساعات دون تمكني من الاستفادة من فترة وصل الكهرباء بشيء.

وشرحت: في الأيام التي لا يزورنا فيها أحد، لا أعرف ما الذي يمكن أن أفعله؟ هل أكمل بعض الأعمال العالقة التي تحتاج إنترنت وكمبيوتر؟! أم أقوم بالغسيل والكوي وتنظيف المنزل؟! وهكذا أنا أعد جدولاً يومياً بحيث أستطيع الوصول إلى درجة الاستفادة القصوى من الكهرباء. وبطبيعة الحال، أضطر في مرات كثيرة إلى الاستيقاظ مبكراً أو السهر حتى ساعة متأخرة من الليل كي أتمكن من الاستفادة من الكهرباء.

خطط يومية

في يوميات الحياة في قطاع غزة تخلى المواطنون، بسبب انقطاع التيار الكهربائي، عن عاداتهم الشرائية عن طريق الذهاب يوم الخميس أو الجمعة للتسوق وتأمين احتياجاتهم لأيام الأسبوع، وباتوا يفعلون ذلك يوماً بيوم، الأمر الذي ضاعف الأعباء المالية لهم وأهدر مواردهم.

وقالت غبن: لم يعد يمكنني الذهاب إلى السوق مرة واحدة في الأسبوع لشراء الخضراوات واللحوم وغيرها، لأن التيار الكهربائي مقطوع وستفسد المأكولات، ما أضاف عبئاً مادياً جديداً وجعل المصروف مضاعفاً.

واختتمت حديثها بالقول: لقد ازداد المصروف

الشهري لأسرتنا الصغيرة إلى الضعف، عدا عن الأجواء الحارة التي لا تجعلك تجد حتى شربة ماء بارد. وفي مرات كثيرة، أشعر بأني أشتاق لشرب عصير بارد أو حتى ماء مثلج. الحياة تزداد صعوبة يوماً بعد آخر بسبب أزمة الكهرباء التي لا يلتفت أحد لحلها وتخفيف العبء عن المواطن.

استهداف إسرائيلي متعمد

وفي تعقيبه على معاناة المواطنين، قال جمال الدردساوي، مدير العلاقات العامة والإعلام في شركة توزيع الكهرباء في محافظات غزة: الاحتلال الإسرائيلي يعرف أن من يملك الطاقة يملك التنمية، لذا سعى على امتداد الزمن إلى مراكمة الكثير من العقبات أمام تطوير قطاع الكهرباء في غزة، والهدف من ذلك هو إبقاء القطاع عند مستوى الحد الأدنى من الحياة والتطور.

وأضاف الدردساوي: هذه السياسة الإسرائيلية تحتاج إلى منفذين، ومن ينفذها هي الآلة العسكرية، حيث ضربت خلال فترة العدوان محطة الكهرباء وخطوط الكهرباء، سواء الإسرائيلية أو المصرية، عدا عن استهداف طواقم شركة الكهرباء وقصف مخازن عامة لشركة التوزيع في وضح النهار، لنصل إلى حالة من الصفر الكهربائي كما حدث خلال فترة العدوان لأكثر من ١٠ أيام متواصلة عاش خلالها قطاع غزة حالة كارثية.

للأزمة جذور

منذ بدء احتلال إسرائيل لقطاع غزة العام ١٩٦٧، حرصت على إبقائه مستهلكاً للكهرباء من خلال كوابل وتمديدات إسرائيلية.

وقال الدردساوي: لم يكتفِ الاحتلال بحالة التردي التي خلقها، ففي العام ٢٠٠٦ تم الاعتداء الصارخ على محطة توليد الكهرباء التي كانت تعتبر قبل ذلك خطاً أحمر، ولم يتم إصلاح الخلل حتى الآن، والأزمة تتعمق من حين إلى آخر عبر التقليص في الكميات الواردة من الوقود أو حتى منعه بذرائع أمنية، حتى وصل الأمر إلى تعطل الخطوط الحاملة للكهرباء الإسرائيلية إلى قطاع غزة لأسابيع دون السماح لطواقم الشركة بإصلاحها.

وتابع: أما خلال العدوان الأخير على القطاع، فقد استهدف قطاع الكهرباء منذ الأيام الأولى للعدوان، حيث ضربوا محطة توليد الكهرباء عن طريق ضرب خطوط التبريد في المرة الأولى، ثم ضربوا نظام التبريد، ومن ثم قصفوا محيط المحطة وداخل ساحتها، قبل أن يستهدفوا المحطة، التي عملوا على ضمان توقفها بشكل كامل من خلال ضرب خزانات الوقود. وقبلها كانوا قد استهدفوا الخطوط العشرة التي تحمل الكهرباء الإسرائيلية إلى قطاع غزة، والتي تعتبر المصدر الرئيسي والأول للكهرباء في القطاع.

مصادر الطاقة

وحسب الدردساوي، ترد الطاقة الكهربائية إلى قطاع غزة عبر ثلاثة مصادر رئيسية: الأول الخطوط الواردة من إسرائيل وهي توفر ١٢٠ ميغاوات، والثاني الخطوط الواردة من مصر، وهي تغطي فقط نصف حاجة محافظة رفح وتوفر ٣٢ ميغاوات، والثالث محطة توليد كهرباء قطاع غزة التي لو تم تشغيل مولدين فيها فإنها تنتج من ٦٠ إلى ٦٥ ميغاوات، الأمر الذي كان يحدث حتى شهر تموز/يوليو ٢٠١٤، أي حتى استهدافها في العدوان الأخير، فتوقفت بالكامل.

وقال: لو تم تشغيل جميع الخطوط ومحطة التوليد والمصادر جمعيها، فإن الموجود هو في حدود ٢١٠ ميغاوات، في حين أن حاجة قطاع غزة الفعلية تصل إلى ٥٠٠ ميغاوات، أي أنه في أحسن الظروف لدينا عجز يقارب ٥٠٪ في قطاع غزة.

وأردف: بعد العدوان الأخير على قطاع غزة والاستهداف المتواصل للكهرباء، وبعد تعطل المحطة، فإن مجموع ما لدينا الآن هو ١٥٠ ميغاوات؛ أي ما يكفي لإمداد القطاع لفترة ٦ ساعات كهرباء مقابل ١٨ ساعة فصل، ونحن نسعى إلى جعلها ٨ ساعات وصل، وهذا أفضل ما يمكن أن نصل له في ظل الإمكانات المتوفرة لدينا.

يذكر أنه لو تم تشغيل محطة توليد كهرباء غزة كلياً، فإن أقصى حد يمكن أن تصل له يتراوح بين ٩٥ و١٠٠ ميغاوات في حال تم إصلاح العطل الذي تسبب فيه قصف المحطة العام ٢٠٠٦، لكنها مصممة لكي تنتج ١٤٠ ميغاوات، الأمر الذي لم يحدث منذ إنشائها بسبب حاجتها إلى إعادة تأهيل الخطوط والتمديدات.

وقال الدردساوي: معالجة موضوع الكهرباء الآن تفتقر إلى الموارد والمواد اللازمة، الأمر الذي يمثل العقبة الأبرز أمام سرعة ترميم الخطوط. وهذا يستوجب الإسراع في إيصال المواد اللازمة دون إخضاعها إلى إجراءات روتينية تؤخر إدخالها، فالوضع لا يحتمل أن تستغرق الإجراءات الروتينية أسابيع وربما أشهراً، إذ يجب أن نسبق الشتاء حتى لا تتعمق الأزمة أكثر.

واختتم حديثه قائلاً: الكهرباء ترد من جميع الموارد؛ الخطوط المصرية والإسرائيلية ومحطة توليد الكهرباء، إلى سلطة الطاقة التي تقوم بشرائها عبر اتفاقات وطرق مختلفة، ثم تصل إلى شركة توزيع كهرباء غزة التي تقوم بتوزيعها على المستهلكين، وجباية المستحقات ومواجهة أنماط الاستهلاك، بما ينطوي عليه ذلك من تعقيدات مثل تهرب بعض المواطنين من الدفع والاستهلاك غير المنظم وسرقة الخطوط ... وغيرها.

كارثة وما من مُكترث

وفي سياق متصل، قال الخبير والمحلل الاقتصادي د. ماهر الطباع، إن قطاع غزة، ومنذ أن قصفت الطائرات الإسرائيلية في منتصف العام ٢٠٠٦ محطة توليد الكهرباء؛ أي على مدار أكثر من ثماني سنوات، يعاني من انقطاع التيار الكهربائي الدائم وبشكل يومي، ما زاد من معاناة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية، حيث يقضي المواطنون من ٨ إلى ١٢ ساعة يومياً بلا كهرباء حسب حجم الأحمال والضغط على الشبكة.

وأضاف: أدى توقف محطة توليد الكهرباء الوحيدة بقطاع غزة بعد استهدافها وقصفها من قبل الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٨ تموز/يوليو الماضي، إلى تفاقم الأزمة بشكل كبير، حيث قطعت الكهرباء بشكل كامل عن مدينة غزة نتيجة للأعطال والتدمير في خطوط الكهرباء المغذية لقطاع غزة والواردة عن طريق إسرائيل لمدة تتجاوز ١٠ أيام متواصلة. وبعد البدء في إصلاح خطوط الكهرباء، أصبحت تصل حتى انتهاء العدوان بمعدل ٣ إلى ٦ ساعات يومياً، إلى أن استقر برنامج الكهرباء الآن على نظام ٦ ساعات وصل للكهرباء يومياً.

ويهدد استمرار توقف محطة توليد الكهرباء وانقطاع التيار عن قطاع غزة لمدة تصل أحياناً إلى ١٨ ساعة يومياً، مختلف القطاعات الاقتصادية، ويضعف إنتاجيتها، وينذر بكارثة حقيقية سوف تؤثر على الأمن الغذائي الأساسي للمواطنين.

وأوضح الطباع أن العديد من المطاحن والمخابز أوشكت على التوقف عن العمل، كما أن استمرار هذه الأزمة ينذر بكارثة في القطاعات الخدمية كافة، وأهمها الصحة، والتعليم، إضافة إلى عمل البلديات التي لا يمكنها أن توقف عمل مضخات الصرف الصحي، وآبار المياه ومحطات تحلية المياه على مدار الساعة.

وقال: كل ذلك لا يذكر أمام استنزاف موارد الموطنين المالية، حيث أن تكلفة تشغيل مولد متوسط الحجم لساعة واحدة تقدر بمائة شيكل، وهذا الأمر يحمّل سكان الشقق في الأبراج والعمارات السكنية أعباء مالية مضاعفة نتيجة استخدام السولار الإسرائيلي، الذي تصل كلفته من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ شيكل شهرياً لكل شقة سكنية ضمن ساعات تشغيل مقننة لا تتجاوز ٤ ساعات يومياً.

تضرر القطاعات الاقتصادية

القطاعات الصناعية، والاقتصادية، والتجارية والزراعية لم تنجُ من الاختناق جراء الأزمة، فعلى صعيد القطاع الصناعي، أدى انقطاع التيار الكهربائي لزيادة تكلفة الإنتاج وانخفاض الطاقة الإنتاجية للمصانع.

وحسب الطباع، "اتّجه العديد من أصحاب المصانع إلى تشغيل العملية الإنتاجية في مصانعهم حسب جدول الكهرباء، حيث لا يستطيعون استخدام السولار الإسرائيلي لارتفاع تكاليفه، ما يساهم في ارتفاع تكلفة المنتج، وتكبدهم خسائر فادحة نتيجة تلف العديد من المنتجات، وبخاصة في الصناعات الغذائية، إضافة إلى تكاليف صيانة الماكينات والآلات والأجهزة الإلكترونية نتيجة تكرار الأعطال وعدم انتظام التيار الكهربائي".

وأضاف الطباع: لم يكن حال القطاع الزراعي أفضل، حيث أدى انقطاع التيار الكهربائي إلى توقف المئات من آبار المياه عن العمل، وعدم توفر المياه اللازمة لري المزروعات المختلفة، وتعرض العديد من المحاصيل الزراعية للتلف، بسبب توقف الآلات التشغيلية، كما تأثرت مصانع التعليب والفرز التي تعتمد على التبريد بشكل كبير.

وتابع: أثّر انقطاع الكهرباء على عمل مزارع الدواجن وعمليات الإنتاج والتفريخ، ومطاحن القمح، ومصانع الأعلاف ومصانع منتجات الألبان، كما أدى انقطاع التيار الكهربائي إلى تلف العديد من الأدوية البيطرية واللقاحات التي تحفظ في مستودعات الأدوية في ظروف تبريد خاصة.

وأضاف: كما تأثر القطاع التجاري بقلة الحركة التجارية، وضعف القوة الشرائية لدى المواطنين نتيجة لارتفاع معدلات البطالة والفقر، إضافة إلى الأعباء المالية التي يتحملها أصحاب المحال التجارية نتيجة شراء السولار والبنزين وصيانة المولدات.

حلول فورية وأخرى جذرية

منذ توقف العدوان، يجري البحث في احتياجات قطاع غزة الأساسية والعاجلة، ومن أبرزها حل مشكلة انقطاع التيار الكهربائي، لاسيما عقب استهداف محطة توليد الكهرباء، ما أدى إلى تضخم أزمة متفاقمة أصلاً.

وقال د. عبد الكريم عابدين، مدير عام سلطة الطاقة: كاستجابة طارئة للوضع في قطاع غزة، تمت مناقشة كل من سلطة الطاقة عبر رئيسها الدكتور عمر كتانة والمسؤولين الأتراك بالمقترح التركي، وهو عبارة عن توفير محطة توليد على متن سفينة ترسو على شواطئ قطاع غزة وتتصل مع القطاع عن طريق تمديدات.

وأضاف أنه توجد موافقة تركية، فنياً ومالياً، على شروط السفينة، في حين يجري انتظار الموافقة الإسرائيلية على موقع رسو السفينة، سواء غزة أو أي مكان آخر، منوهاً إلى أن المفاوضات بهذا الخصوص تتم برعاية مجموعة من المنظمات الدولية واللجنة الرباعية، وهي تقوم بدور الوساطة مع الجانب الإسرائيلي.

يذكر أن تكلفة هذا المشروع تبلغ نحو ٢٢٠ مليون دولار في حال تم تشغيل السفينة لأربع سنوات، وستمد القطاع بما يقارب ١٠٠ ميغاوات، وهي ستعمل بمعزل عن محطة توليد كهرباء القطاع.

أما فتحي الشيخ خليل، نائب رئيس سلطة الطاقة، فأكد أنه تم طرح العديد من الحلول الجذرية في أكثر من مرة، لكن الظروف السياسية تحول دونها، منوهاً إلى أنه يجب الاعتماد على زيادة شبكات الربط مع إسرائيل ومصر، إضافة إلى العمل على زيادة دخول الغاز الطبيعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء، وكذلك العمل على تنفيذ مخطط الربط والتوسيع الإقليمي عن طريق إيجاد خط غاز طبيعي من مصر أو إسرائيل، إلى جانب إتاحة الفرصة لتوسيع المحطة وإعادة تأهيلها حتى يمكنها العمل بكامل طاقتها.

الدمار طال ١٤٢ مدرسة حكومية إضافة إلى الجامعات

خسائر بالملايين في قطاع التعليم وجهود لإنقاذ العام الدراسي

ياسمين زقوت

منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من تموز/ يوليو الماضي، كان واضحاً تماماً أن من ضمن بنك أهداف الاحتلال تعطيل المسيرة التعليمية في قطاع غزة، فالعشرات من المؤسسات التعليمية والثقافية استهدفتها آلة الحرب الصهيونية بشكل مباشر، ما أدى إلى تدميرها بشكل كلي أو جزئي، إضافة إلى الأضرار غير المباشرة التي تمثلت بنزوح عشرات آلاف المواطنين ممن دمرت بيوتهم إلى المدارس، الأمر الذي أدى، بدوره، إلى التأثير على انتظام الدراسة للعام الجاري.

وأشار المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار- بكدار في تقرير أعدته لجنة متابعة وحصر الدمار، إلى أن حجم الخسائر في قطاع التعليم، جراء العدوان على قطاع غزة، يقدر بأكثر من ٢٢ مليون دولار، حيث كانت حصة المدارس الحكومية من الخسائر ما يقدر بـ١٢ مليون دولار، والجامعات بما يقدر بـ١٠ ملايين دولار.

الدمار طال ١٤٢ مدرسة حكومية

وقال مسؤول هذه اللجنة المهندس محمد النجار، إن الدمار طال ١٤٢ مدرسة حكومية، منها ٢٣ مدرسة تضررت بشكل بالغ، بحيث لم تعد تصلح للاستخدام خلال العام الدراسي الحالي ٢٠١٤-٢٠١٥، مقدرا تكلفة إعادة إعمارها بـ٨ ملايين دولار.

وأضاف أن حوالي ١١٩ مدرسة أخرى تضررت بشكل جزئي، بحيث يمكن استخدامها خلال العام الدراسي في حال تم ترميمها بأسرع وقت ممكن، مقدراً قيمة إعادة إعمارها بـ٤ ملايين دولار.

وبين النجار أن خسائر قطاع التعليم العالي تصل إلى حوالي ١٠ ملايين دولار، وتتوزع بين ثلاث جامعات، وهي جامعة الأزهر التي تضررت ٣ مبان تابعة لها، أحدها بشكل كامل وقدرت خسائرها بـ٣ ملايين دولار، والجامعة الإسلامية التي تضرر فيها مبنيان اثنان بتكلفة تقدر بـ٤,٥ مليون دولار، وأخيراً الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية التي تم تدمير بعض القاعات الدراسية فيها والمختبرات العلمية والمكتبة المركزية ومركز الحاسوب ومولدات الكهرباء، وقُدرت قيمة الأضرار بـ٢,٥ مليون دولار.

عجز في استيعاب الطلبة

في سياق ذلك، حذر التقرير الصادر عن اللجنة من العجز الذي ستواجهه المدارس الحكومية مع بدء العام الدراسي في استيعاب الطلبة ممن دمرت مدارسهم، الذين يقدرون بنحو ٢٥ ألف طالب، لافتاً إلى معاناة مدارس القطاع أصلاً من الاكتظاظ واعتمادها على نظام الفترتين الدراسيتين كحل لنقص المدارس نتيجة للحصار.

وأوضح أنه كنتيجة لدمار بعض الكليات في الجامعات سيحرم مئات الطلبة من استكمال تعليمهم العالي بشكل طبيعي، وبخاصة طلبة الكليات التي دمرت بشكل كامل ككلية الزراعة بجامعة الأزهر، مشيراً إلى أهمية الإسراع بمباشرة إعادة الإعمار وإدخال مواد البناء إلى قطاع غزة لمواجهة العقبات التي سببها العدوان على قطاع التعليم.

وأكد رئيس الجامعة الإسلامية بغزة الدكتور كمالين شعث، أن التقديرات الأولية للخسائر الناتجة عن استهداف مبنى الإدارة في الجامعة الإسلامية قد تصل إلى مليون ونصف المليون دولار.

وأشار شعث إلى أن الاستهداف طال مبنى الإدارة الرئيسي في الجامعة، الذي يضم المكاتب الإدارية لرئاسة الجامعة، ونواب الرئيس، وعمداء الكليات، ومكتب الشؤون الأكاديمية والتعليم الإلكتروني، وشؤون الموظفين، وعمادة الجودة والتخطيط، وكليات الآداب والتربية والهندسة والشريعة والقانون والدراسات العليا، إضافة إلى غرف الاجتماعات المختلفة.

وأضاف أنه نظراً إلى شدة القصف الذي وقع على هذا المبنى، فقد تأثرت بعض المباني المحيطة، لاسيما مبنى المؤتمرات الكبرى، وقاعة استقبال كبار الزوار.

ودعا جميع الجهات الأكاديمية والدولية ومؤسسات حقوق الإنسان، والجامعات التي تربطها بها علاقات شراكة واتفاقات تعاون إلى الوقوف إلى جانبها، والتنديد بهذا الاعتداء على مؤسسة أكاديمية، والتعبير عن السخط والغضب نحو قوات الاحتلال، ومطالبتها بالكف عن جرائمها، واحترام الاتفاقات الدولية، وتجنيب المدنيين والمؤسسات المدنية ويلات الحرب والتدمير.

بدوره، دعا رئيس مجلس أمناء جامعة الأزهر الدكتور عبد الرحمن حمد، اتحاد الجامعات العربية والعالمية، ومنظمة اليونسكو، إلى الوقوف أمام مسؤولياتهم في حماية ودعم الجامعات الفلسطينية، وإصلاح الضرر الذي تعرضت له جراء العدوان الإسرائيلي من خلال القصف المباشر بالطائرات، ما أدى إلى وقوع خسائر فادحة.

وأوضح حمد أنه بحسب التقديرات الأولية، فإن قيمة الخسائر التي تكبدتها جامعة الأزهر تقدر بنحو ٣ ملايين دولار، لافتاً إلى أنه تم تدمير المبنى الجديد للجامعة في منطقة المغراقة، والممول من جلالة الملك محمد السادس، إضافة إلى مبنى كلية الزراعة في بيت حانون شمال قطاع غزة، وكذلك تعرض الحرم القديم الشرقي، والحرم الغربي للخسائر.

وأضاف أن المسيرة التعليمية ستستمر على الرغم من العدوان، حيث تم استئناف الدراسة للطلبة المسجلين في الفصل الصيفي ٢٠١٣-٢٠١٤ الذي توقف جراء العدوان حسب الجداول الدراسية المعدة سابقاً، وذلك حرصاً من إدارة الجامعة على تعويض الطلبة عما فاتهم وعدم ضياع الفصل الدراسي عليهم.

وطالب القيادة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير وحكومة التوافق الوطني بأن يكون لها دور في دعم ومساندة الجامعات بسبب الظروف المالية الصعبة، ومساندة العملية التعليمية لما تعانيه مؤسسات التعليم العالي، مضيفاً أنه "لا يخفى على أحد أن ما يتم تغطيته من الرسوم الجامعية لا يغطى ٧٥٪ من المصاريف الإدارية والمالية باعتبارها مؤسسات غير ربحية، وما نتحدث عنها هي مؤسسات يملكها الشعب الفلسطيني، ويجب أن توليها القيادة والحكومة اهتماماً خاصاً، باعتبارها أساس التطور في المجتمع الفلسطيني".

ونوه إلى أن التسجيل للطلبة الجدد من خريجي الثانوية العامة ظل مفتوحاً، وأن كل الترتيبات اللازمة من الجامعة كانت جاهزة للبدء في عملية التسجيل، وتم إنجازها وفق ما هو مخطط له قبل بدء العدوان، موضحاً أن مجلس أمناء الجامعة ومجلس إدارتها يتواصلون مع مجلس الوزراء لتوفير بعض الرسوم الجامعية للطلبة في كليات الجامعة كافة.

واعتبر حمد أنه "على الرغم من كل ظروف العدوان والاحتلال ومخططات استهداف المؤسسات التعليمية بشكل ممنهج، وعدم ضمان الاحتلال الذي يصر على خرق القوانين الدولية كافة، وكسره المتكرر للقوانين الدولية، وعلى الرغم من توقيعه عليها وضربه بعرض الحائط الأعراف كافة، وعدم التزامه بأي اتفاقيات، فإنه سيتم العمل على بناء المؤسسات التعليمية في قطاع غزة وتطويرها بقدر الإمكانيات المتاحة، باعتبارها مؤسسات أكاديمية تعمل على تخريج الأجيال القادرة على مواجهة التحديات".

ولفت إلى أن إدارة جامعة الأزهر تقوم بتطوير المرافق، حيث أن المبنى الجديد هو عبارة عن ثلاثة مبانٍ ستبدأ عملية البناء بها قريباً بتمويل من المملكة العربية السعودية وتمويل من سلطنة عُمان بإنجاز المخططات الهندسية، وتقوم السعودية بتدقيق المخططات.

خطة بدء العام الدراسي

بدورها، قالت وزيرة التربية والتعليم خولة الشخشير، التي منعتها سلطات الاحتلال من زيارة غزة للمشاركة في افتتاح العام الدراسي في يومه الأول، إن الوزارة كانت قد أعدّت خطة لبدء العام الدراسي الجديد في قطاع غزة تمر بثلاث مراحل، ستستمر لثلاثة أسابيع منذ بدء العام الدراسي.

وأوضحت الشخشير، في بيان لها، أن المرحلة الأولى سيتم فيها التركيز على الجوانب النفسية والاجتماعية للطلبة والأهل، وتنفيذ نشاطات جماعية وفردية في مجال التفريغ والإرشاد النفسي والتوعية بالمحافظة على سلامة الأطفال.

وأضافت أن المرحلة الثانية تتمثل بالتهيئة وتوفير التجهيزات اللازمة والاحتياجات من خلال الإدارات المتخصصة، مبيّنةً أن المرحلة الأخيرة هي الدوام المدرسي والأكاديمي.

وأشارت إلى أنه تم تشكيل لجنة مشتركة من الوزارة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا"، للعمل على تهيئة الظروف كافة لافتتاح العام الدراسي الجديد، من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية كافة، وضمان إصلاح الأضرار المادية، وتقديم الخطط العلاجية، وتوضيح طبيعة المساعدة والتدخلات الطارئة.

يذكر أن وزارة التربية في قطاع غزة كانت أعلنت أنها أنهت تدريب أحد عشر ألف معلم من مدرسيها على التعامل مع الطلبة في المراحل الدراسية المختلفة بعد العدوان الأخير على القطاع.

وأوضحت الوزارة أنها دربت ١٨٤ مشرفاً تربوياً، و٤٠٥ مرشدين تربويين، و٣٩٧ مدير مدرسة، و٣٩٧ منسقاً للصحة المدرسية، على الأساليب الحديثة في مجالات التدخل والدعم النفسي التي نقلوها بدورهم للمعلمين ليكونوا على أهبة الاستعداد للتعامل مع الطلبة.

وفي سياق ذلك، لفت مدير العلاقات العامة في الوزارة معتصم الميناوي، إلى أن المعلمين سيعملون على استيعاب الطلبة ومساعدتهم على تفادي المشاكل المختلفة التي من الممكن أن تزيد من حالة الطلبة سوءاً.

وأشار إلى أن الأسبوع الأول من الدراسة خصص لحصص الرسم والرياضة والألعاب، على أن تبدأ الدراسة بعد أسبوع، ولكن بطريقة لا تتسبب بإرهاق الطلبة.

وبين أنه انطلاقاً من استشعار الوزارة بالوقت وتخفيفاً عن الطلبة، أوعزت الإدارة إلى دائرة المناهج بالتنسيق مع المشرفين التربويين من أجل التخفيف عن الطلبة عن طريق حذف بعض الموضوعات التي لا تؤثر في جوهر المنهج.

استهداف التعليم جريمة نكراء

من جانبه، وصف وكيل وزارة التربية الدكتور زياد ثابت، قيام الاحتلال الإسرائيلي باستهداف عدد من المدارس والجامعات في قطاع غزة بالجريمة، مشيراً إلى أن قوات الاحتلال استهدفت ما يزيد على ١٥٠ مدرسة، وتم تدميرها ما بين جزئي وكلي.

واعتبر ثابت أن استهداف المؤسسات التعليمية يأتي في إطار المحاولات الصهيونية المتكررة لتدمير القطاع التعليمي في قطاع غزة، والنيل من المسيرة التعليمية، وكجزء من الحصار المفروض على قطاع غزة منذ ما يزيد على الأعوام السبعة.

ونوه إلى أنه "على الرغم من كل هذه المحاولات، فإن إرادة المواطن الفلسطيني تتجه دائماً نحو تعليم أبنائه"، إذ أن نسبة الأمية في القطاع تعد من أقل النسب في العالم، عازياً سبب ذلك إلى أن "المواطن يدرك أهمية العلم والثقافة في تنشئة جيل واعٍ يواجه الاحتلال الصهيوني، ويرجع الحق إلى أصحابه".

وتطرق إلى استكمال الوزارة استعداداتها لبدء العام الدراسي الجديد، موضحاً أنه تم بذل مختلف الجهود لتجهيز المدارس وإعدادها، إذ تم حصر المدارس الصالحة للاستخدام وفحصها للتأكد من سلامتها لاستقبال الطلبة.

وأوضح أنه كان هناك تنسيق مع وكالة الغوث لاستثمار مدارس الحكومة والوكالة لاستيعاب الطلبة في بعض المناطق التي تعرضت مدارسها للضرر الكبير نتيجة العدوان، مبيناً أن مشكلة الإيواء تم الانتهاء منها في مدارس الحكومة، عدا مدرسة عبد الفتاح حمود شرق غزة التي يتم العمل على حلها، لافتاً إلى أنه لا تزال ٣١ مدرسة تابعة للوكالة تستخدم كمراكز إيواء.

وأردف أن هناك خططاً تدرس حالياً للتعامل مع العائلات التي نزحت إلى المدارس، والتواصل مع الجهات المختصة من أجل توفير مساكن لهذه العائلات، مبيناً أن هذه العائلات رفضت إخلاء المدارس كونها فقدت بيوتها خلال العدوان على قطاع غزة.

وقال إن هناك ٢٣ مدرسة حكومية تضررت بصورة كاملة جراء العدوان، مؤكداً أن المدارس المتضررة بشكل جزئي سيتم العمل على ترميمها خلال الفترة القريبة القادمة.

كما نوه ثابت إلى أن الوزارة شرعت في تطبيق البرنامج الوطني للدعم النفسي للطلبة للتخلص من آثار العدوان، إذ تم تدريب الطواقم التعليمية على كيفية استقبال الطلبة والتعامل معهم مع بدء العام الدراسي.

بعد عدوان كلف قطاع الصيد خسائر بالملايين

كارثة اقتصادية يواجهها الصيادون مع استمرار اعتداءات الاحتلال

ثائر أبو عون

عراقيل لا تعد ولا تحصى تعرض لها صيادو قطاع غزة منذ بدء الحصار في العام ٢٠٠٧، جعلت من مهنتهم مهنة الخطر بامتياز، وهددت بتدمير قطاع حيوي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة. ومنذ لحظة بدء العدوان الأخير، تفاقمت معاناة العاملين في هذا القطاع، وبخاصة بعد انقطاع الصيادين عن العمل لمدة تزيد على الخمسين يوماً، وتدمير معدات وقوارب تبلغ قيمتها مئات آلاف الدولارات.

وظلت عيون الصيادين، خلال العدوان وما بعد توقفه، تتجه صوب مفاوضات القاهرة أملاً بالتوصل إلى اتفاق يوفر ضمانات ليس فقط بتثبيت توسيع مساحة الصيد، بل وعدم تكرار اعتداءات الاحتلال على الصيادين وقواربهم ومعداتهم، لاسيما أنه مع نزول الصياد في قطاع غزة إلى البحر، وبدء عمله، يضطر إلى مواجهة تحدٍ صعب يتمثل في الاقتراب من حافة الموت سعياً وراء لقمة تسد رمق من يعيلهم، فالمعاناة هي الرديف الوحيد لحياة يعيشها أصحاب هذه المهنة، جراء الملاحقات والخروقات المستمرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

خروقات إسرائيلية

منذ بدء سريان اتفاق وقف إطلاق النار في السادس والعشرين من آب الماضي، الذي قضى بالسماح للصيادين بالإبحار مسافة ٦ أميال بحرية، على أن تزيد تلك المسافة تدريجياً لتصل في النهاية إلى ١٢ ميلاً، ظلت معاناة الصيادين في غزة تراوح مكانها، فلا تكاد تخلو ليلة واحدة دون تعرضهم لإطلاق نار أو مصادرة معداتهم أو اعتقال بعضهم دون أي مبرر.

الصياد مروان الصعيدي واحد ممن ألفوا تلك المعاناة اليومية، فعلى مدى ٤٠ عاماً هي عمر خبرته في تلك المهنة، اعتادت عيناه مراقبة حركة الزوارق الصهيونية بحذر عند دخوله البحر وبدء رحلة البحث عن لقمة العيش، خشية أن يتم إطلاق النار عليه أو على زورقه فجأة ودون سابق إنذار.

الصعيدي قال: على الرغم من الاتفاق على وقف إطلاق النار وتوسيع مساحة الصيد إلى مسافة ٦ أميال، فإنني لا أشعر بأمان تجاه الاحتلال، فهو عودنا منذ الأزل على خرق كافة الاتفاقيات ونقض المعاهدات، وهو إلى الآن ما زال يعتدي على الصيادين بشكل يومي.

ونوه إلى أن ممارسات الاحتلال من ملاحقات مستمرة للصيادين واستهدافهم وقواربهم أصبحت جزءاً من مسلسل المعاناة اليومي الذي يعيشه الصياد وعائلته، مضيفاً أن بحرية الاحتلال تعرف أنهم يعملون في الصيد، ولكنها لا تبالي بذلك، متبعة أساليب عديدة من أجل التضييق عليهم، منها إطلاق النار على قوارب الصيد، ومصادرة المعدات، واعتقال الصيادين، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى حد قتلهم.

ولفت الصعيدي إلى أن اعتداءات الاحتلال فيما مضى كانت تتضمن في كثير من الأحيان الإهانات للصيادين، فتارة يأمرون الصيادين بخلع ملابسهم، وتارة يجبرونهم على النزول في المياه، مشيراً إلى أن ما يقوم به جنود الاحتلال يتعارض مع المواثيق والأعراف الدولية كافة.

وأضاف أن الاحتلال كبّد الصيادين الكثير من الخسائر، فالغرف الموجودة في ميناء غزة التي دمرها أثناء العدوان، كانت تحتوي على معدات وأدوات للصيد تبلغ قيمتها ملايين الدولارات، مؤكداً أنه هو نفسه مني بخسارة كبيرة بعد قصف الغرفة التي توجد فيها معداته.

وأردف قائلاً: لطالما طالبنا بغرف كهذه للصيادين، فمعداتنا كانت دائماً عرضة للسرقة، وعندما تم تنفيذ هذا المطلب جاء الاحتلال ودمرها ودمر معها سبيل عيشنا الوحيد.

الصياد خميس سعد الله هو أيضاً أحد ضحايا العدوان، فمعداته لم تسلم من وحشية الاحتلال الذي لم يستهدف الإنسان فحسب، بل ولقمة عيشه أيضاً.

سعد الله قال: عندما سمعت ببدء وقف إطلاق النار مع الاحتلال، سارعت إلى ميناء الصيادين في غزة، لكنني صدمت من هول المنظر، فعشرات الزوارق والقوارب المعدة للصيد كانت قد دمرت، إضافة إلى غرف معدات الصيد.

ونوه إلى أنه لم يعرف مكان الغرفة التي تحوي معدات الصيد خاصته بادئ الأمر، لكنه اكتشف بعد ذلك أنها دُمرت بالكامل، بما فيها من أغراض ومعدات تقدر قيمتها بمئات آلاف الدولارات.

وتابع: عانينا الكثير وقت العدوان، فقوتنا يُحسب باليوم، ومع توقفنا عن العمل لمدة تزيد على الخمسين يوماً، لم يكن أكثرنا يجد ما يسد به رمق عائلته.

وأضاف: حتى بعد إعلان اتفاق وقف إطلاق النار، وتوسيع مسافة الصيد، ما زال الاحتلال يمارس جرائمه اليومية بحقنا، ويحاربنا ويحاول بشتى الوسائل أن يكسر عزيمتنا، فلم يمضِ أسبوع على إعلان الاتفاق حتى بدأ الاحتلال يخرق التهدئة بإطلاق النار علينا وعلى مراكبنا وإرجاعنا عن مسافة الأميال الستة.

حال الصياد أشرف السلطان من بيت لاهيا شمال قطاع غزة لم يكن بأفضل من حال الصعيدي وسعد الله، فقوات البحرية الإسرائيلية ما زالت إلى اليوم تحاول محاربته في لقمة عيشه، وقال: ميلان فقط يسمح لنا بالصيد فيهما حالياً بمنطقة شمال القطاع، مبيناً أن قوات الاحتلال اعتقلت أربعة صيادين من أفراد عائلته في المسافة ذاتها، وصادرت أدواتهم، ومن ثم أطلقت سراحهم.

وأضاف السلطان: لم أتمكن من الإبحار في الأيام الأولى لوقف إطلاق النار، لأن أدوات الصيد الخاصة بي دمرت، فضلاً عن أني لم أتلق أي تعويض من أي جهة فلسطينية إلى الآن، مبيناً أن عمله توقف بشكل كامل خلال فترة الحرب، ما اضطره إلى أن يعيش ظروفاً مأساوية مع عائلته.

وأوضح أن "الصيادين الذين خرجوا للصيد، وصلوا لمسافة أقل من ستة أميال، وقد جرى تحسن ضعيف على نسبة صيدهم، لكن سرعان ما خابت آمالهم بعدما منعتهم إسرائيل من الدخول إلى تلك المسافة واعتقلت بعضهم، وخرقت بنود اتفاق وقف إطلاق النار".

بحرية الاحتلال تقلص مساحة الصيد

من جانبها، ذكرت وزارة الزراعة في غزة، في بيان لها، أن قوات البحرية الإسرائيلية قامت بتقليص مساحة الصيد إلى خمسة أميال بحرية، وإطلاق النار على الصيادين الذي تجاوزوا تلك المسافة، مشيرة إلى أن هذا يأتي "خلافاً لاتفاق التهدئة الذي يسمح للصيادين بالوصول إلى ستة أميال".

وقالت الوزارة إن قوات البحرية الإسرائيلية "منعت الصيادين من التقدم إلى مسافة ستة أميال المسموح بها منذ توقيع اتفاق التهدئة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في السادس والعشرين من تموز/يوليو الماضي" . كما أجبرت الصيادين على التراجع، وقامت بوضع علامات للصيادين لمنع تجاوزها، مؤكدةً أن هذه الخطوة "تمثّل انتهاكاً وخرقاً لاتفاق التهدئة" الذي أبرمته الفصائل مع إسرائيل برعاية مصرية.

وكان الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي توصلا إلى اتفاق برعاية مصرية، تضمن حسب بيان لوزارة الخارجية المصرية وقف إطلاق نار شامل ومتبادل بالتزامن مع فتح المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل، بما يحقق سرعة إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثة ومستلزمات الإعمار. كما شمل الاتفاق توسيع مسافة الصيد البحري إلى ٦ أميال، واستمرار المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين بشأن الموضوعات الأخرى (فتح المعابر، الميناء والمطار، الشريط الأمني، الأسرى)، خلال شهر من بدء تثبيت وقف إطلاق النار، حيث استؤنفت يوم الثلاثاء الماضي ٢٣ أيلول/سبتمبر في جلسة استكشافية بناء على دعوة مصرية.

تدمير ٣٠ غرفة للصيادين

وأكد نقيب الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، نزار عياش، في حديث لـ"آفاق برلمانية"، أن الخسائر المباشرة للصيادين بلغت ستة ملايين دولار، بسبب تدمير الاحتلال أكثر من ٣٠ غرفة للصيادين في ميناء غزة، وتدمير عدد من القوارب في الميناء، وأخرى في خان يونس ورفح، إضافة إلى الخسائر غير المباشرة التي بلغت ثلاثة ملايين دولار، نتيجة منع الصيادين من الإبحار.

وبحسب عياش، فإن نحو ٤ آلاف صياد، يعيلون أكثر من ٥٠ ألف نسمة يعملون في مهنة الصيد.

وقال عياش إنه "طيلة الفترة السابقة لم يلتزم الاحتلال بأيٍّ من اتفاقات التهدئة، وكان يمارس اختراقها بشكل يومي، سواء على صعيد المزارعين أو الصيادين"، مبيناً أن "واقع الحال حتى بعد سماح الاحتلال للصيادين بالوصول إلى ستة أميال، فإنه لا يوجد أثر إيجابي بالمعنى الاقتصادي على الصيادين".

وأضاف: الاحتلال يمارس حالياً سياسة الاعتقالات بحق الصيادين ومصادرة معداتهم، ويمنعهم من الوصول للمسافات المتفق عليها، ويحاول بشتى السبل ضرب قطاع الصيد من خلال ثني الصيادين عن الاستمرار في عملهم، مبيناً أن عدد الصيادين المسجلين رسمياً لدى النقابة يبلغ نحو ٣٦٠٠ صياد موزعين على محافظات القطاع، وما زالوا يعانون من سياسة الملاحقة والاعتقال المستمر بحقهم.

وأكد أن الاعتداءات الإسرائيلية كافة، ارتكبت في نطاق المسافة المسموح بالصيد فيها، الأمر الذي يدلل على أن سياسة الاحتلال تهدف إلى تشديد الخناق على صيادي القطاع ومحاربتهم في وسائل عيشهم، فضلاً عن تدمير أحد أهم جوانب الاقتصاد في قطاع غزة.

ونوه إلى أن "اتفاقية أوسلو حددت ٢٠ ميلاً بحرياً كمياه تابعة للسلطة، لكن الاحتلال لم يلتزم ببنود الاتفاقية، وقلص عدد الأميال المسموح بها إلى ١٢ ميلاً بحرياً، ثم عاد ليقلصها لستة أميال حتى وصلت بعد سنوات إلى ثلاثة أميال فقط، ثم عادت إلى ستة أميال بعد اتفاق وقف إطلاق النار الأخير"، مؤكداً أن "الاحتلال في الوقت الحالي لا يبالي ببنود هذا الاتفاق، وعاد يستهدف الصيادين ويلاحقهم عند مسافات أقل بكثير من المتفق بشأنه، قد تصل في بعض الأحيان إلى منع الصيادين في بعض مناطق القطاع من تجاوز مسافة الميلين، يبدأ بعدها بمحاصرة الصيادين وإطلاق النار عليهم".

وألمح عياش إلى أن "مسافة الأميال الستة المسموح بها للصيد قصيرة جداً بالنسبة للصياد؛ كون الأسماك تتركز في أماكن أبعد وأعمق، ما يعني أن قطاع غزة محروم من العديد من مواسم الصيد التي تذهب دون فائدة"، مؤكداً أن موسم الصيد حالياً يقتصر على ما تجود به المسافات القريبة من الشاطئ من أسماك السردين الصغيرة والسكمبلة.

عياش أشار أيضاً إلى أن تداعيات الحصار كان لها بالغ الأثر على قطاع الصيد، فارتفاع أسعار الوقود بشكل كبير دفع بالكثير من العاملين في مهنة الصيد إلى التخلي عن عملهم والبحث عن مهن أخرى، موضحاً أن مراكب الصيد تحتاج إلى ما يزيد على ٢٢ ألف لتر من السولار يومياً، وما يقارب ٢٠ ألف لتر من البنزين، إضافة إلى أن إغلاق المعابر والأنفاق جعل الحصول على معدات الصيد ولوازمه أمراً صعباً للغاية، مؤكداً أن هذا الأمر أدى إلى انهيار اقتصادي كبير في قطاع الصيد لعدم قدرة الصيادين على تلبية احتياجات السوق المحلية.

واعتبر أن التشديد من قبل الحكومة المصرية في الفترة الأخيرة، بما في ذلك شن حملة غير مسبوقة من أجل تدمير الأنفاق، أثّر بشكل سلبي على قطاع الصيد، وتسبب في شح الوقود المصري من السوق المحلية، ما جعل نحو ٨٠٪ من الصيادين شبه عاطلين عن العمل، مبيناً أن الوضع الاقتصادي الذي يعيشه الصيادون في الوقت الحالي صعب للغاية؛ كون مهنتهم أصبحت لا تشكل أي مصدر للربح.

الإمكانات عاجزة عن مواجهة الظاهرة والتعامل معها

العدوان يخلّف الآلاف من حالات بتر الأطراف والحروق والإعاقة الدائمة

خليل الشيخ

تجلس الطفلة نور أبو جراد (٦ أعوام) وسط ركام منزلها في بيت حانون وهي بالكاد ترى ما يدور حولها بعد أن فُقئت إحدى عينيها بينما أصيبت الأخرى بجروح بالغة، جراء شظايا صاروخ أطلقته طائرات الاحتلال على منزل أسرتها خلال العدوان الإسرائيلي.

لكن الطفلة نور لم تستوعب، بعد، فكرة أنها أصبحت معاقة جراء العدوان، فهي لا تتوقف عن البكاء، تارة بسبب الألم الجسدي الذي سببته الإصابة، والألم النفسي الذي نجم عن إصابتها بالعمى جزئياً، وتارة أخرى بسبب تدمير منزل عائلتها وفقدان المأوى.

وقالت والدتها لـ"آفاق برلمانية" إنها وعدداً آخر من أفراد الأسرة أصيبوا بجروح بالغة جراء استهداف منزلهم بصاروخ أدى إلى تدميره، والتسبب بنزوح العائلة إلى مركز إيواء على الرغم من إصاباتهم وجراحهم.

أما الفتى مهند شقورة (١٦ عاماً) من بيت لاهيا، ويعاني من إصابة بالغة في ساقه اليمنى، فما زال حائراً بين تأكيد ونفي الأطباء حول بتر ساقه، لكن المؤكد أنه أصبح واحداً من ذوي الإعاقة الحركية، فهو بكل الأحوال لن يستطيع السير على ساقه، ويحتاج إلى "عكاز" مساعد.

كما لا تزال الطفلة وئام الأسطل (٩ أعوام) من خان يونس، وعلى الرغم منم تلقيها العلاج في إحدى مستشفيات الضفة الغربية، تعاني من آثار الصدمة بسبب بتر ساقها اليسرى من أعلى الفخذ، وتئن من آلام بالغة بسبب تهتك في أعصاب قدم رجلها الأخرى.

وقالت مصادر طبية لـ"آفاق برلمانية" عن الطفلة الأسطل، إنها أصيبت بشظايا صاروخية بشكل مباشر في الشرايين والأوردة في قدميها، وأجريت لها عمليات جراحية لمحاولة توصيل الشريان الرئيس المؤدي للقدم، لكنها عادت لتعاني من قطع هذا الشريان، وبالتالي بترت ساقها.

وقال الشاب أكرم العاوور الذي كان يعمل مسعفاً متطوعاً خلال العدوان، إنه أصبح معاقاً حركياً بعد أن بترت ساقه اليمنى وأصيب بكسر في الساق اليسرى، جراء استهداف سيارة إسعاف كانت تقل مصابين وجرحى بقذيفة مدفعية أدت إلى استشهاد عدد من المواطنين.

وأضاف العاوور في حديث لـ"آفاق برلمانية"، أنه كان في مهمة إنسانية عندما تعرض للقصف، ودخل المستشفى برفقة من توجه لإسعافهم، لكنه فاق بعد يومين من إصابته على ساقه المبتورة، لينضم إلى آلاف الجرحى وذوي الإعاقة الجدد بسبب العدوان الإسرائيلي الأخير.

كما تعاني الطفلة رهف حسان (١٢ عاماً) من بيت حانون من بتر في الساق نتيجة تعرضها للقصف الإسرائيلي.

وتعد الطفلة مها الشيخ خليل (٨ سنوات) التي أصيبت في مجزرة حي الشجاعية شرق مدينة غزة، خلال العدوان الإسرائيلي، واحدة من آلاف الجرحى الذين انضموا لفئة ذوي الإعاقة. إذ فقدت مها والدتها وأربعة من أشقائها وجدتها وعمتها في تلك المجزرة التي راح ضحيتها العشرات وأصيب المئات بجروح.

وقالت مصادر طبية إن الطفلة مها أصيبت بقطع في الحبل الشوكي، وفقدت القدرة على تحريك جسدها باستثناء الرأس فقط.

الأسلحة الفتاكة زادت نسبة الإعاقة

من جانبه، قال الناطق بلسان وزارة الصحة في غزة، الدكتور أشرف القدرة، إن آلاف الجرحى نقلوا إلى المستشفيات خلال أسابيع العدوان الإسرائيلي، مصابين ببتر جزئي أو كلي أو حتى جروح في الأطراف العلوية والسفلية، يصعب علاجها، مشيراً إلى أن الأطباء اضطروا في مئات الحالات للجوء إلى بتر الأطراف نظراً لصعوبة علاج هذه الجروح، أو أن تكون الإصابة تهدد حياة الجريح.

وأوضح أن أجساد الجرحى كانت تصل المستشفيات مصابة بجروح غريبة، منوها إلى أن الأطباء الجراحين أكدوا أنهم لم يشاهدوا من قبل مثل هذه الجروح التي عانى منها المصابون، والتي كانت تتسبب إما باستشهاد الجريح أو إصابته بإعاقة دائمة.

وأضاف القدرة في تصريحات صحافية سابقة: الأطباء طوال أيام العدوان الإسرائيلي ظلوا يتعاملون مع جروح ذات رائحة كريهة وغير مفهومة وإصابات بحروق من الدرجتين الثانية والثالثة، عدا عن بتر بمعدلات عالية في الأطراف العلوية والسفلية، وحينها أثير الجدل حول استخدام إسرائيل أسلحة فتاكة ومحظورة دولياً ضد المدنيين في غزة.

وكان أطباء وخبراء دوليون عملوا في مستشفيات القطاع، قد حذروا من تنامي معدلات الإعاقة الدائمة لدى جرحى العدوان الإسرائيلي، وبخاصة من الأطفال، مؤكدين أن ذلك ناتج عن استخدام إسرائيل أسلحة فتاكة ومحظورة دولياً ضد المدنيين.

وأكد الخبير النرويجي أريك فوسا الذي زار غزة خلال فترة العدوان، للمشاركة في علاج الجرحى، في مؤتمر صحافي عقده في مستشفى الشفاء، أن إسرائيل استخدمت أسلحة محرمة دولياً في هجومها على قطاع غزة، وأن العديد من الحالات التي وصلت المجمع الطبي تؤكد استخدام إسرائيل لأسلحة محرمة دولياً، من نوع "الدايم" الذي يتسبب ببتر الأطراف، وإحداث جروح لا تستجيب للعلاج.

كما وجه البروفيسور النرويجي مادس فريدريك جيلبرت الذي تطوع لنحو أسبوعين في علاج جرحى غزة، اتهامات مماثلة لإسرائيل بشأن استخدام أسلحة محرمة دولياً، عندما أكد في مؤتمر صحافي عقده خلال أيام العدوان داخل مستشفى الشفاء في منتصف تموز/يوليو الماضي، أن إسرائيل تتعمد استخدام أسلحة فتاكة ومحرمة دولياً في هجماتها على مدنيي غزة، وبخاصة الأطفال، وهم النسبة الأكبر من الضحايا، حيث تسبب إما القتل وإما البتر والإعاقات والحروق.

وقال أطباء محليون في أحاديث منفصلة لـ"آفاق برلمانية"، إنهم تعاملوا مع العديد من الجرحى الذين وصلوا بسيقان مقطوعة وقد بدت عليها علامات الحرارة الشديدة عند نقطة البتر، ولكن دون وجود آثار شظايا، كما لاحظوا آثار حروق عميقة وصلت في بعض الحالات إلى العظم، فضلاً عن تهتك الأنسجة، ما يتسبب بنزيف دموي كبير في العضو المصاب.

إحصاءات تقديرية

بحثت "آفاق برلمانية" عن العدد الحقيقي لمن أصيبوا بعجز وإعاقات بسبب العدوان الأخير، لكن أيًّا من الجهات الرسمية لم يقدم إحصاءات مؤكدة بشأن ذلك.

وتقول المؤسسات ذات العلاقة إنها عاجزة عن نشر أرقام دقيقة وثابتة لأسباب فنية تتعلق بوجود عدد كبير من جرحى العدوان خارج قطاع غزة، وأخرى طبية تتعلق بدخول الإصابة مراحل عدة قبل أن تُصنف في نهاية الأمر ضمن ذوي الإعاقة.

وقال د. أيمن الحلبي، مدير وحدة العلاج الطبيعي والتأهيل بوزارة الصحة، في تقرير صحافي نشرته وكالة الصحافة الفلسطينية "وفا": يمر المُصاب أو الجريح المتوقع أن يصاب بعجز أو إعاقة بثلاث مراحل من العلاج، هي مرحلة تلقي الخدمة الطبية في المستشفيات بعد الإصابة، والثانية تلقي خدمات التأهيل الفعلي، والثالثة الدمج في المجتمع.

وأضاف: من الصعب الحكم على حالة الجريح فيما إذا كانت ستنتهي بإعاقة أو لا في الفترة الأولى بعد إصابته، لأنه يكون ضمن مرحلة تلقي الخدمات الطبية لاستقرار وضعه الطبي.

وبحسب الحلبي، بعد إنهاء المرحلة الأولى وانتقال الجريح لمرحلة التأهيل والدعم، يمكن الحكم على الجريح بأنه معاق، وبالتالي تحديد نسبة الإعاقة التي بناءً عليها تُحدد أشكال عمليات التأهيل التي سيتلقاها.

لكن جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية التي تنفذ مشاريع تتعلق بتقديم خدمات شاملة لعدد من هؤلاء الجرحى، لاسيما ممن لحقت بهم إعاقات وحالات عجز، سواء دائمة أو مؤقتة، قالت في تقرير أولي أصدرته، مؤخراً، إن وزارة الصحة كانت قد أصدرت تقريراً جاء فيه أن عدد جرحى العدوان بلغ نحو ١١ ألفاً و٢٠٠ جريح وجريحة، مشيرة إلى أن نسبة الإعاقة قدرت بين هؤلاء بنحو ٢٠٪.

وأوضح الدكتور عائد ياغي، مدير الإغاثة الطبية في قطاع غزة، في حديث لـ"آفاق برلمانية"، أن نسبة الإعاقة الدائمة بين إجمالي عدد الجرحى تقدر ما بين ١٠ إلى ١٥٪، فيما تتراوح نسبة الإعاقة المؤقتة خلال الأشهر الستة الأولى من إصابتهم ما بين ٢٠ إلى ٢٥٪.

وأضاف ياغي أن عمليات التأهيل لهؤلاء الجرحى تتطلب وقتاً يتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر بعد انتهاء التدخلات الجراحية عقب الإصابة.

ونوه إلى أنواع العجز والإعاقات التي خلفها العدوان الإسرائيلي، حيث قدرت حالات البتر في الأطراف بنحو ١٢٠ حالة بتر من جميع محافظات قطاع غزة، فيما بلغت نسبة إصابات الرأس نحو ٤٠٪، والشلل ٢٠٪، والكسور وأخطرها كسور الحوض ٤٢٪، وإصابات النخاع الشوكي ٨٪، والحروق ٥٪، فيما لم تقدر نسبة فقدان السمع والبصر.

من جانبه، قال المرصد الأورومتوسطي، وهو منظمة حقوقية مركزها العاصمة السويسرية جنيف، في تقرير أصدره بُعيد توقف العدوان، إن نحو ثلاثة آلاف طفل وطفلة أصيبوا بجروح متفاوتة خلال العدوان. وأضاف أن نحو ألف من بين هؤلاء الأطفال أصيبوا بإعاقات دائمة.

احتياجات كبيرة وإمكانات قليلة

وقال مختصون إنه على الرغم من عدم القدرة على تحديد نسبة حقيقية للمصابين بإعاقات جديدة نتيجة العدوان الأخير، إلا أن ثمة تأكيدات بأن العدد لن يكون قليلاً، وبالتالي هناك حاجة ملحة وكبيرة للمعينات والبرامج العلاجية والتأهيلية، التي يحتاجها هؤلاء المعاقون.

وقال مصطفى عابد، الخبير في مجال الإعاقة، في حديث لـ"آفاق برلمانية": الاحتياجات كثيرة ومتنوعة، فهناك أعداد كبيرة من الجرحى الذين من المرجح أن ينضموا لفئة ذوي الإعاقة نتيجة عمليات بتر الأطراف، لكن في كل الظروف هناك الآلاف من ذوي الإعاقة الجدد يحتاجون إلى سلسة طويلة من الخدمات الطبية والعلاجية والتأهيلية، فضلاً عن المعينات والأدوات المساعدة.

ونوّه عابد إلى أن "حالة الحصار التي يمر بها قطاع غزة منذ ما قبل العدوان، تركت آثاراً سلبية على واقع ذوي الإعاقة حتى قبل زيادة أعدادهم خلال العدوان الأخير، فهناك نقص كبير في الإمكانات المتاحة من الأدوات المساعدة، وهناك تخوف كبير في عدم حصول ذوي الإعاقة الجدد والسابقين على هذه الأدوات والاستفادة من البرامج اللازمة لتأهيلهم".

وأكد أن "الإعاقة تثبت بعد مرور ستة أشهر من الإصابة في الأوضاع العادية، لكن فترة العدوان شهدت تعقيدات في أنواع الإصابات، وبالتالي قد يحتاج الجريح المتوقع إصابته بالعجز إلى فترة أطول".

وحول الخدمات التي يحتاجها هؤلاء، أوضح عابد أنهم يحتاجون لخدمات العلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي والتأهيل المجتمعي والدعم النفسي من أجل تقبل ظروفهم الجديدة وعدم إصابتهم بالصدمات النفسية، فضلاً عن خدمات الأطراف الصناعية.

على الصعيد ذاته، أكد الحلبي في سياق تصريحاته، أن الزيادة الهائلة في أعداد ذوي الإعاقة تتطلب احتياجات ضخمة على الصعيد الطبي والأدوات والمعدات والأجهزة والمساعدات المالية، وهو ما تعاني المراكز والمؤسسات المختصة بالمعاقين في غزة من عدم توفره نتيجة الحصار المفروض منذ أعوام.

وشدد على أن مؤسسات دعم ذوي الإعاقة تعمل وفق برنامج متكامل وجهود مترابطة؛ كون هذه الفئة لا يمكن لمؤسسة بعينها أن ترعاها.

واعتبر أن من أصيب بإعاقات خلال العدوان، وبخاصة الأطفال، بحاجة لعملية تهيئة بيئية مع وضعهم الجديد، سواء في المنزل أو المجتمع أو الدمج في المدرسة، إضافة إلى توفير خدمات على المستوى البعيد.

جهات دولية تقدم خدمات لمبتوري الأطراف

لا تقتصر خدمات تقديم العون لفئة ذوي الإعاقة الجدد نتيجة العدوان الأخير على المؤسسات الرسمية الممثلة بوزارة الصحة وبعض المؤسسات المحلية، بل تعمل مؤسسات دولية عدة في هذا المجال.

وقال المدير الطبي لمؤسسة "أطباء بلا حدود" الدكتور محمد أبو عابد، في حديث لـ"آفاق برلمانية"، أن المؤسسة التي تعمل قبل العام ٢٠٠٧ في قطاع غزة، تنفذ برامج من أجل تأهيل الجرحى ممن أصيبوا بإعاقات وتشوهات.

وأوضح أن البرامج تشمل رعاية المصابين بإعاقات وحروق وإجراء عمليات جراحية، وتنفيذ العلاج الطبيعي بعد العمليات وتعديل مناطق البتر لتأهيل ذوي الإعاقة جسدياً تمهيداً لتركيب طرف صناعي.

وقال سهيل فليفل، مدير جمعية إغاثة أطفال فلسطين، وهي جمعية خيرية أميركية تعمل لمساعدة الأطفال الفلسطينيين في أماكن الصراع بمنطقة الشرق الأوسط، إن الجمعية توفد أعداداً من الأطفال الذين أصيبوا بإعاقات جسدية وحروق وتشوهات للعلاج في الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية واللاتينية، بعد أن فقدوا العلاج المناسب داخل قطاع غزة.

وأضاف فليفل لـ"آفاق برلمانية"، أن الجمعية تستقدم وفوداً دولية لإجراء جراحات نوعية ونادرة، لأطفال أصيبوا بعاهات وعجز، تمكنهم إما من الشفاء منها، أو على الأقل تخفيفها وتأهيلهم جسدياً ونفسياً لتقبلها.

كما تُسخر منظمة الإعاقة الدولية (هاندي كاب) والشبكة الإيطالية للإعاقة والتنمية ومؤسسة "أيدو كيد" الإيطالية جهودهما الموجهة للنساء، من أجل التدخل العاجل لمساعدة ذوات الإعاقة الجديدات بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع.

المقاومة تلتزم سياسة الغموض بشأن الجنود الأسرى

آمال فلسطينية بإبرام صفقة تبادل أسرى جديدة بين المقاومة وإسرائيل

حسن جبر

انتهى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لكن تداعياته ما زالت تلقي بآثارها على مختلف الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وبينما يحاول كل طرف إظهار انتصاره وتحقيقه أهدافه، فإن قضية مركزية مهمة ستبقى مثار جدل واسع، وتفتح الباب على كثير من الاحتمالات، وهي قضية الجنديين أو ربما الجنود الإسرائيليين، الذين وقعوا في قبضة المقاومة في غزة، سواء أكانوا أحياءً أم أشلاء متناثرة.

ومع بروز هذه القضية التي أحيط بها كثير من الاحتمالات والتعقيدات، إلا أن الباب بات مفتوحاً على مصراعيه أمام صفقة تبادل جديدة سيتحرر بموجبها عدد من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

إذاً، أين تسير قضية الأسرى في سجون الاحتلال بعد العدوان وتمكن المقاومة من الاحتفاظ بجثث أو أشلاء جنود إسرائيليين؟ وهل ستقبل إسرائيل التفاوض مع المقاومة وترضخ لمطلبها بإطلاق سراح عدد كبير من الأسرى على غرار ما جرى في صفقة شاليط؟ وهل سيقف القانون الإسرائيلي الجديد بمنع عقد صفقات تبادل جديدة حائلاً أمام إتمام الصفقة؟ وقبل هذا وذاك كيف ستتصرف المقاومة؟ وكيف ستفاوض؟ وهل يمكن أن تقبل في أن يكون التفاوض ضمن رزمة القضايا التي اتفقت الأطراف المختلفة على التفاوض بشأنها في القاهرة بعد انتهاء شهر من إتمام الإعلان عن وقف إطلاق النار واستئناف أولى جولات المفاوضات في القاهرة؟

هذه الأسئلة وغيرها الكثير وضعتها "آفاق برلمانية" أمام عدد من المتابعين والمدافعين عن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، الذين أكدت غالبيتهم على ضرورة التمسك بإطلاق سراح أكبر عدد ممكن من الأسرى في سجون الاحتلال وفق معايير وطنية عامة.

الأسرى .. قضية ذات أولوية

وقال ياسر صالح، المتحدث باسم مؤسسة مهجة القدس لرعاية الأسرى والشهداء، إن أسر جنود إسرائيليين، سواء أكانوا أحياء أم أشلاء، إنما يدلل على أن الأسرى ما زالوا على سلم الأولويات لدى فصائل المقاومة.

وأضاف صالح: هذا يدلل على أنه اليوم أو غداً ستكون هناك صفقة تبادل جديدة، حتى وإن كان الجنود أشلاء.

ونوه إلى أن "صفقة التبادل القادمة تزاد أهميتها تبعاً لعوامل عدة، من أبرزها إذا كان المأسور حياً أو جسداً كاملاً أو حتى أشلاء"، مؤكداً أن "المناورة التي قد تجريها المقاومة في سياق التفاوض مهمة جداً في الإفراج عن أكبر عدد ممكن من الأسرى".

معلومات بمقابل

وطالب صالح المقاومة بعدم إعطاء أي معلومات حتى لو كانت صغيرة إلا بمقابل مثل إطلاق سراح عدد معين من الأسرى.

وقال: مطلوب من فصائل المقاومة التي تحتفظ بجنود الاحتلال أن تكرر تجربة الإفراج عن الأسيرات بعد إعطاء البراهين عن وجود شاليط كأسير حي، أو فيما بات يعرف بقضية شاليط".

وفيما يتعلق بالسلبيات التي يتوجب على المقاومة الابتعاد عنها وعدم تكرارها في صفقة التبادل الجديدة، أكد على "ضرورة تجنب تكرار وجود مبعدين في الصفقة القادمة مثلما حدث في صفقة شاليط، حيث كان عدد المبعدين كبيراً ووصل إلى ٢٠٣ أسرى مبعدين من أصل ٤٥٠ أسيراً شملتهم الصفقة".

لا تنسوا أحداً في السجن

وأضاف: كذلك يتوجب عدم تكرار خطيئة "نسيان" بعض الأسيرات في سجون الاحتلال، مثلما حدث مع الأسيرة لينا جربوني التي ما زالت تعاني من ذلك الخطأ.

وتحدث صالح عن أهمية الانتباه أكثر لقدامى الأسرى الذين ما زالوا في سجون الاحتلال الإسرائيلي منذ سنوات طويلة، داعياً إلى التركيز على الأسرى المرضى، وبخاصة أولئك الذين يعيشون منذ سنوات على كراسي متحركة.

ويتوقع صالح أن تحاول قوات الاحتلال استخدام وسائل التسويف والمماطلة قبل أن تجد نفسها مرغمة على تنفيذ صفقة التبادل، الأمر الذي يعني أن الصفقة ستأخذ وقتاً طويلاً.

وقلل من أهمية القانون الإسرائيلي الجديد الذي يجيز إجراء صفقة تبادل فقط في حال كانت تشمل جندياً مقابل أسير، مشيراً إلى أن "هذا القانون لن يكون ذا فائدة".

وأضاف: إذا كان لديك ما تفاوض عليه سيضطر العدو إلى دفع الثمن على الرغم من كل محاولات العرقلة والتسويف.

يشار إلى أن الغموض يكتنف مصير عدد غير محدد من جنود الاحتلال (لا يقل عن اثنين) لا يعرف مصيرهم، وإن كانوا على قيد الحياة أم لا، في الوقت الذي تمارس فيه المقاومة لعبة الصمت وإعلان عدم معرفتها بمصير جنود الاحتلال، وبخاصة في رفح، بعد فقدان الاتصال مع رجال المقاومة الذين أسروا الضابط هدار غولدن جراء استهدافهم، وكل المنطقة المحيطة من خلال لجوء جيش الاحتلال إلى تنفيذ "تدابير هنيبعل"، ما أدى إلى ارتكاب مجزرة بحق المدنيين وتدمير أحياء بكاملها.

وتحاول إسرائيل من جهتها التصرف مع الأمر وكأن شيئاً لم يحدث، معلنة أن جنودها قتلوا في الميدان على الرغم من عدم استبعادها وجود أشلاء منهم في أيدي رجال المقاومة.

وكان أبو عبيدة، المتحدث باسم كتائب الشهيد عز الدين القسام، أعلن خلال العدوان عن تمكن رجال المقاومة من أسر جندي إسرائيلي آخر معلناً عن اسمه ورقمه العسكري دون تقديم معلومات أكثر عن الأمر.

واعتبرت قضية أسر جنود الاحتلال من أولويات المقاومة خلال العدوان، وكانت الشغل الشاغل لرجال المقاومة الذين حاولوا أكثر من مرة تحقيق ذلك عبر تنفيذ عمليات نوعية ضد قوات الاحتلال.

احتمال عقد الصفقة كبير

بدوره، يعتقد أحمد أبو السعود، من دائرة الأسرى في الجبهة الشعبية، أن احتمالات عقد صفقة جديدة كبيرة جداً، وقال: ربما تمكنت المقاومة من أسر أو الاحتفاظ بأكثر من جندي إسرائيلي خلال العدوان على غزة، معرباً عن أمله في أن يكون من بين هؤلاء الجنود أحياء حتى تكون الصفقة كبيرة.

ويتفق أبو السعود مع سابقه في أن الصفقة ستأخذ وقتاً طويلاً حتى تخرج إلى النور، لأن ذلك مرهون بأن تكون إسرائيل مهيأة لإجراء الصفقة بعد تجربة صفقة شاليط.

وتابع: لا بد أن تكون هناك إجراءات داخلية في دولة الاحتلال حتى يتم استيعاب تكرار صفقة تبادل الأسرى وإطلاق سراح أسرى فلسطينيين.

وعن القانون الإسرائيلي المعرقل لإجراء الصفقة، قال: إسرائيل يمكنها أن تغير القانون في أي وقت ممكن بهدف استرجاع جنودها أو حتى أشلائهم.

وطالب أبو السعود أيضاً، بعدم الكشف عن أوضاع الجنود المختطفين أو إعطاء معلومات عنهم مقابل أشياء بسيطة، داعياً إلى "الاستفادة من تجربة حزب الله الذي أوهم قوات الاحتلال حتى اللحظة الأخيرة أن جنودها المختطفين في لبنان أحياء ولم يعرفوا حقيقة وضعهم إلا مقابل ثمن، الأمر الذي يعني عدم الكشف بالتصريح أو التلميح وعدم التبرع بأي معلومة مهما كانت".

وشدد على ضرورة الإصرار على مبدأ إطلاق سراح الأسرى أصحاب الأحكام المؤبدة والبالغ عددهم ٥٠٠ أسير، إلى جانب الإصرار على إطلاق سراح الأسرى من ذوي الأحكام العالية وعدم التنازل عنهم.

ونصح أبو السعود الفصائل الآسرة بالابتعاد عن التفكير بالربح الفصائلي والإصرار على إطلاق سراح أكبر عدد ممكن من الأسرى الفلسطينيين وفق المصلحة الوطنية العليا.

الأولوية للمرضى والقدامى وأصحاب المؤبدات

من جانبه، أعرب نشأت الوحيدي، الناطق باسم مفوضية الأسرى والمحررين في حركة فتح، عن أمله في أن تتمكن المقاومة من إجراء صفقة تبادل كبيرة وناجحة، مؤكداً أن " المعلومات كافة تشير إلى أن المقاومة تحتفظ بجثث عدد من جنود الاحتلال الإسرائيلي".

وشدد الوحيدي على ضرورة أن تهتم الصفقة بالأسرى المرضى والقدامى وأصحاب المؤبدات إلى جانب الأسيرات.

وطالب بعدم الرضوخ لأي معايير أو تصنيفات عنصرية إسرائيلية في حالة إتمام الصفقة، وهو ما تطالب به أيضاً والدة الأسير ضياء الفالوجي، التي أعربت عن أملها في أن يكون الحديث عن اختطاف جنود احتلال صحيحاً، منوهة إلى أهمية أن تشمل الصفقة الجديدة الدفعة الرابعة من الأسرى الذين رفضت إسرائيل الإفراج عنهم خلال المفاوضات الثنائية برعاية الولايات المتحدة، ومن ضمنهم ابنها الأسير ضياء الذي أمضى أكثر من ٢١ عاماً في سجون الاحتلال.

وذهبت الفالوجي إلى حد مطالبة القيادة الفلسطينية بعدم التفاوض مع الاحتلال بشأن أي قضية إلا بعد أن يتم إطلاق سراح الأسرى القدامى، مؤكدة أن إطلاق سراحهم يجب أن يكون ضمن الأولويات الوطنية في أي مفاوضات قادمة.

المقاومة هي صاحبة الكلمة

وقال توفيق أبو نعيم، رئيس جمعية واعد للأسرى والمحررين، إن احتمالات وجود صفقة جديدة لتبادل الأسرى ما زالت قائمة إذا كان لدى المقاومة ما تتفاوض حوله.

وأضاف: المقاومة هي الجهة الوحيدة المخولة بالحديث عن الصفقة، وهي لم تتحدث حتى الآن، داعياً إلى عدم الحديث من أي جهة كانت عن الصفقة إلا بتخويل من المقاومة كجهة اختصاص.

وطالب المسؤولين والجهات كافة بـ"عدم إطلاق الوعود لاسيما أنهم لا يملكون أي مصداقية للقيام بذلك"، محذراً من خطورة ذلك على نفسية الأسرى في سجون الاحتلال الذين يترقبون بشغف كبير أي معلومات عن صفقة تبادل محتملة.

ويتفق أبو نعيم مع من سبقوه في الحديث عن ضرورة عدم إعطاء أي معلومات بشكل مجاني. وقال: يجب أن لا يتم إعطاء أي معلومة ولو كانت صغيرة دون ثمن، وهذا ما يجب أن تعيه المقاومة جيداً.

وتابع: لدينا خمسة آلاف أسير في سجون الاحتلال، ويجب على قوات الاحتلال أن تدفع ثمن اعتقالهم عبر إجبارها على إطلاق سراح أكبر عدد ممكن منهم.

ويعتقد أبو نعيم أن "الفصائل الفلسطينية التي قاومت الاحتلال وعقدت صفقات تبادل معه سابقاً أدارت الملف بحكمة وجدارة، وأجبرته في كل مرة على دفع ثمن أي معلومة يتم الكشف عنها".

وعن المعايير الواجب مراعاتها في صفقة التبادل الجديدة، اقترح أبو نعيم أن تشمل كل الأسرى الذين تبقوا من صفقات التبادل الماضية، وبخاصة صفقة الجبهة الشعبية – القيادة العامة وصفقة وفاء الأحرار (شاليط).

وطالب كذلك بأن يكون لقطاع غزة اهتمام خاص بعد أن دفع ثمناً باهظاً خلال العدوان الإسرائيلي الأخير، معرباً عن أمله في أن يكون لدى المقاومة ما يمكّنها من تبييض السجون وإخراج أكبر عدد ممكن من الأسرى.

الصفقة لن تكون مثل صفقة شاليط

أما عبد الناصر فروانة، الباحث المختص في قضايا الأسرى في سجون الاحتلال، فاعتبر أن "الصفقة القادمة إن حدثت لن تكون بذات الزخم والكيف كما كان الحال في صفقة شاليط"، مطالباً بعدم الإفراط في التفاؤل حول هذه القضية "حتى لا يصاب الناس بخيبة أمل".

وقال: نأمل على الدوام في أن تتمكن المقاومة من إطلاق سراح آلاف الأسرى، وأن يتم تبييض السجون، إلا أنني أعتقد أن الصفقة غير قريبة.

ونوه فروانة إلى أن "إسرائيل غير مستعدة حالياً لإتمام صفقة تبادل جديدة، كما أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو غير جاهز لإجراء عملية تبادل وإطلاق سراح أسرى".

وطالب "حماس" وفصائل المقاومة بأن تعيد دراسة تجربة صفقة شاليط من أجل تعزيز الإيجابيات فيها وتجاوز الثغرات، وبخاصة فيما يتعلق بإمكانية إعادة اعتقال الأسرى المحررين وإعادة محاكمتهم كما تفعل إسرائيل منذ العام ٢٠١٢.

ودعا فروانة إلى فصل التفاوض حول جنود الاحتلال عن القضايا الأخرى في المفاوضات حول التهدئة.

ونوه إلى أن إسرائيل هي من تدفع الفلسطينيين إلى هذا الخيار بسبب رفضها الدائم إطلاق سراح الأسرى من سجونها، إلى جانب تنصلها الدائم من الاتفاقات السياسية، وبخاصة الاتفاق حول إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى القدامى وإعادة اعتقال الأسرى المحررين.

في ظل العجز عن معالجة أسباب الظاهرة

غزة: انتعاش "موسم الهجرة" هرباً من الفقر والبطالة والإحباط

محمد الجمل

تزايدت خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وما بعده، ظاهرة الهجرة إلى أوروبا، فبعد أن كانت مقتصرة على شبان يغادرون بصورة فردية، أصبحت عائلات بأكملها تفر من القطاع طلباً للهجرة.

يومياً يجتاز خط الحدود مع مصر مئات الشبان من خلال أنفاق التهريب، أو ربما معبر رفح، وهناك تتلقفهم عصابات متخصصة في تهريب البشر، إلى شواطئ مدينة الإسكندرية المصرية، ليستقلوا من هناك قوارب تقلهم إلى شواطئ إيطاليا أو اليونان إن حالفهم الحظ بالنجاة.

وللظاهرة القديمة التي ازدادت مؤخراً، أسباب ودوافع، لا يمكن إغفالها، تتلخص في حالة اليأس والإحباط التي يعيشها الشباب منذ سنوات، في ظل تزايد معدلات الفقر والبطالة، وانسداد الأفق.

ظاهرة وأسباب

وفي هذا الصدد، أكد زياد جرغون، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إنه "قبل الحديث عن ظاهرة الهجرة، وتداعياتها، لا بد من الخوض في أسبابها، وما هي الدوافع التي أجبرت آلاف الشبان على المخاطرة بحياتهم للخروج من قطاع غزة".

وقال جرغون: عانى القطاع على مدار سبع سنوات حالة من التهميش، وكان التوظيف في قطاع غزة من قبل الحكومة المقالة السابقة، يتم وفق معيار فصائلي، في حين لم يسمح بتوظيف أي شاب من قبل الحكومة السابقة في رام الله، وكانت الأخيرة تقتصر التوظيف على الضفة فقط.

ولفت إلى أن "هذا حرم عشرات آلاف الشباب من الحصول على حقهم في الوظائف، كما أن الحصار تسبب في فقد الآلاف لأعمالهم وأشغالهم، ما بعث اليأس والإحباط في نفوسهم، ودفع أعداداً كبيرة منهم للبحث عن آفاق رحبة، والخروج من القطاع، فلم يجدوا أمامهم سوى الهجرة، على الرغم مما قد يتعرضون له من مخاطر ومتاعب كبيرة".

وأوضح أن "ما جرى ويجري أمر بالغ الخطورة، فهو يعكس حالة إفراغ للقطاع من الشباب، وبخاصة أن الفلسطينيين ما زالوا يعيشون مرحلة تحرر، وبحاجة إلى الشباب في المعركة المفتوحة والمتواصلة مع الاحتلال، والهجرة في مثل هذه الظروف تخدم الاحتلال".

ولفت جرغون إلى أن مكافحة ظاهرة الهجرة تكون بمعالجة أسبابها، داعياً إلى العمل الفوري من أجل تحسين حياة الشباب، وتوفير فرص عمل لهم، ودعم السلع الأساسية، ودعم صمود الناس، والإسراع في إعادة إعمار القطاع، "فإن لم يحدث ذلك وبشكل فوري، فإن حالة اليأس والإحباط التي يعيشها السواد الأعظم من سكان القطاع ستتعمق، وتتزايد".

وطالب بالإسراع في تنفيذ اتفاق المصالحة، وتولي الحكومة مسؤولياتها في قطاع غزة، والعمل على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

قمة اليأس

من جانبه، أكد الاختصاصي النفسي د. يوسف عوض الله، أن "ظاهرة الهجرة التي تنامت في قطاع غزة، هي سلوك للأفراد، يعبر عن قمة اليأس والإحباط التي يعيشونها"، وهي من وجهة نظره "امتداد لظاهرة إحراق النفس، بسكب مواد مشتعلة على الجسد، والتي برزت لفترة في قطاع غزة".

واعتبر يوسف أن "هناك عوامل كثيرة أدت إلى وصول الشباب إلى هذه الحالة، فإضافة للفقر والبطالة، وانسداد الأفق، بات المواطنون يفتقدون الشعور بالأمن والاستقرار، وبخاصة بعد اندلاع ثلاث حروب على غزة في غضون خمس سنوات، ناهيك عن الحصار الخانق، ومنع التنقل وتقييد حرية الحركة. كل هذا جعل الحياة والموت تتساوى لدى الشباب، فكان اتّخاذ قرار الهجرة والخروج من القطاع سريعاً غير خاضع لحسابات العقل والمنطق، وكأنه أشبه بقرار الانتحار".

وبين أن "استمرار الظاهرة وهجرة العشرات من الشبان، على الرغم من الحوادث المؤلمة والقاسية التي علم بها الجميع، يدل على مدى حالة الإحباط واللامبالاة من الموت، وإصرار أعداد من الشبان على الخروج من قطاع غزة مهما كلف ذلك".

وشدد عوض الله على أن علاج الظاهرة لا يمكن أن ينجح إلا بعلاج مسبباتها، والعمل على تلبية احتياجات الشباب، وتحسين مستوى حياة الفرد، محذراً من استمرار الحالة المذكورة، "التي قد تنتج عنها ردات فعل ربما أسوأ من إحراق النفس والهجرة".

مخطط خطير

بدوره، أكد القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، أحمد المدلل، أن "ظاهرة الهجرة من أخطر الظواهر التي تهدد الفلسطينيين، وهي ليست وليدة الصدفة، ونتجت عن مخطط إسرائيلي أميركي، يهدف إلى تفريغ قطاع غزة والأراضي الفلسطينية من عنصر الشباب، لتسهيل تمرير المخططات التصفوية، وإضعاف المقاومة والجبهة الداخلية الفلسطينية".

ونوه المدلل إلى أن "فلسطين هي أرض رباط، والمعركة مع الاحتلال مستمرة حتى تحرير الأرض والمقدسات، واستعادة الحقوق كاملة دون نقصان، وهذا يتوجب على الشباب، وهم العنصر الأبرز في المعركة، البقاء متجذرين في أرضهم، صامدين، على الرغم من كل محاولات تهجيرهم والضغط عليهم".

ودعا المهاجرين "إلى العودة إلى أرض الوطن مجدداً، وكل من يفكر بالخروج من غزة بهدف الهجرة ينبغي له التراجع عن فكرته، والبقاء في فلسطين، مدافعاً عن كرامته وكرامة الأمة"، مشيراً إلى أنه شعر بالأسف لمغادرة آلاف الشبان القطاع، والأنباء عن غرق المئات منهم في عرض البحر، وما يلاقونه من عذابات ومعاناة.

كما طالب المدلل "السلطة الفلسطينية، وكل من هو مسؤول عن الفلسطينيين، بالعمل وبكل الطرق الممكنة، من أجل دعم صمود الشباب، وتحسين حياتهم، بما يبقيهم في فلسطين، ولا يدفعهم للهجرة"، إضافة إلى التصدي لكل من يحاول تسهيل الأمر.

وشدد على "ضرورة تحقيق الوحدة، عبر وحدة الصف والمواقف، بما يتماشى مع برنامج المقاومة، وبخاصة بعد فشل كل الخيارات الأخرى، لأن هذا من شأنه أن يوحد الفلسطينيين خلف هدف موحد، ويحد من ظاهرة الهجرة".

قرار إجباري

وتحدث شبان، أصدقاء لمهاجرين تمكنوا من الوصول إلى أوروبا، وآخرون يفكرون بالهجرة بل ويستعدون لها، عن دواعيهم للهجرة، والأسباب التي دفعتهم للمغامرة بحياتهم في سبيل ذلك.

وطالب وسيم عبد الله، من سكان محافظة خان يونس، جنوب قطاع غزة، وقد هاجر العشرات من سكان المنطقة التي يقطن فيها، بينما يستعد آخرون لمغادرة القطاع بالطريقة نفسها، بعدم إلقاء اللوم على الشباب، الذين وصفهم بـ"المطحونين والمظلومين".

وبين عبد الله أن "حركتي فتح وحماس انشغلتا في نزاعاتهما، وحاول كل منهما أن يثبت نفسه على الأرض، ويحقق انتصاراً سياسياً على خصمه، ونسيا بل تناسيا شعباً بأكمله سحقه الحصار والفقر، ونهشته البطالة".

واعتبر أن الحرب الأخيرة "كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، فإضافة إلى العوامل المذكورة، أصبح الموت يلاحق الشباب، ولم يعد أي منهم يؤمن على حياته، أو حياة أسرته، فكان قرار الهجرة الخيار الوحيد أمام المئات منهم".

ونوه إلى أنه كان يفكر جدياً بالهجرة، فهو خريج منذ أربع سنوات، ولم ينجح في العثور على أي فرصة عمل حتى ولو مؤقتة، وقد تزوج وأنجب عدداً من الأطفال، ولا يزال عاجزاً عن تلبية احتياجاتهم.

وأوضح عبد الله أنه تراجع عن فكرته، خوفاً مما قد يلاقيه في حال هاجر وركب سفن الموت، لكن شقيقه الأصغر ما زال متمسكاً بالفكرة، ويجهز أوراقه، بانتظار الفرصة المناسبة لكي يغادر.

وقال: وفقاً لوجهة نظر شقيقي، فإن المغامرة أهون بكثير من البقاء في ظل ظروف صعبة، فهو شاب بحاجة إلى تكوين ذاته، وإنشاء أسرة، وقطاع غزة في ظل الظروف الراهنة يفتقد لأي مقومات للحياة.

وكانت "آفاق برلمانية"، حصلت على معلومات، مفادها أن العشرات من الفلسطينيين ممن نجحوا في مغادرة قطاع غزة، يقيمون بصورة غير مشروعة في مدينة الإسكندرية المصرية، ومدن وبلدات مجاورة، بانتظار دورهم لركوب البحر، إذ أن قلة عدد المراكب التي تقل مهاجرين، وطول مدة الرحلة، ترغم الراغبين في الهجرة على الانتظار أياماً وربما أسابيع، أو دفع مبالغ مضاعفة، ليتمكنوا من إيجاد مركب.

جهود شبابية

وكان نشطاء وشباب سارعوا منذ اللحظة الأولى من حدوث كوارث خلال هجرة الفلسطينيين عبر البحر، بتشكيل مجموعات اتصال وتواصل مع فلسطينيين ونشطاء في أوروبا، بغية الحصول على معلومات حول الناجين والمفقودين في حوادث غرق السفن.

وقال الناشط والمدون الإعلامي سعيد الطويل، "إن أزمة المهاجرين كشفت عن تقاعس الدور الفلسطيني الرسمي بشكل غير مسبوق، فلم توفر الجهات الرسمية الفلسطينية، سواء السفارة أو وزارة الخارجية، أي معلومات عن المفقودين، وكانت عشرات العائلات الفلسطينية تعيش حالة قلق على أبنائها، ما اضطر النشطاء لمحاولة لعب دور فاعل في هذا المجال.

وأوضح الطويل أنه "تم الاتصال مع تجمعات وتكتلات فلسطينية في أوروبا، من بينها اتحادات طلبة، وسافر متطوعون من بريطانيا وألمانيا إلى إيطاليا، وعملوا ليلاً ونهاراً للتحقق من وجود ناجين، وأفادونا ببعض المعلومات المهمة، حول أسماء أشخاص ناجين، وقمنا فوراً بنقلها لذويهم لطمأنتهم".

وأكد أن "هذا الدور التطوعي سيتواصل، طالما تواصلت تلك الظاهرة وما قد يصاحبها من كوارث، فلا يمكن للنشطاء والفعاليات الشعبية أن يقفوا موقف المتفرج أمام هذا العجز والصمت من قبل المؤسسات الرسمية الفلسطينية".

وأعرب الطويل عن تعاطفه وتضامنه مع عائلات المفقودين، ممن ما زالوا يجهلون مصير أبنائهم، مقدراً عدد الفلسطينيين المفقودين جراء حوادث غرق القوارب بنحو ٥٠٠ فلسطيني على الأقل.

عائلات قلقة

ولا تزال عشرات العائلات الفلسطينية من قطاع غزة، ممن فقدت الاتصال بأبنائها المهاجرين بعد حوادث غرق المراكب، تعيش حالة قلق، وتبذل كل الجهود الممكنة، من أجل الحصول على أي معلومة تتعلق بأبنائها المفقودين.

وقال المواطن حاتم العسولي "إن ظروف خاله القاسية، وتعذر حصوله على العلاج الطبي المناسب، دفعته للتفكير بالهجرة برفقة عائلته، غير مبالٍ بالمخاطر التي قد يواجهها في رحلته.

وبين العسولي أن خاله وزوجته وأبناءهما الثلاثة، غادروا قطاع غزة برفقة مئات الشبان، واستقلوا مركب الموت بداية أيلول الجاري، لكن مركبهم تعرض للإغراق المتعمد قبالة سواحل إيطاليا، وقد نجا خاله برفقة عدد محدود من المواطنين.

وأضاف أنه "منذ ذلك اليوم المشؤوم، تجري العائلة اتصالات مكثفة مع الجهات كافة، وتحاول الحصول على أي معلومة تتعلق بالمفقودين من العائلة، وهم زوجة خاله وأبناؤهما، لكن دون جدوى".

وأوضح أنه "بعد التقاعس الرسمي من قبل السفارة الفلسطينية ووزارة الخارجية، باتت الاتحادات الطلابية والنشطاء وجهة العائلة للحصول على معلومات حول أبنائها، والجميع يعمل من أجل الوصول إلى أي معلومة تريح العائلة".

وأكد العسولي أنهم يؤمنون بقضاء الله وقدره، ويرتضون أي نتيجة، لكن من الصعب البقاء في هذه الحالة، فلا يعلمون إن كان أقرباؤهم على قيد الحياة أم توفوا، وبخاصة أن جثثهم لم تظهر حتى الآن.

فرار من موت إلى موت

وبصرف النظر عن دوافع الهجرة وأسبابها، فهي من وجهة نظر الكثيرين استبدال للموت البطيء بموت أسرع. فحتى لو نجا المهاجرون من البحر، ومن أسماك القرش، لن يجدوا بساطاً أحمر بانتظارهم، فالتأقلم مع الحياة في أوروبا، وإيجاد عمل ومسكن، أو الحصول على لجوء، لن يكون بالسهولة التي يظنها البعض، وقد ظهر ذلك جلياً، في ظل تأكيد أهالي نجح أبناؤهم في الوصول لأوروبا، أنهم يعانون ويعيشون ظروفاً قاسية، وبعضهم بات يفكر بالعودة مجدداً إلى قطاع غزة.

بين النجاحات والسقطات

حرب الصورة والكلمة أثناء العدوان عبر مواقع التواصل الاجتماعي

شيرين خليفة

بينما كان وطيس المعركة خلال العدوان الإسرائيلي مشتعلاً على الأرض، اشتعلت بالمقابل معركة عبر مواقع التواصل الاجتماعي كانت البطولة فيها للصورة والكلمة، معركةً كان قادتها نشطاء الإعلام الاجتماعي الشباب ممن خاضوا معركة الدفاع عن الرواية الفلسطينية وفضح جرائم الاحتلال. تجربةٌ وإن سُجّلت خلالها الكثير من النجاحات، لكنها لم تخلُ بالمقابل من بعض العثرات.

نقل للأحداث

تقول الناشطة هبة العبادلة التي تسكن بلدة القرارة شرق خان يونس، أنها عملت كغيرها من المغردين خلال العدوان على نقل الأحداث الجارية في بلدتها والمناطق المحيطة أولاً بأول، وبخاصة مع تعذر وصول وسائل الإعلام إلى المناطق الحدودية.

عملت العبادلة باللغتين العربية والإنجليزية، عبر تغريداتها على تويتر ومنشورات الفيسبوك على دحض الراوية الإسرائيلية، من خلال نشر الأرقام والحقائق والأخبار التي تظهر كذب ادّعاءات الاحتلال، واستخدمت الصور الحقيقية والشهادات الحية، وبخاصة لأحداث وجرائم بشعة ارتكبها الاحتلال بذرائع كاذبة.

وتحدّت العبادلة مشكلة انقطاع التيار الكهربائي، باستثمار الأوقات التي كانت تصل فيها الكهرباء بتكثيف جهودها بالتغريد عبر تويتر.

وتعتبر العبادلة أنها والنشطاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي قاوموا بالكلمة وبالصورة، وحققوا إنجازاً حقيقياً للشعب الفلسطيني، إضافة إلى نجاح النشطاء بشكل كبير في زيادة عدد المغردين والمهتمين، وأيضاً زيادة الحس والوعي الأمني بخلاف المرات السابقة.

على الرغم من ذلك، فإنها انتقدت تشتت جهود النشطاء الفلسطينيين، بسبب عدم العمل تحت عنوان "هاشتاج" واحد، عكس النشطاء لدى الاحتلال ممن توحدت جهودهم، وهذا ما نصحت العبادلة بضرورة تجاوزه.

وقالت إن ذلك أدى إلى تشتت الرؤية الفلسطينية فيما يتعلق بالأحداث، فكانت هذه أهم العقبات التي واجهت النشطاء، إضافة إلى عدم وعي بعض النشطاء وتسرعهم، وقيامهم بالسب والشتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والدخول في حوار معهم لإقناعهم بضرورة تعديل خطابهم.

وأكدت العبادلة ضرورة العمل بشكل موحد من خلال مرجعية واحدة تضم النشطاء كافة، من أجل تقوية الرواية الفلسطينية، وبخاصة أننا في منطقة ساخنة تحتاج إلى متابعة يومية للحدث.

بالقانون والمقاطعة

بدوره، يقول الناشط نائل خضر، الذي كان يغرد على تويتر باللغة الإنجليزية، أنه كان يعمل في خطابه مع الغرب من الناحية القانونية، بحيث يبرز أين تنتهك إسرائيل القوانين والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

لم يدرس خضر القانون، لكنه اطّلع جيداً على المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان لتعزيز ما يكتبه ببنود قانونية، كما عمل ضمن حملة لمقاطعة إسرائيل أكاديمياً ومقاطعة منتجات الاحتلال، وهي حملات لاقت نجاحاً ورواجاً كبيرين.

وعن تجربته يقول: تجربتي كانت ناجحة، لأنني شاركت في حملة للمقاطعة الأكاديمية، تناولت الفكرة من جانب قانوني بحت، كان الجمهور أكاديمياً غالباً، كما تعرض حسابي للتعطيل من قِبل تويتر بسبب ذلك، اتهموني بالتحريض، وبعد أن عاد كنت ممنوعاً من رؤية تغريدات الأشخاص الذين أتابعهم، تواصلت مع الشركة فقالوا إنها مشكلة في "السيرفر"، وما حدث معي تكرر مع آخرين، ومنهم أكاديميون أجانب.

يؤكد خضر أن تجربة الشباب الفلسطيني مع وسائل التواصل الاجتماعي لم تكن سلبية، "فقد نقلتنا نقلة جيدة، وأثرت على الرواية الإسرائيلية والاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير".

خضر الذي كان متابعاً جيداً للرواية الإسرائيلية أثناء العدوان، يعتقد أن النشطاء الفلسطينيين، "لم يردوا بالشكل الكافي على الرواية الإسرائيلية، كون النشر غالباً كان باللغة العربية، كما أن الاحتلال كان لديه تويتر دفاعي غطى على الرواية الفلسطينية".

ويتابع أن نشطاء الاحتلال عملوا على إيصال رسالتهم حتى من خلال "هاشتاج" خاص بالعرب، "أما النشطاء الفلسطينيون، فغالباً كانت رسالتهم لعرب يعرفون قضيتنا، كما أن نشطاء الاحتلال استخدموا صوراً وفيديوهات قمنا نحن بعرضها للادعاء بأن الفلسطينيين إرهابيون، وتلاعبوا بالأرقام والإحصاءات، حتى أنهم استغلوا (هاشتاج غزة تحت القصف) لتمرير روايتهم".

وحدة دفاع فلسطيني

ويضيف: لقد كسبنا خلال العدوان تعاطفاً إنسانياً وليس سياسياً، وكان بالإمكان نشر الرواية الفلسطينية بشكل أفضل لو تضافرت الجهود، لكننا اعتقدنا أن العالم كله تعاطف معنا لأننا ننشر لمجتمعات تتعاطف معنا فعلياً ولم نحاول الوصول إلى مجتمعات أخرى.

لكن خضر، وعلى الرغم من ذلك، يجزم أنه "تم تسجيل نجاحات فردية، ولم تكن هناك حملات إعلامية موحدة وناجحة، فمثلاً كانت هناك مجهودات فردية عدة حول مقاطعة الجامعات الإسرائيلية، أو مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، ولا يمكن اعتبارها حملة موحدة، إذ افتقدت للتنسيق والتعاون".

وبرأيه، "إننا نحتاج إلى وحدة دفاع موحّدة تنشر بلغات عدة لعرض الرواية الفلسطينية والرد على ادّعاءات الاحتلال، فالكثير من الشبان يعرفون لغات أجنبية، مارسوا جهوداً فردية، وليست في إطار منسّق".

ويؤكد أن ما حدث مع النشطاء الفلسطينيين هو نجاحات فردية، لا تنقل الجهود إلى خانة الفشل، لكنه يعتقد أن الشباب الفلسطيني ما زال بحاجة إلى توعية أكثر بالقضية الفلسطينية، وبكيفية التأثير على الرأي العام.

ويقول: إننا كنا بحاجة إلى جهد مشترك، يصب في دعم قضيتنا عوضاً عن خطابات تخوينية للعرب، وكذلك كيفية الرد على الرواية الإسرائيلية، فمثلاً كانت هناك دعوات إلى إلغاء الإعجاب بصفحة الناطق باسم الاحتلال أفيخاي أدرعي، جيد أن نفعل، ولكن كان الأجدر أن نجد شخصية فلسطينية نقوم بحملة لعمل إعجاب لصفحته، ينشر الرواية الفلسطينية بالشكل الصحيح.

تطبيق "زيللو"

أما الناشط والمدون علي بخيث، فقد انقسمت تجربته إلى أنشطة عدة، أولها العمل على "هاشتاج فلسطين" عبر تيوتر والفيسبوك، حيث يعمل على إعادة تغريدات متابعيه ممن يوثقون الأحداث أولاً بأول، وبهذا عمل على نشر الأحداث الجارية، أما النشاط الثاني فكان العمل على "هاشتاج غزة تحت القصف"، لنشر الرواية الفلسطينية.

وفي الجانب الثاني، عمل النشطاء على اختيار صور إنسانية، والكتابة عنها باللغة الإنجليزية بعبارات إنسانية، وهذه الصور لاقت رواجاً كبيراً، وبعض المتضامنين الأجانب قاموا بطباعتها والنزول بها خلال التظاهرات ضد العدوان على غزة، واكتسبت صدى واسعاً من المشاركات وإعادة التغريد.

ويكمل بخيث: تم وللمرة الأولى استخدام تطبيق "زيللو"، الذي سبق استخدامه في عدوان ٢٠١٢، ولكن هذه المرة كان بشكل كبير، وهو عبارة عن برنامج يتم تحميله على الهواتف الحديثة، وتم إنشاء مجموعة انضم إليها نشطاء من مختلف الدول، وشخصيات فلسطينية مهمة تعمل في المجال الإنساني، وكان هذا التطبيق سباقاً في نقل الأحداث أولاً بأول وبدقة عالية، وكانت تجربة ناجحة ونقلة نوعية.

لكن بخيث انتقد تعدد العمل على "هاشتاج" الرواية الفلسطينية، حيث ظهر "غزة تقاوم"، "غزة تنتصر"، "غزة تحت القصف"، وغيرها ... ما شتت الجهود، في حين اكتفى الاحتلال بـ"هاشتاج" وحيد.

وقال: الكثير من النشطاء أخطأوا بنشر صور دماء وأشلاء، وهي صور لا تؤثر في الغرب، فرسالتنا يجب أن تكون مقبولة، حيث اشتكى الكثير من الشبان من أن الفيسبوك أغلق صفحتهم، وقد يكون الإغلاق بسبب نشر هذه الصور.

وأردف: إننا نحتاج مستقبلاً إلى تشكيل وحدة مدربة تعرف ماذا تفعل، تعمل بالسلم وليس فقط في الحرب، لنقول إننا هنا وإن لدينا العديد من القضايا التي يجب أن نوصلها للغرب، ونتحدث عنها.

دحض مزاعم الاحتلال

بدوره، يؤكد الناشط والمدون خالد صافي، وهو أيضاً مدرب في مجال الإعلام الاجتماعي، أن مواقع التواصل الاجتماعي كان لها دور بارز في نقل الصورة والحقيقة وما يجري في الميدان على أوسع نطاق من خلال الصور والتغريدات والمنشورات والمقاطع التي حافظ المغردون على نقلها.

ويضيف أن هذه المنشورات والتغريدات استفادت منها وسائل الإعلام من حيث النشر والتحريك للمناطق الساخنة، حيث كانت مصدراً للمعلومة، فالكثير من الأحداث التي غطتها شبكات التواصل الاجتماعي لم تكن تصل إليها المحطات الفضائية والإذاعية، بل ساهم في نقلها النشطاء من أماكن تواجدهم.

ويوضح صافي أن الاحتلال عمل على تجنيد شبكاته لنشر رواية غير حقيقية للأحداث، من خلال نشر تصاميم وصور تدعي أن الذين يقتلون هم أشخاص تتحصن بهم المقاومة، سواء بيوت أو مدارس أو مساجد، وهذا استدعى رداً من النشطاء الفلسطينيين، الذين كثيراً ما خاضوا حوارات وجدالات ساخنة لدحض الرواية الإسرائيلية.

ويؤكد صافي أن "النصر كان حليفاً للنشطاء الفلسطينيين الذين أثبتوا بما لا يدع مجالاً للشك أن ما يجري هو إبادة عنصرية، حيث وجدت الرواية الفلسطينية صدى وقبولاً عند المتلقي الغربي، وبالتالي وجدت إسرائيل نفسها أمام مأزق كبير، حتى سفيرها في أميركا عندما كان يفتح حسابه على تويتر فيجابه بكم من الأسئلة، وهذا حال معظم سفرائهم في بلاد الغرب، ممن كانوا يفتحون حسابهم للإجابة عن ما يجري في فلسطين، وكانوا يغرقون بأسئلة من الأجانب عن العنصرية التي يتعرض لها الفلسطينيون بناء على الصور التي كانت تصلهم من النشطاء".

تجاوز حاجز اللغة

ويعتقد صافي أن النشطاء الفلسطينيين تجاوزوا حاجز اللغة، حيث نشروا وغردوا بلغات عدة، ومنها الإسبانية، ووجدت صدى وتعاطفاً ودعماً كبيراً، فالشباب وصلوا إلى القدرة على الرد على ادّعاءات الاحتلال، بلغة الغرب وبأدواته، فما يصلح لخطاب الغرب لا يصلح لخطاب العرب.

ويتابع: مثلاً نشر صورة لشهيد يرفع اصبع السبابة لا يفهمها المتلقي الغربي، لكنها تجد صدى كبيراً في شرق آسيا، مثل إندونيسيا وغيرها، أما الخطاب للغرب فهو إنساني حقوقي بحت، ولنقل المعاناة التي يتعرض لها شعبنا.

ويضيف أن النشطاء نفذوا خلال العدوان العديد من الحملات الناجحة، منها إغاثي ومنها حملات لدعم صمود المواطنين، إضافة إلى حملات توعوية بالقضية، وكلها لاقت قبولاً ورواجاً، وانضم إليها العشرات من المتطوعين.

ويشدد على أن المتابع الغربي كان يندهش من الروح المعنوية العالية لدى الشباب الفلسطيني الذي كان يتعرض للقصف، وفي الوقت ذاته يقوم بعمل تطوعي، حتى أن الكثير منهم قاموا بدعم هذه المبادرات، ومحاولة نشرها، بل وأعطت صورة عن المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع مدني سلمي، وليس مسلحاً كما يروج الاحتلال.

وتحدث صافي عن "بعض السقطات الإعلامية التي ساهم في نشرها نشطاء، دون قصد، مثل نشر صور إعدام العملاء"، مؤكداً أن "هذا مهم على المستوى المحلي، لكن لم يفهمه الغرب، وبخاصة أن الاحتلال سعى إلى نشر هذه الصور للربط بين المقاومة الفلسطينية وداعش".

وبرأيه، فإن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي هم شبان عاديون، ليست لديهم خلفية صحافية، ووقوع مثل هذا الخلل وارد، لكن هذا لم يضرب الرواية الفلسطينية، فالشباب ينشر كل ما يجري في الميدان.

ويعتبر صافي أن "التجربة الفلسطينية هذه المرة كانت ناجحة، خلافاً لما جرى في عدوان ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وعدوان ٢٠١٢، حيث كان العمل على مواقع التواصل الاجتماعي مترهلاً وضعيفاً، فقد ابتعد الكثير من الشباب عن نشر صور تمس الأمن مثل الصواريخ".

ويؤكد أن "الكثير من النشطاء تعرضوا لمحاولات من الاحتلال لإغرائهم بالمال واستقطابهم، لكنهم تواصلوا مع الجهات الرسمية لإبلاغها بالأمر، فالشباب كان واعياً جداً في النشر، وكان مؤثراً وفاعلاً، والكثير منهم يعرف ما هي الجهات التي يمكن أن يخاطبها".

ويتابع: في السابق كان الأمر عشوائياً، مثل النداء يا عرب وغير ذلك، الآن النداء محدد، فالنداء الحقوقي يذهب لمؤسسات حقوق الإنسان، وحتى عند الحديث عن الحيوانات التي كانت تقصف، هناك جهات معينة تصل لها رسائل مباشرة، ورسائل للسفارات، في أماكن مختلفة حول العالم ودعوات للخروج للميادين لدعم القضية الفلسطينية، فالشباب هذه المرة كان واعياً ومتطوراً واستطاع الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي.

وأياً كان اختلاف الآراء حول مدى نجاح الشباب الفلسطيني في استثمار مواقع التواصل الاجتماعي، تبقى تجربة ينبغي البناء عليها، من أجل التعريف أكثر بالقضية الفلسطينية، وحشد الدعم الإنساني والسياسي اللازم، فالشباب الذي نجح في خوض حرب الصورة والكلمة، قادر على إحراز المزيد.

بانتظار شرارة تفجير .. أو قيادة موحدة ورافعة سياسية

تصاعد الحالة الشعبية في الضفة خطوة باتجاه إنهاء "السنوات الوردية" للاحتلال

يوسف الشايب

في الثالث عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نقلت صحيفة **معاريف الإسرائيلية** عمن وصفته بـ"ضابط كبير" في الجيش الإسرائيلي، قوله "إن ما يحصل في الضفة الغربية مؤخراً من تصعيد متدحرج على مدار عام ونصف، عبارة عن خطوات تدريجية لإنهاء السنوات الست الوردية" التي عاشها جيشه هناك، على حد وصفه.

وأضاف الضابط أن التصعيد في الضفة بدأ قبل عام ونصف مع مقتل المستوطن ابيتار بوروفسكي عند مفترق زعترة جنوب نابلس، وانتقل بعدها الثقل إلى منطقة جنوب الضفة بخطف المستوطنين الثلاثة وقتلهم، حتى وصل التصعيد جنوباً إلى غزة مع بدء العدوان في عملية "الجرف الصامد".

واستبعد الضابط مشاهدة أنفاق في الضفة الغربية على غرار أنفاق غزة، وذلك بسبب الأرضية الصخرية للضفة بخلاف أرضية القطاع الرملية، لكنه في الوقت أشار نفسه إلى أن "بمقدور المسلحين تنفيذ عملياتهم دون الحاجة للتعب في الحفر"، منوهاً إلى أن الكثير من التجمعات الاستيطانية في الضفة لا يوجد حولها سياج، ومع ذلك لم يستبعد الضابط حفر أنفاق في التجمعات السكانية الكبيرة كمدينة نابلس بعد الاعتماد على أنفاق قديمة داخل المدينة وتحويلها لأنفاق قتالية.

ولعل في أقوال الضابط الإسرائيلي ما يحلينا إلى تساؤلات فلسطينية، سواء في أروقة الساسة، أو في لقاءات الأصدقاء في المنازل والمقاهي (الأحاديث الشعبية)، حول ما إذا كان من الممكن تحول الحالة الشعبية المتصاعدة في الضفة، وبخاصة منذ اختطاف المستوطنين الثلاثة إلى انتفاضة؟ وما تأثير حديث الرئيس محمود عباس عن إمكانية التوجه إلى الأمم المتحدة لاتّخاذ قرار بإنهاء الاحتلال، ووقف التنسيق الأمني، وتحميل الاحتلال مسؤولياته عن إمكانية اندلاع مثل هذه الانتفاضة، أو على الأقل مواجهات ميدانية في الضفة الغربية؟ وهو ما تسعى **"آفاق برلمانية"** للإجابة عنه في قادم الأسطر.

في هذا الإطار، وجد العديد من الساسة والمحللين السياسيين، أن المواجهات التي اندلعت في الضفة، وبخاصة عقب استشهاد الفتى محمد أبو خضير، بعد حرقه حياً على أيدي مستوطنين متطرفين، ومن ثم خلال العدوان على قطاع غزة، قد تكون بمثابة شرارة لانتفاضة ثالثة، عقب انتفاضتي العامين ١٩٨٧ و٢٠٠٠. وعلى أقل تقدير، فإنها لن تبقِ الحال على ما هو عليه، وبخاصة أن الضفة من شمالها حتى جنوبها، شهدت موجات من التظاهرات والاحتكاكات مع قوات الاحتلال، ما أعاد إلى الأذهان مشاهد تلك الانتفاضتين.

لكن في المقابل، قد يكون الهدوء النسبي الذي ساد المدن الفلسطينية عقب الحراك الشعبي الداعم للأسرى، ونسبياً عقب العدوان الأخير على قطاع غزة، مؤشراً على أنها مجرد هبّات جماهيرية تأتي كردّات فعل، وأن لا انتفاضة ثالثة في ظل الظروف السياسية الفلسطينية والإقليمية، لاسيما في ظل مؤشرات على خطر سقوط المصالحة الفلسطينية في مستنقع الفشل مجدداً، وتأكيد القيادة الفلسطينية، أكثر من مرة، وعلى لسان الرئيس عباس، أن "لا انتفاضة ثالثة" في عهده.

انفجار لا انتفاضة

ولعل ما قاله الكاتب والمحلل السياسي مهند عبد الحميد، لخّص ما يريد قوله الكثيرون، إذ نوه إلى أن "كل الأسباب تقود إلى انفجار، وليس انتفاضة"، مضيفاً لـ**"آفاق برلمانية"** أن "شكل الانفجار يأخذ صيغ البؤر، بمعنى أن مناطق معينة دون أخرى تنفجر في وجه الاحتلال، لكن انتفاضة ثالثة شاملة وكبيرة تحتاج إلى رافعة وشروط سياسية لا تتوفر حالياً".

ويأتي هذا التحليل المقتضب، وربما الأقرب إلى توصيف الواقع، وسط آراء متعددة تتحدث عن عدم رغبة السلطة بقيام انتفاضة ثالثة تحت ذريعة إضرارها بالشعب الفلسطيني، وأخرى ترى أن شرارة الانتفاضة الشعبية لا تحتاج إلى قرار أو إذن مسبق من السلطة، أو حتى من حركة حماس أو غيرها من الفصائل، في حين يعتقد آخرون أن الشعب الفلسطيني غير مكترث حالياً بأي انتفاضة، حيث بات جلّ ما يتمناه هو الحصول على "رغيف الخبز" في ظل غلاء المعيشة المفرط، وأن يضمن "الراتب" في أول كل شهر، بعيداً عن السياسة وتجاذباتها.

وقال عبد الحميد: صحيح أن هناك ظروفاً موضوعية قد تشعل انتفاضة شعبية، من بينها غياب الأفق السياسي، وفشل عملية السلام، وتوفر سبب مباشر لذلك هو استشهاد الفتى محمد أبو خضير، ومن ثم العدوان على غزة، ولكن هذا يحتاج إلى رافعة سياسية، ألا وهي حالة من التوافق ما بين الفصائل الفلسطينية، لكنها لا تزال تبدو غائبة ... في العام ١٩٨٧ والعام ٢٠٠٠ توفرت مثل هذه الحالة التوافقية إلى درجة ما، لكن المؤشرات اليوم تدلل، حتى الآن، على غياب مثل هذا التوافق المنشود، وبخاصة ما يتعلق بدعم انتفاضة ثالثة، وبالتالي ما يحدث على الأرض عبارة عن موجة غضب شعبي عارمة قد تقود إلى انفجارات ما هنا وهناك، والحديث يبدو مبكراً بخصوص تحوّل هذه الموجات أو الانفجارات الجزئية إلى انتفاضة.

الفصائلية تطغى

وفي الإطار ذاته، قال باسم أبو رحمة، القيادي في المقاومة الشعبية، وبخاصة في قرية النبي صالح، لـ**"آفاق برلمانية"**: الفصائلية التي طغت على العقل الفلسطيني أدت إلى مشاريع أكثر جزئية، وبالتالي فإنها تأخذنا إلى ردّات فعل لا ترتقي إلى مستوى المشروع التحرري، ويمكن وصف ما يحدث على الأرض بأنه حالة استنزاف للحراك الوطني الفلسطيني، وهو ما قد تترتب عليه آثار سلبية تنعكس على الروح المعنوية والوطنية في الشارع الفلسطيني. ففي ظل كل هذه التضحيات والمواجهات، ينتهي بنا المطاف إلى التفاوض الجزئي على الجزئيات، ولم نرتقِ بتاتاً باتجاه المشروع الوطني ... نحن لم نقاتل لنصنع سلطة تفاوضية في الضفة الغربية، أو لنفتح معبراً أو ننشئ ميناء أو مطاراً في غزة.

وشدد أبو رحمة على أن "ما يحتاجه شعبنا قرار وطني جريء، ووحدة صادقة ترتقي إلى بناء مشروع وطني نضالي تحرري. أنهكنا في ردّات الفعل، والمشاريع السياسية التي تجهض، في أحيان كثيرة، الفعل الوطني العظيم على الأرض.

انتكاسات في الوعي الوطني

ووصف أبو رحمة، ما يحدث هذه الفترة من عودة للمناكفات بين قيادات في حركتي فتح وحماس، بـ"الانتكاسات في الوعي الجمعي"، تؤكد على أن "ثمة إعادة لترتيب الأولويات، بحيث يكون السبق للفصائلية على فلسطينيتنا. هذا قد يؤثر سلباً، على المدى القصير، على الحراك الوطني أو المقاومة الشعبية، ولكن على مدى أبعد، أعتقد أن الشارع الفلسطيني سيتجاوز فصائله، ويتجه في اتجاه أكثر فلسطينية، بعيداً عن هذه الفصائلية، التي باتت في المرحلة الراهنة عبئاً على المشروع الوطني. فمن الواضح أن المناكفات السياسية الحالية تشير إلى أن جميع المتناكفين لا يفعلون ذلك من أجل شمولية المشروع الوطني، بل يتناكفون ويتقاتلون لتحديد من يتربع على عرش المقاطعة أو السلطة، وهذا يؤدي إلى شرخ في الوعي الجمعي الفلسطيني.

الرئيس والأمم المتحدة

وفيما يتعلق بتصريحات الرئيس حول إمكانية التوجه إلى الأمم المتحدة لاتخاذ قرار بإنهاء الاحتلال، وتحديد سقف زمني لذلك في حالة رفض الولايات المتحدة مبادرته السياسية، إضافة إلى تلويحه بإمكانية وقف التنسيق الأمني، الذي كان وصفه ذات مرة بـ"المقدّس"، وكذلك تحميل الاحتلال مسؤولياته عن إمكانية حدوث مثل هذه الانتفاضة، أو على الأقل مواجهات ميدانية في الضفة الغربية، أجاب أبو رحمة: هذه التحركات مهمة، لكن شريطة الارتباط بمشروع وطني شمولي للتحرر من الاحتلال، وألا تكون ردّات فعل أو محاولات لتحسين شرط تفاوضي، أو الضغط باتجاهات أخرى.

وأضاف: أهمية هذه الخطوات تتزايد في حال كانت جزءاً من مشروع وطني شامل، ورؤية وطنية جمعية، تأخذنا باتجاه التحرر، وهذا ينطبق على المقاومة في غزة، والتحركات الدبلوماسية، بدرجة سواء.

وختم أبو رحمة حديثه بالقول: على المدى القصير، يمكنني القول إننا لسنا قريبين من انتفاضة ثالثة، لكن ما بعد أحداث غزة، يبدو أن المزاج الشعبي العام بات ينتصر لفكرة المقاومة للخلاص من الاحتلال. المزاج العام مزاج مقاوم، وأكثر قرباً من المقاومة الشعبية، باعتبارها أكثر إنجازاً وأقل في الخسائر، لافتاً إلى أن عدم رعاية المشاريع الجزئية للمقاومة الشعبية في بعض المناطق، وتفاقم الفصائلية، هما ما يؤخران ترجمة هذا المزاج العام على الأرض.

القاعدة الفتحاوية .. مفتاح الانتفاضة

بدوره، قال الناشط والمحلل السياسي ياسين عز الدين: يمكن القول إن هناك جواً عاماً يميل نحو التصعيد مع الاحتلال، وهنالك إيمان أكثر بالمقاومة المسلحة والوسائل الأكثر عنفاً. وعلى الرغم من الافتقار إلى الهياكل التنظيمية التي يمكن أن تدفع هذا العمل إلى الأمام، فإنه يمكن رصد وجود نشاط من نوع ما تحت الأرض، والسؤال ما الذي يمكن أن يحقق النقلة التالية ويفجر الأمور؟

ويرى عز الدين أن "القاعدة الفتحاوية هي المفتاح، لأن لديها وزناً وثقلاً في الشارع، وهي التي كانت مغيبة طوال السنوات التي تلت الانقسام العام ٢٠٠٧ عن ميدان المواجهة مع الاحتلال. هذه القاعدة المغيبة، وبخاصة الأصغر سناً من طلبة المدارس والجامعات، بدأت بالانخراط النشط في العمل المقاوم الشعبي، وتحديداً منذ أواخر العام ٢٠١٢، ولعل الظاهرة الأخطر بالنسبة للاحتلال هي انخراط بعض أبناء الأجهزة الأمنية في العمل المقاوم، ومنهم على سبيل المثال الشهيد صالح ياسين من المخابرات العامة، واستشهد في قلقيلية بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٩، في كمين لقوات الاحتلال، وخلية الجهاد الإسلامي التي نفذت عملية (بيت يام)، وكان أحد عناصرها، حمدي التعمري، شرطياً في السلطة، وملتحقاً بكلية الضباط في أريحا، واعتقال أفراد عدة من الأجهزة الأمنية لانخراطهم في أعمال مقاومة في الفترة الأخيرة".

وأضاف: هذه تمثل مؤشرات خطيرة لإمكانية فقدان السلطة السيطرة على عناصرها الأمنية، وعودة التنظيمات لاختراق الأجهزة مثلما كان أيام ياسر عرفات، وهو ما ينسف كل جهود دايتون وميلر وكل محاولات إعادة بناء الفلسطيني الجديد بالمواصفات الصهيوأميركية، على حد تعبيره، مشدداً، وفق ما يرى، على أن "السلطة حالياً بالكاد تسيطر على قاعدتها الفتحاوية، لكن الوضع السياسي وتركيبة فتح لا تسمح بذلك على المدى الطويل، فالسلطة تستطيع قمع حركة حماس ومؤيديها، لكنها لا تستطيع قمع مناصريها".

وخلص عز الدين إلى القول: الوضع في الميدان وعلى الأرض في الضفة يرسل رسائل ترسّخ تدريجياً في ذهن الجماهير في الضفة الغربية، أن بقاء الوضع على ما هو عليه، ستكون له تبعات كارثية على حياتهم اليومية وسيدفعون ثمنه: توسع استيطاني، اعتداءات مستوطنين، تجاوزات قوات الاحتلال، وبالتالي عند لحظة معينة سيصلون إلى نتيجة أنه لا خيار لديهم سوى المقاومة والانتفاضة.

احتمالات الانتفاضة تتعاظم

وفي حين قال المحلل السياسي الإسرائيلي يوسي ميلمان في **معاريف**، مطلع آب الماضي، إن "على حكومة إسرائيل أن تفهم، ويوجد فيها منذ الآن وزراء يفهمون، أنه دون تسوية سياسية بعيدة المدى مع السلطة الفلسطينية، فإن احتمالات انتفاضة ثالثة تتعاظم"، كتب نداي شرغاي في إسرائيل اليوم، بتاريخ ١٢ أيلول الجاري، أنه "في الأسابيع الأخيرة أصبحوا (الشبان المقدسيون)، يطلقون النار من أسلحة خفيفة من مخيم شعفاط على منازل في مستوطنة "بسغات زئيف". وقال: حوادث الإطلاق قليلة حتى الآن، لكنها كافية كي يتغلغل الخوف مجدداً، وبخاصة أن الرصاص الذي يجده سكان "بسغات زئيف" في شرفات بيوتهم، يذكرهم ليس بالانتفاضة الأولى، بل بالثانية على الخصوص، وهي الانتفاضة "الساخنة" المشحونة بالوقائع والدم، ويذكرهم في الأساس بإطلاق النار الذي لم يكن ينقطع في بداية الألفية الثالثة من بيت جالا على حي غيلو، وقد بدأ الأمر هكذا آنذاك أيضاً، واستمر إطلاق النار ذاك أربع سنوات ... هم لا يريدون أن يصلوا إلى هناك، وقد يكون هذا هو الذي يجعلهم يرفعون أصواتهم الآن بالصراخ، في وقت لا يزال فيه اللهب منخفضاً.

القرار الشعبي أولاً

من جانبها، اكتفت النائب في المجلس التشريعي عن حركة حماس سميرة حلايقة، بالقول لـ**"آفاق برلمانية"**: إن الوضع في الضفة مظلم وضبابي، والأوضاع تتجه نحو الانفجار في وجه المحتل، وإذا ما قرّر الشعب أن ينتفض فلن ينتظر إذناً من أحد.

أما الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية، النائب د. مصطفى البرغوثي، فأكد أن "الشعب الفلسطيني يعيش حالة نوعية جديدة، حيث انتهت فيها مرحلة أوسلو والمراهنة على المفاوضات، بينما فرضت الحياة استراتيجية وطنية جديدة قائمة على تغيير ميزان القوى عبر الكفاح والنضال وليس عبر الحلول مع إسرائيل".

وقال البرغوثي لـ**"آفاق برلمانية"**: نحن نتجه نحو انتفاضة ثالثة. هذه الانتفاضة لها معالم خاصة، تختلف عن الانتفاضتين السابقتين على الرغم من تشابههما مع الانتفاضة الأولى من حيث طابعها الشعبي والجماهيري، حيث أنها جاءت بعد تراكمات تدريجية منذ ١٠ سنوات.

وختم البرغوثي: المهم أن تستمر هذه الانتفاضة بشكل فعّال، وأن تحقق أهدافاً سياسية معينة، وأن لا نسمح بضياع إنجازاتها كما حدث في مرات سابقة. استمرار هذه الانتفاضة يتطلب إنشاء قيادة وطنية موحدة، وتفعيل الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير ليصبح إطاراً لقيادة موحدة تضم كل القوى الموجودة في المنظمة، إضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي والمبادرة الوطنية والشخصيات المستقلة، حتى تكون هناك حركة موحدة وقرار سياسي وكفاحي موحد.

في غياب استراتيجية لدعم المنتج الوطني والاعتماد على الذات اقتصادياً

مقاطعة المنتجات الإسرائيلية أمام شبح "الموسمية" وانقسام القطاع الخاص وغياب الدعم الحكومي

بديعة زيدان

مع كل عدوان إسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، تتعالى الأصوات مطالبة بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، والشركات الداعمة لإسرائيل. ولقياس أهمية المقاطعة الاقتصادية والتجارية لإسرائيل، يجب التوقف عند أهمية المبادلة الاقتصادية التي تربط ليس الأراضي الفلسطينية المحتلة بإسرائيل فحسب، بل وبعض البلدان العربية والإسلامية بها. فحسب تقرير حديث لقناة "الجزيرة" الفضائية، فإن حجم هذه المبادلة وصل، مؤخراً، إلى ما نسبته ٩٪ من مجمل التبادل التجاري للدول العربية مع العالم. أما على الصعيد الفلسطيني، فلا توجد نسب واضحة بخصوص التبادل التجاري بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، مع العلم أن السوق الفلسطينية، ووفق العديد من التقارير الإسرائيلية، حيوية وأساسية بالنسبة للمنتجات الإسرائيلية، حيث أفادت بعض الإحصاءات إلى أن حجم الواردات الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية يقدر بنحو أربعة مليارات ونصف المليار دولار سنوياً، والحديث هنا عن المنتجات الغذائية بشكل أساس، في وقت أشارت فيه تقارير صحافية أجنبية وإسرائيلية وعربية، إلى أن جزءاً من أرباح هذه الواردات يذهب نحو تسليح جيش الاحتلال الإسرائيلي.

نمو حملة المقاطعة

وقال عمر البرغوثي، أحد مؤسسي حملة مقاطعة إسرائيل: مع أعمال الإبادة الجماعية التي تمارسها دولة الاحتلال ضد شعبنا في غزة، نمت حملة المقاطعة بشكل هائل شعبياً. بالفعل، هناك فجوة بين حملات المقاطعة الشعبية الفلسطينية والعربية وتلك الموجودة في الغرب. حركة المقاطعة (BDS) ركزت على الغرب بشكل كبير، لإدراكها أن إسرائيل تستمد جلّ قوتها، ومنها ما يتعلق بالقطاع التجاري والاقتصادي، من الغرب، لكن دون الاستخفاف بالسوق الفلسطينية، التي تمثل سوقاً كبيرة للمنتجات الإسرائيلية.

وأضاف البرغوثي لـ"آفاق برلمانية": بسبب اتفاقية أوسلو، وبروتوكول باريس الاقتصادي، بات هناك نوع من الشرعنة لإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، التي تحوّل أسواقنا إلى مكب نفايات للبضائع الإسرائيلية، حيث تغرق هذه السوق بالبضائع الإسرائيلية، والرديئة منها في الغالب، كونها تهيمن على الجمارك، والصادر والوارد، والعملة، وكل شيء، لكن تنامي حملة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية جاء بعد أن وجد نشطاء شباب أن الرد على ما يحصل من عدوان همجي على أهلنا في قطاع غزة، يجب أن يكون من خلال محاصرة إسرائيل، ومن بينها الجانب الاقتصادي، مؤمنين بأنه لا يمكن أن نستهلك بضائع إسرائيلية في الوقت الذي نقول فيه إننا نقف مع شعبنا في غزة. الوقوف مع شعبنا في مواجهة المجزرة وتبعاتها، يكون فقط بالمقاومة قولاً وممارسة، وأبسط هذه الأشكال، على أهميتها، مقاطعة منتجات الاحتلال.

وأضاف: منذ انطلاقنا في العام ٢٠٠٥ إلى هذا اليوم، ثمة قفزات لافتة في حركة المقاطعة لإسرائيل، حيث باتت الحملة تؤرق الاحتلال وسلطاته المتنوعة، وتضغط عليها من خلال شركات وبنوك ومؤسسات استثمارية ضخمة عالمية وكنائس وغيرها. في العامين الأخيرين، هناك خسائر كبيرة للاقتصاد الإسرائيلي جراء هذه المقاطعة، أبرزها مقاطعة صندوق التقاعد النرويجي، الذي يعد من أكبر صناديق الاستثمار في العالم، إذ تبلغ قيمة ممتلكاته ٨١٠ مليارات دولار، حيث سحب استثماراته من بعض الشركات المتورطة في دعم الاحتلال، وكذلك صندوق التقاعد الهولندي الذي سحب استثماراته من خمسة بنوك إسرائيلية. ما حدث خلال العدوان الأخير على غزة، بمثابة نهوض شعبي حقيقي لتجسيد المقاطعة الفلسطينية للمنتجات الإسرائيلية على الأرض، عبر العديد من المبادرات الشبابية، خاتماً بالقول: على جميع أشكال النضال أن تتكامل لتكبّد إسرائيل خسائر في مختلف الميادين.

تطور تاريخي

وفي حديث لـ"آفاق برلمانية"، أشار صلاح هنية، رئيس جمعية حماية المستهلك في محافظة رام الله والبيرة، إلى أن "حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية انطلقت في انتفاضة الأقصى، وصحيح أن التجاوب معها أقل مما هو عليه الآن، ولكن كان لهذه الحملات بعض الإنجازات في العام ٢٠٠١، وقد استمرت حتى العام ٢٠٠٥، لكنها انحسرت بعد ذلك، بسبب ما وصفه البعض حينها بغياب الدافعية للشارع والمؤسسات في الاستمرار بحملات كهذه، بشكل يومي ومنظم، ولكن مع عدم غياب حملات موسمية للراصد الاقتصادي وجمعية حماية المستهلك وغيرها، وفي بعض المرات بالتنسيق مع الغرف التجارية على تنوعاتها. ومع العدوان الأخير على قطاع غزة، بادرت الجمعية ومؤسسات أهلية وأخرى في إطار القطاع الخاص، إلى تنظيم حملة شاملة نحو مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وانطلقت من محافظة رام الله والبيرة بتكريم المحال التجارية التي تقاطع منذ سنوات البضائع الإسرائيلية، ومن هنا توسعت الحملة، ورافقتها حملات شبابية وغير شبابية تصب في الاتجاه ذاته، ما أدى إلى حالة من الاندماج النسبي ما بين الحملات الشعبية وحملات المؤسسات وحملات القطاع الخاص".

الأداء الحكومي

ونوه هنية إلى أن هناك "غياباً واضحاً لدور الحكومة فيما يتعلق بآليات التدخل، على الأقل للحفاظ على ديمومة حملات المقاطعة، من باب تشجيع المنتجات الفلسطينية، بما لا يتعارض مع اتفاقية باريس الاقتصادية، ولا يتسبب للحكومة بأي إحراجات".

وقال: الأمر يحتاج إلى تخطيط أفضل في داخل أروقة الوزارات ذات العلاقة، كي تخرج بآليات مناسبة، لكن وزيراً سابقاً، وفي ندوة شاركت فيها مؤخراً، أشار إلى عدم مقدرة الحكومة على تقديم أي دعم واضح وصريح لحملات كهذه، من باب خشيتها من إجراءات إسرائيلية تتعلق بحجب التصاريح عن آلاف العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، وأن القطاع الخاص "متحفظ على ذلك"، ما خلق حالة من الإحباط، تعكس برأيي آلية صنع القرارات في الحكومة، وكأنه "لمصلحة الشعب الفلسطيني"، لا تريد الحكومة دعم المقاطعة، وتشجيع المنتجات الفلسطينية، حفاظاً على مصالح العمّال، وعدم التأثير سلباً على تدفق المواد الخام الإسرائيلية.

وأضاف: أرى أن الحكومة لربما تفاجأت من حجم الإقبال الشعبي على مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، بالتزامن مع الإقبال الشعبي على المنتج الفلسطيني، علماً بأننا لم نلمس أن الجهات الرسمية الفلسطينية كانت تتبنى خطوات واضحة لتشجيع المنتجات الفلسطينية. المطلوب من الحكومة دعم المنتج الفلسطيني بجملة من القوانين.

القطاع الخاص

وفي رده على سؤال حول موقف القطاع الخاص من حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، قال هنية: ما لمسناه أن هناك حالة من عدم التجانس في الموقف داخل القطاع الخاص الفلسطيني من هذه الحملات، ودعم المنتج الفلسطيني. الموقف الداعم الأبرز لحملات المقاطعة هو اتحاد الصناعات الغذائية، واتحاد الصناعات الدوائية، لكن بقية أركان الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ليس لها مثل هذا الموقف، وهو ما ينسحب على الغرف التجارية، واصفاً موقفها بـ"الهزيل" أو "الضعيف" في غالبيتها، لاسيما أنها مفتوحة العضوية، وبعضها يضم وكلاء لمنتجات إسرائيلية.

وكشف هنية عن وجود "منتفعين من إفشال حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، كما هو الحال على سبيل المثال في القطاع الزراعي". وأضاف: هناك في القطاع الخاص من يتضمن أرضاً داخل مستوطنة أو في حدود المستوطنة، ويزرعها ويعمل على تسويق محاصيلها، وهناك من يتضمن أراضي داخل حدود العام ١٩٤٨، وهناك من يستجلب البضائع عبر وكيل إسرائيلي، وهناك من لا يتورع عن اقتراح استجلاب محاصيل زراعية من المستوطنات إذا لم يكن المنتج الفلسطيني منها قادراً على تلبية احتياجات السوق. من الواضح أن هؤلاء جميعاً ليس في مصلحتهم مقاطعة منتجات الاحتلال، ولا دعم المنتج الفلسطيني. ليس بالضرورة أن يكون هؤلاء من قيادات القطاع الخاص، لكنهم يسيطرون على مناطق حيوية في قطاعاتهم، ولا يعقل أن يكون أركان القطاع الخاص غير قادرين على اتّخاذ موقف حاسم من هؤلاء.

هل هي حملات موجعة؟

وبخصوص ما إذا كانت هذه الحملات موجعة للاقتصاد الإسرائيلي، أجاب هنية: هناك تفاوت في آراء الأكاديميين والباحثين في هذا الشأن. شاركت خلال العدوان على غزة وما يليه في أكثر من عشرين ورشة عمل، ولمست البعض يتعاطى بسلبية مع هذه الحملات، من باب محاولته التخفيف من تأثير الخسائر المتوقعة من إجمالي أربعة مليارات ونصف المليار دولار فقط في اقتصاد إسرائيلي قوامه ٢٠٠ مليار دولار. لكن برأيي يجب النظر إلى الأمور بشكل معاكس، فلو ذهب مليار من هذا المبلغ لصالح الاقتصاد الفلسطيني سيكون له تأثير إيجابي كبير، من تطوير للمنتج الفلسطيني، وخلق فرص عمل جديدة. اقتصاد صغير كاقتصادنا يتأثر إيجابياً بمبالغ كهذه.

وأضاف: لا داعي لترويج ثقافة الإحباط. لو لم تكن هذه الحملات مؤثرة، لما قامت شركات غذائية إسرائيلية شهيرة بحملات دعائية اشتملت على تخفيضات كبيرة في أسعار منتجاتها الواردة إلى الأراضي الفلسطينية، ولما شددت سلطات الاحتلال منذ احتلال العام ١٩٦٧ على ربط اقتصادنا باقتصادها، واعتبار السوق الفلسطينية سوقاً مهمة للغاية بالنسبة للواردات الإسرائيلية.

توسيع المقاطعة

وبخصوص توسيع حملة المقاطعة لتشمل قطاعات حيوية كالوقود والإسمنت وغيرها، قال هنية: ليس في يوم وليلة يمكن اتّخاذ قرار باستيراد الوقود من الخارج، لكن لو بدأنا التأسيس لذلك اليوم، يمكن خلال عامين أو ثلاثة النجاح في ذلك. الحكومات المتعاقبة ترى أن الاستيراد من إسرائيل "العملية الأسهل"، وأن التغيير يتطلب جهداً إضافياً، والدخول في معادلات جديدة، مع أن هناك حديثاً من ممثلي القطاع الخاص عن بدائل تتعلق باستيراد البترول عبر محطة الزرقاء الأردنية، بعد الحصول على النفط الخام من فنزويلا والسعودية ودول خليجية أخرى تقدمه كمساعدات أو بأجور مخفضة لنا. يبدو أن المسؤولين في وزارتي المالية والاقتصاد يدركون أن الأمر ليس بهذه السهولة المطروحة، لكن برأيي يجب التأسيس لذلك منذ اليوم.

وتابع: نحن لا نقلل من أن الإيرادات أمر حيوي بالنسبة للسلطة، وهذا ما تشدد عليه وزارة المالية، لكن يجب ألا يكون ذلك سيفاً مسلطاً على رقاب حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية. المشكلة أننا، ومنذ قيام السلطة، لم نعمل على تنمية استراتيجية للاعتماد على الذات اقتصادياً، وفي مختلف القطاعات، والغريب أننا نتحدث عن مزيد من الصمود، دون العمل على تنمية اقتصاد يعزز هذا الصمود المطلوب.

وبخصوص الإسمنت، والحديث المتواصل عن مصنع إسمنت فلسطيني، قال هنية: هذه أولوية لا بد من العمل عليها سريعاً، وبخاصة أن إسرائيل باتت تتحكم بهذا القطاع بشكل كامل أو شبه كامل، والشواهد كثيرة، من بينها نضوب الإسمنت في الأسواق الفلسطينية إثر تعثر خط الإنتاج في مصنع "نيشر" الإسرائيلي المزود الأول للإسمنت في الأراضي الفلسطينية، بل إن إدارة هذا المصنع أعاقت، بالتعاون مع سلطات الاحتلال، مساعي لاستيراد الإسمنت الأردني حينها، ما أدى إلى ارتفاع كبير في أثمان الإسمنت وقتها.

وأكد أن "مصنع الإسمنت الفلسطيني بات ضرورة ملحة. البعض يرى أن إنشاء مصنع أسمنت فلسطيني أمر غير مجدٍ لارتفاع كلفة الطاقة فيه، وبالتالي تصبح المنافسة في الأثمان مقارنة بالإسمنت الإسرائيلي ضئيلة. الاقتراح القائم الآن، هو الخروج خلال فترة قريبة بمصنع فلسطيني لطحن الإسمنت، ما من شأنه أن يساهم في حل جزئي لهذه المعضلة.

ونوه هنية إلى ضرورة العمل الاستراتيجي على توليد الطاقة في الأراضي الفلسطينية بعيداً عن المصادر الإسرائيلية، وليس توقيع اتفاقية لعشرين عاماً لاستيراد الغاز من إسرائيل، وبالتالي البحث عن بدائل للغاز والإسمنت والوقود الإسرائيلي. أستغرب أن الحكومة حين تقرر مقاطعة سلعة معينة تتجند الأجهزة التنفيذية لذلك، وتحقق نجاحات واضحة إذا توفرت النية، وأكبر دليل على ذلك حملة مقاطعة شركات الاتصالات الإسرائيلية، ومنعها من ترويج منتجاتها في الأسواق الفلسطينية. المهم برأيي توفر الإرادة، وبخاصة أن غالبية الإجراءات السابقة لا تتعارض واتفاق باريس الاقتصادي.

آن الأوان

بدوره، شدد د. مصطفى البرغوثي، الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية، على أنه "آن الأوان لتنظيف الأسواق الفلسطينية من البضائع الإسرائيلية"، مضيفاً لـ"آفاق برلمانية": هذا شكل مهم جداً من أشكال المقاومة، من شأنه أن يلحق بإسرائيل خسائر بمليارات الدولارات، وأيضاً من شأنه أن يزيد من فرص العمل للفلسطينيين، الذين ارتفعت نسبة البطالة في صفوفهم، وبخاصة ما بعد العدوان الأخير على قطاع غزة.

وقدّر البرغوثي أن استهلاك البضائع الإسرائيلية لدى الفلسطينيين انخفض بنسبة ٥٠٪، وهي نسبة قابلة للزيادة إذا ما تواصلت الحملة التي يأمل ويعول على ألا تكون موسمية، لافتاً إلى أن هذه النسبة ستصب لصالح تعزيز حضور المنتج الفلسطيني البديل في السوق المحلية.

وهذا ما أكد عليه منتصر بدارنة، أحد أصحاب مصانع الألبان الفلسطينية، بقوله: حصتنا السوقية ارتفعت منذ انطلاق حملات مقاطعة منتجات الاحتلال بما يتراوح ما بين ٣٠ – ٤٠٪، بل إن صناعات أخرى مرتبطة بصناعة الحليب ومشتقاته انتعشت أيضاً، كصناعة البلاستيك الفلسطيني، وصناعات مساندة أخرى، والحديث هنا عن أقل من شهر، ما يعزز من فرص زيادة نسب التشغيل في أوساط الشباب الفلسطيني، وبخاصة إذا تواصلت هذه الحملات.

وفي وقت شدد فيه هنية على ضرورة تمتين حملة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية داخلياً، وعلى الأهمية الخاصة لدعم حملات المقاطعة الدولية، وتجند الجميع لدعم هذه الحملات بالتوازي، يبقى التساؤل الأكبر: هل تنجح حملة المقاطعة الأخيرة في تغيير الصورة النمطية عن سابقاتها، بأنها مجرد حملات موسمية؟ وهل يدعم القطاع الخاص والحكومة هذه الحملة ولو من باب تشجيع المنتج الفلسطيني، أم أن جهود المحبطين ستكلل بالنجاح، وسيكون مصيرها كسابقاتها الفشل، أو اعتبارها حملة موسمية لا أكثر؟!

أمريكا اللاتينية .. مستقبل سياسي واقتصادي ومخزون أخلاقي لصالح قضية فلسطين

إبراهيم عنقاوي

كان لدول أميركا اللاتينية مواقف مهمة ومتقدمة على مواقف بعض الدول العربية في دعم ومساندة القضية الفلسطينية خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، لذلك أصبحت الرغبة أقوى في أوساط الرأي العام الفلسطيني في تعزيز العلاقات مع بلدان أميركا اللاتينية، وبرز ذلك في رفع لافتات في المسيرات كتب عليها "غزة لاتينية"، إلى جانب التفاعل الإيجابي مع هذه المواقف عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ويرى كثيرون أن هذه العلاقات والتعاطف مع فلسطين ينحدر من أصول مبدئية في المواقف الشعبية، متقدمة على المصالح التي تظهر في العلاقات بين دول العالم، لكنها بحاجة إلى التطوير على المستوى الشعبي بين الفلسطينيين وشعوب أميركا اللاتينية، إضافة إلى استغلال العلاقات الرسمية على المستويين السياسي والاقتصادي.

ويعتبر الدكتور محمد عودة، رئيس لجنة أميركا اللاتينية في حركة فتح، أن التعاطف في دول أميركا اللاتينية مع القضية الفلسطينية مرتبط بطبيعة هذه الدول ومبادئها الإنسانية، إلى جانب نشاط الجالية والأحزاب الفلسطينية في هذه الدول.

ويوضح أن "شعوب أميركا اللاتينية تعتبر بسيطة لمعاناتها القهر والظلم، لذلك يتعاملون مع القضية الفلسطينية على أساس القيم والمثل والمبادئ، فقتل الأطفال والنساء في غزة زاد من هذا التعاطف مع القضية، إلى حد أن ثلاث نساء في هذه الدول بكين أمام شاشات التلفاز. كما أن هذه الدول تعتبر أن إسرائيل حليف الإمبريالية التي يرفضون سياساتها".

ويشاطره في ذلك السفير حسني عبد الواحد، مساعد وزير الخارجية لشؤون الأميركيتين، الذي يؤكد أن علاقة فلسطين بهذه الدول قائمة على أساس المبادئ وليس المصالح. ويصف قارة أميركا اللاتينية بأنها "المخزون الأخلاقي للبشرية" نظراً لأخلاقها وقيمها المتقدمة على القارات كافة، وفق تعبيره.

ويقول عبد الواحد إن "هذه الدول لم تكن مؤيدة لفلسطين عندما كانت متأثرة بالقرار الأميركي، وتقع تحت حكم دكتاتوريات عسكرية، وبخاصة عند طرح قرار التقسيم للتصويت في الأمم المتحدة، إذ لم تكن مواقف هذه الدول إيجابية تجاه فلسطين حينذاك".

الجاليات والأحزاب الفلسطينية

وفيما يتعلق بنشاط الفلسطينيين، يقول عودة: إن العمل في أميركا اللاتينية بدأته منظمة التحرير في فترة مبكرة قبل حوالي ٤٩ سنة، حيث كانت هذه الدول مليئة بحركات التحرر، ويتم تدريب عناصرها في معسكرات منظمة التحرير، إلى جانب تأثير الجالية الفلسطينية -التي تبلغ قرابة ٩٠٠ ألف نسمة- في هذه الدول، وبخاصة في دولة تشيلي التي تعتبر من أهم الجاليات هناك، ويصل تعدادها حوالي نصف مليون فلسطيني.

ويشير إلى أهمية دور الأحزاب الفلسطينية على اختلاف أطيافها، من خلال التواصل مع الأحزاب في دول أميركا اللاتينية، وكان لذلك أثر أثناء التحضير للتوجه للأمم المتحدة لنيل عضوية الدولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، وخلُصت إلى تصويت دول أميركا اللاتينية لصالح فلسطين، ومنها كوبا التي أقنعت جزر الكاريبي بالتصويت لصالح فلسطين.

وفي السياق ذاته، يبيّن السفير عبد الواحد أنه في سنوات السبعينيات والثمانينيات كان للحركات الفلسطينية دور مهم في تقوية العلاقة مع هذه الدول من خلال حركات التحرر، حيث أنشأ الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد) جهاز "حركات التحرر" للتواصل مع هذه الحركات حول العالم، التي أوصلت الفلسطينيين لعلاقة صداقة مع هذه الدول. كما أن نشاط الجالية الفلسطينية التي تشكل جزءاً من النسيج الاجتماعي في هذه الدول، أدى إلى هذا الكم الكبير من التعاطف والتأييد.

ويقول الناشط البرازيلي ذو الأصول الفلسطينية رباح خليل، إن أحد أهم أسباب التعاطف الكبير في البرازيل مع القضية الفلسطينية يكمن في توحيد جهود الجاليات العربية والفلسطينية، التي تعتبر النضال الفلسطيني مصدر فخر لها.

ويضيف أن الناشطين في الجاليات الفلسطينية لهم علاقات وطيدة بأشخاص مؤثرين بدول أميركا اللاتينية، ومؤسسات اجتماعية مرموقة، تقوم بتنظيم نشاطات شهرية دعماً للقضية الفلسطينية.

المقاطعة و"عملية السلام"

ويقول عودة: إن دول أميركا اللاتينية كان لها دور مهم في مقاطعة إسرائيل، وعلى الرغم من توقيع الأخيرة اتفاقيات عسكرية وتجارية مع بعض هذه الدول، فإنه ابتداء من منتصف الشهر الحالي سوف يتوجه مندوبون من هذه الدول إلى الأمم المتحدة للحصول على توصية تهدف لمقاطعة شراء وبيع المعدات والأسلحة العسكرية من إسرائيل وإليها.

ويضيف أن النقابات في دول أميركا اللاتينية تواصلت خلال العدوان على غزة مع نظيرتها في الولايات المتحدة، وتمكنت من إقناعها بمنع السفن الإسرائيلية من إفراغ حمولاتها في بعض من الموانئ الأميركية.

ويشير إلى أن "مواقف هذه الدول كانت متقدمة على بعض أصحاب الحق أنفسهم (من الفلسطينيين)، وتميزت بدور مهم فترة العدوان، من خلال سحب سفرائها في إسرائيل، والتهديد بطرد سفراء إسرائيل من هذه الدول في حال استمر العدوان".

ويوضح عودة أن الفلسطينيين اقترحوا مؤخراً أن يكون هناك مبعوث للسلام في الشرق الأوسط من هذه الدول، كونها تتمتع بدور مهم، منها البرازيل التي تعد قوة صاعدة لا يمكن تجاهلها، والأرجنتين التي تحتوي على جالية يهودية كبيرة، حيث من خلالها قامت بالضغط على إسرائيل أثناء العدوان بتقديم مشروع قانون في البرلمان لسحب الجنسية من اليهود الأرجنتينيين الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي أو يقيمون في المستوطنات.

ويتابع: هناك علاقات جيدة بين العرب ودول أميركا اللاتينية، إذ بادرت فلسطين إلى عقد قمة بين هذه الدول ثلاث مرات، كان آخرها في القاهرة، بهدف تنسيق المواقف العربية اللاتينية فيما يخص القضية الفلسطينية.

في المقابل، يرى السفير عبد الواحد ضرورة طرق أبواب أخرى للعلاقة مع دول أميركا وتحويلها إلى مصالح مشتركة دون إهمال الجانب الأخلاقي والمبدئي.

ويبّن أن "هذه الدول عانت الكثير من المشاكل بسبب الاستعمار والدكتاتوريات العسكرية، لذلك ليست اللاعب الأكثر تأثيراً في منظومة العلاقات الدولية على الرغم من أهميتها، لكن من الممكن أن تصبح الأكثر تأثيراً في هذه المنظومة خلال السنوات القادمة".

مصالح اقتصادية

إلى جانب المصالح السياسية، يرى مختصون أن هناك آفاقاً اقتصادية مهمة يمكن استغلالها بين الجانبين، منها السياحة الدينية في مدينة بيت لحم، وبخاصة أن مواطني هذه الدول يفضلون هذا النوع من السياحة، التي تعتبر من الخدمات التصديرية لفلسطين، وفق رئيس مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني إبراهيم برهم.

ويقول برهم: هذه الدول يمكن أن تكون سوقاً مهمة للصناعات التصديرية الفلسطينية، مثل التمور، وزيت الزيتون، والحجر والرخام، والصناعات التقليدية واليدوية، حيث تم وضعها ضمن الاستراتيجية الوطنية للتصدير، وتعتمد على قياس الانطلاق للأسواق العالمية وتفعيل الاتفاقيات التجارية التي وقعتها فلسطين مع العديد من دول العالم، وفحصها بهدف خدمة المنتج الفلسطيني للخروج من العباءة الإسرائيلية، مقابل استيراد العديد من الصناعات التي يحتاجها الفلسطينيون من هذه الدول.

في السياق ذاته، يبيّن عودة أن دولة فلسطين وقعت اتفاقية التجارة الحرة مع اتحاد "ميركسور"، وهو اتحاد اقتصادي يضم ست دول في أميركا اللاتينية، لكن لم يتم تفعيلها حتى الآن، دون معرفة السبب، مشيراً إلى إمكانية الاستغناء عن لحوم الأبقار الإسرائيلية ومنتجات حليبها، واستبدالها بمنتجات دولة الأوروغواي التي تمتلك ٢٢ مليون رأس بقر.

كما يؤكد السفير عبد الواحد ضرورة تطوير علاقة المبادئ إلى علاقة مصالح، بالاعتماد على المصالح الاقتصادية، لأنها حسب "ماركس" فإن السياسة هي اقتصاد مكثف، حسب تعبيره.

وبالنسبة لعدم تفعيل اتفاقية التجارة الحرة مع اتحاد "الميركسور"، يرى عبد الواحد أن "هناك إجراءات بيروقراطية يجب أن يتم استيفاؤها والموافقة

عليها في برلمانات الدول الموقعة على الاتفاقية، إضافة إلى بعد المسافة التي تحول دون إطلاع القطاع الخاص على المناخ الاستثماري في مختلف الدول".

آفاق تعليمية ورياضية

الناشطة الأرجنتينية رومين سرمينتو، وهي متطوعة في جمعية الشبان المسيحيين في الأرجنتين، تعتبر أنه من الضروري تطوير مجالات أخرى من التعاون، وقد تساهم في تعزيز العلاقة على المستوى الشعبي بين فلسطين والأرجنتين، منها الدورات التدريبية، وتبادل الخبرات والمنح الدراسية، إضافة إلى إمكانية تنفيذ القنصلية الأرجنتينية مشاريع تعاونية، وتبادل الزيارات بين الشعبين.

وتؤكد سرمينتو أن قدومها لفلسطين بهدف النشاط التطوعي عمق من وجهات النظر التي تمتلكها عن القضية الفلسطينية، التي افتقدتها في الإعلام الأرجنتيني المتأثر بالإعلام العالمي الموجه لصالح إسرائيل.

في سياق ذلك، يرى الناشط رباح خليل أنه يمكن استغلال نجوم الرياضة المؤثرين في العالم الذين ينحدر كثير منهم من دول أميركا اللاتينية، من خلال التواصل معهم لزيادة التعاطف العالمي مع فلسطين، مضيفاً أن نادي "بالستينوس" في تشيلي كان له دور مهم خلال العدوان على قطاع غزة، وتمت معاقبته من الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) بسبب وضعه خريطة فلسطين التاريخية على قمصان لاعبي الفريق.

تكريم فلسطيني

وكانت وزارة الشؤون الخارجية في رام الله قامت يوم ١٢ آب الماضي بتكريم سفراء كل من البرازيل وتشيلي وفنزويلا والأرجنتين والأكوادور والأوروغواي على مواقف بلادهم المنددة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وجاءت هذه الخطوة عقب قيام كل من البرازيل وتشيلي والأكوادور والبيرو والسلفادور، أثناء العدوان الأخير، باستدعاء سفرائها لدى إسرائيل للتشاور، في خطوة احتجاج رسمي من هذه الدول على المجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال، علماً أن فنزويلا وبوليفيا كانتا قد قطعتا علاقاتهما الدبلوماسية مع إسرائيل أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية العام ٢٠٠٨، في حين قطعت كوبا علاقاتها مع إسرائيل منذ العام ١٩٧٣، على إثر حرب تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام.

وفي حين شهد العديد من مدن أميركا اللاتينية تظاهرات جماهيرية حاشدة تنديداً بالعدوان الإسرائيلي الأخير، طالب الرئيس البوليفي إيفو مورايليس بمحاكمة إسرائيل في محكمة الجنايات الدولية، وقرر وضعها على قائمة الإرهاب البوليفية، وقرر الرئيس الأكوادوري رفائيل كوريا إلغاء زيارة مقررة إلى إسرائيل، كما طالب الرئيس النيكاراغوي دانييل أورتيغا البابا فرانسيس باستخراج "الشيطان" الذي يسكن نتنياهو، فيما اتهم رئيس الأوروغواي خوسيه موخيكا إسرائيل بممارسة حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني. أما الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، فقد قاد شخصياً حملة للتضامن مع الشعب الفلسطيني، إلى جانب ترؤسه حملة جمع تبرعات على المستوى الوطني.

قلق إسرائيلي

في المقابل، عبر العديد من المحللين الإسرائيليين عن القلق من تنامي الدعم الرسمي والشعبي في أميركا اللاتينية للشعب الفلسطيني وحقوقه. ونوه المعلق السياسي في القناة الإسرائيلية العاشرة رفيف دروكر إلى قلق إسرائيل من ردود فعل الدول اللاتينية ومن تأثيرها السلبي على صورة إسرائيل في العالم، ومن تداعياتها السياسية والاقتصادية على إسرائيل.

وفي حين شكك الناشط السياسي والمحاضر بجامعة تل أبيب غادي الغازي في تأثير سحب سفراء الدول اللاتينية باتجاه الضغط على إسرائيل لوقف عدوانها، فإنه شدد على أهمية هذا الاحتجاج من الناحية السياسية في العالم.

وقال الغازي، وهو إسرائيلي معادٍ للصهيونية، إن دول أميركا اللاتينية تقوم بما تعجز "أوروبا المتنورة" عن فعله من ناحية محاولة كبح جماح إسرائيل. وحذر من تفشي الأوهام في الشارع العربي بأنه ينبغي البحث دائماً عن حلفاء لنضال الفلسطينيين من أجل الحرية في "الشمال الأبيض" الأوروبي والأميركي.

وأوضح أن "ألمانيا على سبيل المثال، تواصل دعم إسرائيل بتزويدها السلاح، وتستورد منها طائرات بلا طيار يتم اختبار جدواها على أجساد أهالي غزة"، مؤكداً أنه "على المدى البعيد ينبغي البحث عن حلفاء للقضية الفلسطينية في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية، الذي واجه العنصرية والإمبريالية".

مؤسسة مواطن تعقد مؤتمرها السنوي العشرين

قاعة الهلال الأحمر الفلسطيني، رام الله - فلسطين

الجمعة والسبت ٢٦ و ٢٧ أيلول ٢٠١٤

تعقد، مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مؤتمرها السنوي العشرين يومي الجمعة والسبت ٢٦ و٢٧ أيلول/سبتمبر الحالي.

وقد تم الإعداد للمؤتمر منذ بداية العام الحالي، وسيعنى بالسياسات الفلسطينية الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، وسياسات الخصخصة والتطبيع الاقتصادي، وما يجب عمله على صعيد السياسات المتعلقة بجوانب مختلفة من حياتهم؛ بهدف تعزيز صمود المواطنين في أرض الوطن.

وسيجري عقد جلسة رئيسية خاصة في بداية المؤتمر حول تبعات العدوان على غزة، علماً أنه توجد علاقة واضحة بين الجوانب السياسية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية، من حيث وجود، أو عدم وجود تخطيط مركزي مدروس وتوافق داخلي على هذه السياسات.

وسيشارك في المؤتمر عدد من الباحثين الشبان الذين خصصوا أبحاثهم لدرجة الدكتوراه لهذه الموضوعات، منهم من سيأتي خصيصاً من الخارج للمشاركة في المؤتمر. وكانت مؤسسة مواطن قد عقدت مؤتمرها السنوي الأول في العام ١٩٩٥ حول أزمة الحزب السياسي الفلسطيني، وشارك فيه ممثلون عن مختلف الأحزاب والحركات الفلسطينية. ومنذ ذلك الوقت، تناولت مؤتمراتها السنوية القضايا الفلسطينية الرئيسية في منعطفات شتى عبر السنوات، بهدف إثارة النقاش العلني في الحيز العام حول المسار الفلسطيني وقضايا الحاضر والمستقبل، والسبل والخيارات الممكنة والمحبذة، كما الحال هو الآن في هذه المرحلة الدقيقة.

وسيتم البث الحي والمباشر لجلسات المؤتمر، ليتسنى للجمهور الفلسطيني في الداخل والخارج متابعة مداولاته، إضافة إلى وضعها على "الإنترنت" مباشرة بعد المؤتمر.

مواطن: المؤتمر السنوي العشرون
الاقتصاد السياسي الفلسطيني تحت الاحتلال: محاور في أزمة مستمرة

اليوم الأول: الجمعة ٢٦ أيلول ٢٠١٤

٩:٠٠-٩:٣٠	تسجيل
٩:٣٠-١١:٣٠	**جلسة خاصة: ما بعد العدوان على غزة**
	مدير الجلسة ممدوح العكر: كلمة افتتاحية
	جورج جقمان: عِبر ومخاطر ما بعد العدوان على غزة
	أباهر السقا: الحياة اليومية كمقاومة في غزة خلال العدوان وبعده
	مهند مصطفى: الأفق السياسي بعد الحرب على غزة، الرؤية الإسرائيلية بين الاستمرارية والتغيير
١١:٣٠ – ١:٠٠	استراحة غداء
١:٠٠ – ٢:٣٠	**الجلسة الثانية: مدير الجلسة: أمية خماش**
	عبد الرحمن التميمي: تشابك أجندة الفاعلين وتأثيراتها المستقبلية على بناء مؤسسات القطاع العام الفلسطيني: قطاع المياه .. نموذجاً
	عمر جعبري سلمانكا: الاقتصاد السياسي المشحون لربط الكهرباء في الضفة الغربية
٢:٣٠-٢:٤٥	استراحة
٢:٤٥-٥:٠٠	**الجلسة الثالثة: مدير الجلسة: نجوى ارشيد**
	طارق دعنا: الرأسمالية الفلسطينية وأثرها على السياسة والسياسات في ظل السلطة الفلسطينية
	عمر البرغوثي: التطبيع: سلاح إسرائيلي فعال في مواجهة حركة المقاطعة
	ماندي ترنر: عملية السلام كإحتواء للصراع

اليوم الثاني: السبت ٢٧ أيلول ٢٠١٤

١٠:٠٠-١٢:٠٠	**الجلسة الرابعة: مدير الجلسة: مجدي المالكي**
	رجا الخالدي: هل يوجد اقتصاد فلسطيني؟
	ليلى فرسخ: تأطير الاقتصاد الفلسطيني ما بين النيوليبرالية والكولونيالية
	عمار دويك: تشريع دون مشرعين
١٢:٠٠-١٢:١٥	استراحة
١٢:١٥-١:٤٥	**الجلسة الخامسة: مدير الجلسة: سامية حليلة**
	سامية البطمة: رؤية بديلة لإشكالية التنمية في ظل الاحتلال
	علاء الترتير: التنمية كأداة للمقاومة والتحرر
١:٤٥-٢:٤٥	استراحة غداء

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠١٣-٢٠١٤

صدر حديثاً

سلسلة رسائل الماجستير
مصر: التغييرات السياسية وتحديات التحول الديمقراطي بَعدَ ثَورة ٢٠١١
حنين محمد سليمان

يتناول الكتاب موضوع التحولات السياسية التي تشهدها مصر منذ العام ٢٠١١ وتأثيرها على مسيرة التحول الديمقراطي فيها، والشروط التي تحكم عمل النظام الناشئ بعد الثورة من أجل تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي رفعها الثوّار في ميادين مصر المختلفة؛ من خلال التغيير في السياسات العامة.

سلسلة رسائل الماجستير
مكانة المرأة في الإسلام في ظل تأويل آية القوامة «منظور فلسطيني»
مي البزور

إن البحث في نص قرآني جاء قبل حوالي أربعة عشر قرناً، لا يأتي عبر إخراجه من السياق الاجتماعي الثقافي الاقتصادي الذي جاء فيه. وهذا استلزم إجراء بحث حول مكانة المرأة في الدين الإسلامي، من خلال تتبع تاريخي للمتغيرات البنيوية الاجتماعية والاقتصادية التي ترافقت مع نشأة الإسلام.

تم تقديم مقاربة تاريخية سوسيولوجية نقدية بين العديد من التحليلات النسوية المتباينة التي صاغها مفكرون ومفكرات نسويون/ات عرب عن مكانة المرأة في الدين الإسلامي، وعن المفاهيم التي وردت في النصوص الإسلامية القرآنية، من خلال رصد واقع المرأة العربية قبل نشأة الدعوة الإسلامية وبعدها في كل من مدينتي مكة ويثرب في شبه الجزيرة العربية. ويأتي القسم الثاني من هذا الكتاب لرصد المواقف المجتمعية في الضفة الغربية لدى البعض من النساء ورجال الدين من إجازة ضرب الزوجات الوارد في النص القرآني لآية القوامة.

سلسلة دراسات وأبحاث
الديمقراطية الفلسطينية بين الخطاب والممارسة منظمة التحرير الفلسطينية وأطرها ١٩٦٤- ١٩٩٣
عمر عساف

يتناول الكتاب قضية شغلت – وما زالت- شعوب ودول حركات التحرر في كثير من دول العالم، وفي المقدمة منها الشعوب العربية، وهي «الديمقراطية» التي يتناولها الكتاب في الساحة الفلسطينية خلال ثلاثة عقود (١٩٦٤ - ١٩٩٣) منذ تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية حتى توقيع اتفاق اوسلو، حيث يتوقف عند الظروف التي أسست فيها المنظمة وكيفية تشكيل هيئاتها التشريعية والتنفيذية ومدى اقتراب أو بعد هذه الكيفية عن المفاهيم الديمقراطية.

وفي معالجته للمسألة الديمقراطية، يعرض الكتاب تاريخ و مسار الحركة الفلسطينية خلال هذه المرحلة؛ من القدس إلى عمان فبيروت وتونس حتى عقد اتفاقات اوسلو وكيف كان يدار الشأن الفلسطيني عبر هيئات المنظمة، وخلال المعارك الفاصلة التي خاضها الشعب الفلسطيني وثورته المعاصرة.

من جهة أخرى، يتوقف الكتاب عند العلاقات الداخلية في فصائل ومكونات م. ت. ف والعلاقات فيما بين هذه الفصائل ومدى ارتباطها بالشعارات المرفوعة حول الممارسة الديمقراطية، سواء أكانت في «غابة البنادق» أو خارجها.

وباعتبار الاتحادات الشعبية تشكل القاعدة الجماهيرية للمنظمة، عرض الكتاب لبنية هذه الاتحادات وحقيقة التزامها بالمعايير الديمقراطية في العمل الجماهيري وعلاقتها بالقطاع الذي تمثله، ولأن للسمات الشخصية للقائد دورا ليس فقط مميزا بل طاغيا أحيانا، توقف الكتاب أمام الدور المميز الذي لعبه قائد المنظمة الشهيد ياسر عرفات ومدى ممارسته للديمقراطية في قيادته لمنظمة التحرير ولحركة فتح.

صدر حديثاً

سلسلة أوراق بحثية
الفضائيات الدينية الصورة المثالية للمرأة وأثرها على النساء في فلسطين
جمان قنيص

يتناول هذا الكتاب تأثير القنوات الفضائية الدينية، وتحديداً السلفية، على سلوك النساء في فلسطين. وقد اعتُمد في ذلك على رصد الصورة المثالية التي تقدمها الفضائيات السلفية للمرأة، من خلال تحليل مضمون البرامج، وعلى ما تركه ذلك المضمون من أثر على سلوك تلك النساء وقناعاتهن من خلال مقابلة عينة من النساء من مختلف الشرائح والأعمار، والمستويين الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا الكتاب رصد لأثر الفضائيات الدينية في المرحلة التي ازدهرت فيها في بدايات القرن الحالي بفضل "ثورة الاتصالات"، وأغلق معظمها بعد "إسقاط" حكم الإخوان في مصر مطلع العام ٢٠١٣ ، بسبب ما كانت توجه لها من اتّهامات بالتحريض على التطرف والعنصرية الدينية.

النتائج التي توصل لها هذا الكتاب مُهمة، لأنه يمكن من خلالها قياس أثر البرامج ذات المضمون الديني التي تلقى إقبالاً، وبخاصة من جمهور النساء.

صوت العاصفة
سيرة اذاعات الثورة الفلسطينية في المنفى
نبيل عمرو

بعد ما يقارب ثلث القرن، على صدور كتابي «أيام الحب والحصار»، وجدت أن ثمة أبعاداً للحكاية تبرر العودة إليها، وتسليط مزيد من الضوء على تجربة الإعلام الفلسطيني.

«أيام الحب والحصار» يحكي تجربة الإذاعة الفلسطينية في بيروت، وخصوصاً أثناء الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، وقد رأيت أن أُعيد نشر هذه التجربة مع إضافات جديدة، لعلها تكون مفيدة للأجيال الإذاعية والإعلامية التي تتداول الأثير، وتنشر في فضائه اللامتناهي ما يجب أن يُنشر عن فلسطين والقضية والوطن والمجتمع والناس والحلم.

سلسلة التجربة الفلسطينية
شيوعيون في فلسطين: شظايا تاريخ منسي
موسى البديري

الذاكرة الجماعية هي دائماً عملية قيد التشكل. يطمح هذا الكتاب إلى تقديم مساهمة متواضعة نحو إنقاذ ذاكرة هؤلاء الأفراد، النساء منهم والرجال، عرباً ويهوداً، ممن تخطوا جماعتهم وتجرؤوا على تخيّل عالم يتجاوز العداء والكراهية القومية، عالم يحرر الكادحون من الناس، عمالاً وفلاحين، أنفسهم، بسعيهم وجهدهم الذاتي، مؤسسين لنظام اجتماعي قائم على العدالة الاجتماعية والمساواة، جامع بين صفوفه كل من يعيشون بكدحهم ويقاومون استغلال الآخرين لهم.

بين ثنايا هذه الصفحات، شظايا من التاريخ، تسلط ضوءاً على من هم هؤلاء الأشخاص؛ حياتهم ودوافعهم للنشاط السياسي، كما تكشف عن المحددات التي اعتبروها أساس الصراع في فلسطين، وتصوراتهم لشكل الحل العادل وأسسه، ضمن جملة أخرى من القضايا، وتتيح، أيضاً، قراءةً لتلك الفترة؛ من خلال سرد جزء من القصص الشخصية لنشطاء الحزب؛ سواء ما يتعلق منها بطبيعة انخراطهم في العمل السياسي، أو من خلال ما قدموه من قراءة لمواقف الحزب السياسية، كما عبرت عنها المنشورات، والبيانات، والمجلات، والكتيبات، والصحف السرية والعلنية الصادرة عن الحزب.

صدر حديثاً

سلسلة تقارير دورية
الحكم المحلي في فلسطين واقع ورؤية مستقبلية

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على عدد من القضايا والمشاكل التي يعاني منها الحكم المحلي، وتقديم اقتراحات وتوصيات لإصلاح الوضع الحالي، حتى تتمكن البلديات والمجالس القروية من تقديم خدمات أفضل للجمهور، وجعلها أقرب إلى المساءلة والمحاسبة مما هو عليه الحال الآن.

ويحتل دور البلديات والمجالس المحلية مكانة خاصة في الدول التي تطمح لأن تكون ديمقراطية، نظراً للتماس المباشر مع المواطن في أمور حياتية يومية، حتى لو أن دور السلطة المركزية يبقى الأبرز في القضايا الوطنية العامة. وفي الحالة الفلسطينية، يوجد نوعان من الإشكاليات الملازمة للعلاقة بين الحكم المحلي والسلطة المركزية. الأول يتعلق بازدواج الصلاحيات وتداخلها بين البلديات والمجالس القروية من جهة، وصلاحيات المحافظين من جهة أخرى. وهذا واضح وبيّن في قانون المحافظين مقارنة مع القانون الناظم لعمل البلديات. والنوع الثاني من الإشكاليات يتعلق بمحدودية الدور المناط بالبلديات والمجالس المحلية من ناحية فعلية، والقيود المالية الموجودة بفعل عدم انتظام الموارد المتاحة لها نظرياً.

وتوصي هذه الدراسة بمجموعة خطوات وتعديلات على الوضع القائم حالياً، سواء أكان من حيث الممارسة أم من ناحية الحاجة لإصلاح القوانين واللوائح الناظمة لعمل المحافظات والحكم المحلي أيضاً.

سلسلة دراسات وأبحاث
«قانون» التشريع و «قانون» الحرية هل الديمقراطية بديل عن حكم القانون؟
عاصم خليل

«الشعب يريد ...». هذا هو الشعار الذي صدحت به حناجر الملايين ممن تجمعوا في ساحات المدن العربية المختلفة. لقد حققت «الثورات العربية»بعضا مما أراد الشعب، من خلال إسقاط رموز أنظمة طاغية وغير ممثلة للشعب ومحاكمتهم، كما أثارت اهتماماً واسعاً على المستويين الإقليمي والعالمي.

وبغض النظر عن أسباب هذه الثورات، وعن العوامل التي أدت إلى قيامها في دول دون أخرى، وعن وتيرتها، وأسباب نجاح بعضها وفشل غيرها، ودور الفاعلين الرئيسيين فيها، وبخاصة المؤسسة العسكرية، وعن النتائج التي حققتها، يُعنى هذا البحث بنقاش الخطر الذي يواجه الثورات العربية، وبخاصة في ظل هيمنة بعض المبادئ، مثل السيادة الشعبية، أو السيادة الوطنية. الخطر هنا هو الاهتمام بالحرية السياسية، وإعطاؤها المركزية على حساب أي اعتبارات اخرى، وهو ما سيؤدي إلى اختزال الحرية السياسية لباقي الحريات، بحيث تطغى تدريجيا على الحريات الفردية، باعتبار أن مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي، وبالتالي مشاركتهم في صقل «الإرادة العامة»، تمنح السلطة الوطنية الحق في تجاوز الأفراد في خدمة الجماعة (أو على الأقل الأكثرية الحاكمة)، وتجاوز المصالح الخاصة لخدمة المصلحة العامة. فبما أن الشعب هو الذي يقرر الآن، وبما أن إرادة الدولة هي إرادة الشعب، فكيف يمكن تقييد إرادته؟ وكيف يمكن ترويض قوته وبطشه؟ وكيف يمكن القبول بغير إرادة الشعب الواحدة؟ وكيف يمكن تبرير أو قبول الخروج عن الصف من قبل أقليات أو أفراد يرفضون فكر الشعب المهيمن؟ وكيف نتعامل مع المختلفين عن الأكثرية، بسبب العرق، أو الدين، أو اللغة، أو الثقافة، كيف نتعامل مع توجهات فردية دينية وفكرية وجنسية، في حال كانت مستهجنة أو مرفوضة بالنسبة للغالبية العظمى؟

هذه وغيرها من الأسئلة، ستحاول هذه الدراسة الإجابة عنها، من خلال اقتراح مفهوم مرتبط بالدستور (constitutionalism) لا يوجد له رديف متفق عليه بالعربية، ويعبر عن مجموع القيم العليا التي يجب على الدستور أن يحتويها، لكي يكون منسجماً معها؛ مع ذلك الإطار المعياري، الذي يبرر تبني الدستور المكتوب في الأساس والتمسك به.

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة «مواطن».

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب: ١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨ - ٢ - (٩٧٢) فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥ - ٢ - (٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org